نهج الخميني

في ميزان الفكر الإسلامي

شارك في تأليفه

الأستاذ الدكتور أحمد مطلوب — عميد كلية الآداب - جامعة بغداد
الشيخ أمين النقشبندي — باحث إسلامي
الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف — كلية الآداب - جامعة بغداد
الأستاذ الدكتور رشدي عليان — كلية الشريعة - جامعة بغداد
الدكتور عبد الستار الراوي — كلية الآداب - جامعة بغداد
الأستاذ الدكتور عرفان عبد الحميد فتاح — كلية الآداب - جامعة بغداد
الأستاذ الدكتور محمد شريف أحمد — كلية الشريعة - جامعة بغداد
الأستاذ محسن خليل — باحث إسلامي

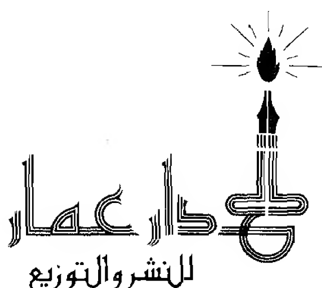
دار عمار
للنشر والتوزيع

نهج خميني

في ميزان الفكر الإسلامي

الطبعة الأولى

١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥



الاردن - عمان - سوق البتراء - قرب الجامع الحسيني
ص.ب ٩٢١٦٩١ - هاتف «موقتاً» ٧٨٣٢٤٧

الطابعون

جمعية عمال المطابع التعاونية

هاتف ٣-٢٧٧٧١ - ص.ب ٨٥٧ - عمان - الأردن

نهج الخميني

في ميزان الفكر الإسلامي

شارك في تأليفه

الأستاذ الدكتور أحمد مطلوب — عميد كلية الآداب - جامعة بغداد
الشيخ أمين النقشبندي — باحث إسلامي
الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف — كلية الآداب - جامعة بغداد
الأستاذ الدكتور رشدي عليان — كلية الشريعة - جامعة بغداد
الدكتور عبد الستار الراوي — كلية الآداب - جامعة بغداد
الأستاذ الدكتور عرفان عبد الحميد فتاح — كلية الآداب - جامعة بغداد
الأستاذ الدكتور محمد شريف أحمد — كلية الشريعة - جامعة بغداد
الأستاذ محسن خليل — باحث إسلامي

دار عمار
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ ۚ فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ ۚ وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿٢٠٦﴾

البقرة (٢٠٤ ـ ٢٠٦)

مقدمة الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله الطيبين وصحابته الغر الميامين أجمعين وبعد،

فهذه دراسة نقدية موضوعية تستهدف وزن مصداقية الشعارات البراقة لنهج خميني بميزان الفكر الإسلامي. ومن أجل ذلك تفحَّصتْ الأسس الفكرية لنظامه، وركزت بعض الضوء على صور واقعية لآثاره، وتطبيقاته.

وهي دراسة لا تمسُّ جوهر الثورة الإيرانية، وتطلعات إخوتنا الإيرانيين المسلمين المشروعة إلى حياةٍ عزيزة كريمة مستقلة، بل تُقدِّر غاية التقدير النضال الصَّعب الذي خاضته الشعوبُ الإيرانية ضدَّ حكم الشاه، وقدَّمت في سبيله، أغلى التضحيات.

وهي دراسة تقدر أهميةَ سيادة حياة إسلامية حقيقية في المجتمع الإيراني، ذلك أن الإسلام هو الرابط الروحي الخالد الذي يربط الشعوب الإيرانية الإسلامية بالعرب المسلمين الذين هم نواةُ الاسلام وعصبته ومادته ومفجرو طاقاته، فمن الطبيعي أن تنحاز هذه الدراسة إلى فكرة بعث القيم الإسلامية في إيران بل وفي كل مكان.

ومن الطبيعي أيضاً أن تعبر هذه الدراسة عن تعاطفها مع آمال الشعوب الإيرانية ورغباتها في تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل الإسلام الذي تنكّر له الشاه، كما تنكر لحقوق الجيرة الحسنة مع دول الخليج العربي عامة والعراق خاصة.

إن هذه الدراسة محاولة جادة لفحص عينات فكرية وتطبيقية تكون كافية لحكم كلي، وتقويم شامل لفلسفة خميني في ميزان الفكر الإسلامي.

ولا يقال: إن هذه الدراسة فقدت صفتها الموضوعية بحكمها المسبق على نهج خميني ذلك أن هذه المقدمة هي خلاصة نظرة علمية إلى تلك العينات الفكرية والتطبيقية.

ومن المعلوم أن المفكرين الإسلاميين انقسموا حول نهج خميني إلى ثلاثة فرقاء:

فريق استبشر به وبشعاراته، وطغت عواطفه ومشاعرهُ على عقله وفكره لا سيما في أول عهده.

وفريق تشاءم لما حمله معه من السُّم الطائفي، والإرهاب الدموي.

وفريق تفرج أو تردد.

ولم يلبث أن تحول نهجه الذي ألبسوه لبوس الإسلام الحنيف زوراً إلى رصاص يمزق الصدور، وإلى خلق جامد كالصخر لا يعرف الرحمة. وإلى مشانق لأحرار إيران، وإلى عبادات ليست لله سبحانه بل للسياسة ليس إلا. وإلى شعارات عقدية هي أشبه بالوثنية لا بالتوحيد.

فتساءل الكثيرون، واعتقد المغرضون كما يحلو لهم ذلك أن الإسلام هو هذا، وفي هذا الخطر الأكيد على جوهر الإسلام عقيدة ونظاماً وخلقاً ومعاملة ومستقبلاً، ومن هنا قامت هذه النخبة المفكرة من خيرة الأساتذة المعروفين في الأوساط الإسلامية بالعلم والمعرفة والاعتدال والمنهجية ومعالجة الأمور بحكمة وتعقل بهذه الدارسة التي قطعت الحبل الزائف الذي أرادوا أن يُوهموا أن نهجهم يستمد قوته من حبل الإسلام.

والحقيقة أنهم لو بقوا صامتين في ديارهم، ولم يبتدعوا ما يسمونه دون خجل بتصدير الثورة الإسلامية لهان الأمر. ولكنهم مدُّوا أيديهم العدوانية إلى جيرانهم العرب، وإلى العراق بشكل رهيب. وتوهَّموا أنهم يملكون قوى غيبية يستطيعون بها فرض ما يحلمون به، وأوهموا السذج من أبناء شعوبهم أنهم بذلك يطبقون أمر الجهاد المقدس والحقيقة التي توصلت إليها الدراسة إنهم ناس شذوا عن العقلاء، وشوّهوا بأفكارهم وأعمالهم حقيقة الدين الإسلامي الحنيف، وهُمْ غلاةُ العصر، وخوارج هذا الزمان. ﴿وَمِنَ النَّاسِ من يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ في الحَياةِ الدُّنيا ويُشْهِدُ اللهَ على ما في قلبِهِ وهُو ألدُّ الخِصام وإذا تَولّى سَعىَ في الأرضِ لِيُفسِدَ فيها ويُهلكَ الحَرث والنَّسْلَ واللهُ لا يُحِبُّ الفَسَاد، وإذا قيل له اتّقِ اللهَ أخذتهُ العِزَّةُ بالإثم فَحَسْبُهُ جهنم ولبئس المِهاد﴾ [البقرة: ٢٠٦]. صدق الله العظيم.

المقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

كثرت التساؤلات عن مدى صدق النظام الإيراني في دعاواه وفي شعاراته الإسلامية، ولهذه التساؤلات أسباب ودواعٍ مختلفة، فمنهم مَنْ يتساءل وقلبهُ ينزِفُ دماً مِن شدة حرصه على نقاءِ الإسلام، وتبرئته من التصرفات التي تُمارس في ظلِّ دعاوي النظام الإيراني الإسلامية، وشعاراته المتطرفة.

ومنهم مَنْ يتساءل وفي قلبه شيء من الثقة والاطمئنان لما يجري هناك متوهماً أنه يعكس ظاهرة الصحوة الإسلامية.

ومن حقهم أن يتساءلوا لمعرفة اليقين، بلْ مِنْ حقهم أن يُشككوا في صدق هٰذا النظام فيما يدعيه، أو يرفعه من شعارات ذلك أن أحداً لم ينقل لنا في التاريخ صورة أخرى تشابه ما يجري في إيران في ظل نظام خميني، وأن أحداً - عالماً، أو مؤرخاً أو متعلماً أو مثقفاً - لا يدعي أن هذا النموذج له صلة، أو شَبَهٌ ما بالنموذج الذي تركه الرسول ﷺ لأمته، ولا بالنموذج الذي تركه الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون، فهل نزل دين جديد؟ تعالى الله عما يُشركون.

هل جاء نبي جديد؟ سبحان الله عما يصفون.

والحقيقة أن ما تشهده دنيا الإسلام في إيران فتنة جديدة كبرى ابتُلي بها الإسلام، كما ابتُلي الإسلام بفتن مظلمة أخرى عبر التاريخ تتشابه معها في بعض جوانبها، وتختلفُ معها في أخرى. ولكن لهذه الفتنة أسباباً تختلف عن الفتن الأخرى، ولها آثار قد تكون أخطر من تلك الفتن، ومن ثم لا بُدَّ من الكشف عن حقيقة هذا النظام وتعرية أيةِ صلة مزعومة له بالإسلام لإنقاذ مسيرة الإسلام النقية من هٰذه التصرفات التي تزرع الحقدَ، والمكر السيء في المجتمع الإسلامي وهو أمر تأباه الشريعة الإسلامية.

وقبل أن نأتي بمعولِ الحق لهدم الباطل نفصِّلُ هذه المقدمة قليلاً لإلقاء نظرة على الأحلام التاريخية لأعداء الإسلام، وعلى بصمات أصابع الأعداء فيما يُخططه ويُنفذه النظام الإيراني لضرب جوهر الإسلام، وسماحة قيمه، والمجيء بقيم تُمثل عُقَدَ التاريخ القومي للعنصريين الفرس دُونَ الفرس الطيبين الذين دخلوا في الدِّين مؤمنين، وقدَّموا خدمات عملية إلى حضارته.

اشتدت الفتنُ، وتصاعدت بعد وفاة الرسول ﷺ. وإن نظرة فاحصة إلى عمق تلك الأحداث، ولا سيما بعد الخلفاء الراشدين تدل الناظرَ إلى مستقبل لم يكن يُبشر بالخير أو بالدوام لمسيرة الإسلام. ومع ذلك ظل الإسلام حياً ينادي مناديه: أن هلموا إلى رسالة الإسلام رسالة التوحيد، رسالة النظام الشامل والخلق الكامل والعدل والإنصاف والتسامح.

اتخذ الأعداء وسائل شتى لاستمرار الفتن والنزاعات الإسلامية في كل صعيد وميدان، أثيرت فتن مذهبية، وفتن داخل المذهب الواحد، وتأججت صراعاتُ تدور على مفاهيم فلسفية مجردة لا شأن لها بالحياة العامة، وما كان لها أن تنزل إلى مستوى العلاقات العامة.

والأعجب من هذا أن دنيا الإسلام كانت تقع في بعض الأحيان برمتها في قبضة الأعداء، ومع ذلك تخرج منتصرة، وتعود إلى أصحابها مبشرة ومنذرة، ومن أخطر الفتن التي واجهت مسيرة الدعوة الحركة التي عُرِفتْ فيما بعد بالشعوبية وهي الحركة التي كانت تستهدف النيلَ من الإسلام من خلال النيل من العرب، وكانت تستهدف الطعن في الإسلام من خلال الطعن برجالات العرب الذين كرمهم الله بأن جعل معدن الرسالة فيهم، وحملهم مسؤولية نشرها.

وكانوا من حيث الظاهر يفصلون الإسلام عن العروبة، ولكنهم كانوا

يقصدون فصل الإسلام عن الحياة، وإن فصل الإسلام عن العروبة لا يقل خطراً عن فصل العروبة عن الإسلام وهو فصل يعني أن العروبة قيمة مستغنية عن قيم الإسلام، ويُمكنها أن تعيد أمجادها التاريخية بغير قيم الإسلام.

من الواضح أنه كان للعرب أمجاد قبل الإسلام، وقد ظهرت من بيئتهم العربية إرهاصات النهوض بدور كبير في العالم، وظهرت من بينهم علامات للنبوغ الأدبي، وهو انعكاس للنمو الحضاري، ولكنه لولا الإسلام لما كان بالإمكان قيامُ دولة عربية في فترة قياسية على أنقاض امبراطوريتين لا تغيب الشمسُ عنهما.

ولولا الإسلام، لما كان بالإمكان أن تستقبل شعوبٌ غير عربية جنودَ الفتح الإسلامي العربي في كل مكان بالفرح والاستبشار.

ومن ناحية ثانية لا يمكننا أن ننظر إلى الإسلام وحضارته وأحكامه دون اعتبار العروبة ولغتها وتاريخها، فللإسلام صلات لا تنقطعُ بالعروبة وبالأمة العربية: أينما يذهب الإسلامُ فالعروبة معه من خلال القرآن الكريم، وأينما يحل الإسلام فالعروبة معه من خلال شخصية النبي العربي محمد ﷺ وصحابته، وأينما يستقر الإسلامُ تستقرُ العروبة المهذبة معه من خلال النماذج العربية التي احتوتها مبادىء القرآن الكريم.

وهل لأحد من العلماء أن ينكر أن الاجتهاد لا يتحقق إلا بالفهم العميق للغة العربية؟.

ومن هنا لا يمكن أن تكون مسيرة الإسلام عزيزة قوية بغير دعم الأمة العربية والعكس صحيح أيضاً.

ولسنا هنا بصدد استعراض المسيرة التاريخية للإسلام مع كل ما شهدته من الفتن والدعاوى والمؤامرات، ولكننا هنا نستعرض ما تشهده دنيا الإسلام الآن

من التناقض العجيب بين الواقع والادعاء من النظام الإيراني الذي يحمل شعار « الثورة الإسلامية » ويُمارسُ أموراً لا يمكن أن تكون إلا نقيضة للإسلام ومسيرته التاريخية.

في البدء وقبل ست سنوات تقريباً تمكن شيخٌ عجوز آتٍ من بلاد الفرنج على ظهر طائرة من تحطيم امبراطورية عتيدة عنيدة، ولم يكن لديه أي الشيخ العجوز كما يُرى بالعين المجردة سوى العصا والعباءة والعمامة.

هل هو ملك ينزلُ من السماء ؟ أم هو طائر من الصحون الطائرة ؟
لا شك في أن السؤال يُعد ساذجاً بالنسبة لمن راقبوا عن كثب انهيار الامبراطورية الشاهنشاهية، واطلعوا على دهاليز التآمر الغربي ضد العروبة والإسلام.

لم يكن خميني نكرة، ولكنه لم يكن في الطليعة، بل سبقه آية الله شريعة مداري وغيره من كبار المجتهدين والمعروفين ولكنه كان داهية، وكان الذين وقفوا خلفه دهاة أيضاً.

خطط خميني، وانتهز فرصة الغليان الشعبي في إيران وبالتعاون مع المخططين الاستراتيجيين الذين ينظرون إلى مسافة أعمق وأبعد عن إطار الرؤية المعتادة، فقد خبر هؤلاء الإسلام قروناً وقروناً، وتصوروا الإسلام بلاءً والعروبة مع الإسلام خطراً لا يُقاوم، فإذا تمكنوا من إقامة دولة تتبنى الإرهاب الديني، وتُعادي العرب فإنهم بلا شك يضربون عصفورين بحجر. وهكذا فعلوا: أما الكيفية فمجهولة من ناحية، ومفضوحة من ناحية، والمهم أنهم أنزلوا خميني على جناح السرعة، وبطائرة خرافية (جامبو) مطار طهران لعله يغير كُل شيء لصالحهم.

والحقيقة أننا لا نملك ولا نُحس إلا بالإعجاب والتقدير لفكرة جمهورية

إسلامية في إيران تطبق عدالة الإسلام في المجتمع الإيراني، وترسم لوحة جميلة لهذه العدالة في ساحات القضاء والحكم، وتعطي نموذجاً عملياً كاملاً للمجتمع الإسلامي الفاضل في ظل دولة إسلامية، وتَمُدُّ يَدَ التآخي للشعوب الإسلامية وفي طليعتها الشعب العربي، ولكن «الجمهورية الإسلامية الإيرانية» كما تسمى لم تُحقق تطلع المسلمين المتعطشين إلى عودة الصفاء الروحي بينهم وإلى سيادة قيم الحياة الإسلامية في مجتمعاتهم، بل سارت في طريق إثارة الضغائن والأحقاد، ولم تمش خطوة واحدة نحو كسب ودهم، أو استمالة مشاعر العرب والمسلمين نحوهم.

ففيما يتعلق بعلاقة الجمهورية الإيرانية الإسلامية مع العرب أصرَّ قادة الجمهورية الإسلامية على احتلال الجزر العربية الثلاث، وعلى التعامل مع عرب عربستان والأقليات القومية الأخرى بشكل لا يعبر إلا عن الحقدالكامن في صدورهم، وما فعلوا بأكراد وعرب إيران يعكس جانباً من كرههم لمن لا ينهج منهجهم، ولا ينفخ في أبواقهم.

ونحن هنا لا نُريد أن نستعرض كل المواقف التي تفضح ادعاءاتهم بأنهم أصحاب ثورة إسلامية، ولكننا نركز الضوء فقط على مبدأ التناقض الذي يسود دستورهم وأقوالهم وأفعالهم وشعاراتهم فالتناقض يسود جمهوريتهم ومعنى ذلك أنها قائمة على الكذب والدجل وتمويه الحقائق.

وبما أن شخص خميني هو محل هذا التناقض وسره الرهيب فإن من الضروري فضحَ مقولاته، ومواقفه، وأفعاله، وبيان انحرافاته وسوء تصرفه، وبهذا ننقذ الإسلام من مخالب ادعاءاته.

وإذا ادَّعى الفوضويون، أو المخدوعون صفة الإمامة لمرشد الجمهورية والثورية الإسلامية لجمهورية إيران وقادتها، فإن في واقع نظامهم، وفي

وثائقهم الرسمية ما يكفي لدحض مفترياتهم وبدعهم.

لذلك رأينا من الواجب علينا شرعاً تبصير المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها بمنهج خميني وما ينطوي عليه من انحرافات خطيرة تبعده عن دائرة الإسلام مستندين في ذلك إلى الموازين الإسلامية التي وضعها رب الأرباب ونطق بها من أوتي فصل الخطاب مقارنة بأقوال خميني التي دونها في كتبه وتصريحاته التي لم تعد خافية على أحد.

وهذا الكتاب هو حصيلة هذه الدراسة، نضعه بين يدي القراء الأعزاء ليكونوا على بينة من أمرهم في هذا البلاء الذي حاق بالأمة الإسلامية وجر عليها الويلات وأضعف قدراتها وهدر طاقاتها التي كان ينبغي أن تدخر لمنازلة أعداء الإسلام، فالله المستعان، وهو خير حافظاً وهو أرحم الراحمين.

المؤلفون

الفصل الأول

الدستور الإيراني في الميزان الإسلامي

المبحث الأول

فلسفة الدستور الإيراني

الدستور الإيراني في جوهره مبني على «نظرية ولاية الفقيه» التي ابتدعها الخميني، والتي تستند إلى «تصور كلي» شامل أساسه الاعتقاد بأن الفقيه الذي اجتمعت له وفيه الكفاءة العلمية، وصفة العدالة، والذي عرفَتهُ الأمةُ وشخصته يتمتع: بولاية عامة، وسلطة مطلقة على شؤون العباد والبلاد باعتباره الوصي على شؤونهم في غيبة الإمام المنتظر حيث نصَّت المادتان الأولى والثانية على ما يأتي: «تكون ولاية الأمر والأمة في غيبة الإمام المهدي ـ عجّل الله تعالى فرجه ـ للفقيه العادل».

إن هذا التصور الكُلي لدور الفقيه العادل، وصلاحياته العامة، ومنزلته الروحية مما ابتدعه الخُميني في المذهب الإمامي، ذلك أن فقهاء المذهب المُحْدثين من أمثال الشيخ مرتضى الأنصاري، والعلامة النائيني، ومن سبقهم من علماء المذهب من القدماء أمثال الكُليني، والشيخ الصدوق، والشيخ المفيد، والطَّبرسي، خصُّوا الفقيه العادل الذي بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق بـ «الولاية الخاصة» وقد استدلوا جميعاً بدليلين:

الأول: عدمُ وجود دليل قطعي مستفاد من آثار الأئمة المعصومين ومروياتهم يدل على وجوب طاعة الفقيه طاعةً مطلقة في دائرتي الأحكام الخاصة والعامة، سواء بسواء.

والثاني: أن إثبات الولاية العامة للفقيه ينتهي لا محالة إلى التسوية بينه وبين الإمام المعصوم، وهذا مالا تؤيده حجة من عقل أو دليل من نقل، ذلك أن

حكم الإمام المعصوم ـ بحسب آراء أئمة المذهب ـ منزه عن الشك والشُّبَهِ والظن، لأنه دليل في ذاته وليس مدلولاً، في حين تبقى اجتهادات الفقهاء مهما بلغت من الدِّقة والتدقيق دون مستوى اليقين الذي لا يُخالطه ريب أو شك.

ومن ثم، فإن منح الفقيه حق الولاية العامة يسوق منطقياً إلى رفع منزلته إلى مقام الأئمة المعصومين، وهو ما أدعاه الخميني لنفسه بدعوى (استمرارية الإمامة والقيادة) العامة في غيبة المهدي.

وعليه فإن الدستور في فلسفته العامة يستمد شرعيته وصلاحيته من (الآراء والمعتقدات الذاتية) للخميني باعتباره «حجة مطلقة» ونائباً للإمام الغائب في الفصل بين الأشياء والأمور، مع ما يترتب على هذا على وجه الضرورة من: «الاستبداد والأنانية، واحتكار السلطة والعلم الديني، واعتبار الأمة حشداً من القُصَّر» يتساوى في ذلك: الراشد والقاصر، والعالم والجاهل، وما يسوق إليه من نقض لحقوق الأمة في أن تشرع لنفسها ـ خارج حدود النصوص القطعية الثابتة ـ من الأحكام والتقريرات وفقاً للمصالح العامة المرسلة، وتبعية التشريع لتلك المصالح وفق قاعدة: تغير الأحكام بتغير الأمكنة والأزمان.

وهكذا فنحن إزاء فهمٍ للقانون يُقيم الحكومة على (أساس ثيوقراطي ومذهبي خالص) يستند إلى حق إلهي مفروض **Divin Right** يسوي بين الدين والمذهب (المادة الثانية عشرة).

وحكمٍ: يستند في النهاية ـ مهما عَبَّر عن نفسه في صيغ عصرية ـ إلى رأي «منفرد بذاته» وهو رأي «الحاكم المتألّة» الذي يدعي لآرائه واجتهاداته: العصمة واليقين **Infallability**، ولأحكامه وتقريراته: الإطلاق والضرورة، فقد نص الدستور في المادة /٥٧ على (أن «السلطات الحاكمة في جمهورية

إيران الإسلامية - هي عبارة عن السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية التي تُمارس تحت إشراف ولاية الأمر وإمامة الأمة»).

إن هذا التصور «للحاكم المتألّة المعصوم» والذي يقع - بما له من سلطة روحية خارقة - خارج نطاق الإنسانية، وما تخضع لها من سنن واعتبارات، إضافة إلى أنه يسد منافذ الاجتهاد Individual Reason وحرية الرأي، والاستنباط أمام أهل العلم والمعرفة من مجتهدي الأمة، باعتبار أن هذا الحاكم: هو الوصي القائم على شؤون البشر القاصرين نيابة عن الإمام الغائب المعصوم، مما لا يصدر عن مبدأ إسلامي معتَرف به من قبل جمهور الفقهاء من أصحاب المذاهب الإسلامية، بل هو مما يرتَدُّ في أصوله وجذوره إلى المفاهيم التي عرفها تاريخُ فارس «فالتوقير الوثني، والطاعة المطلقة (Complet surrender and Devotion)، والانقيادُ التام للسلطة السياسية - الدينية المتحكمة، كان على مَرِّ التاريخ من الخصائص الذاتية «لتراث فارس السياسي والديني».

فمن الوقائع المستفادة من قراءة تاريخ الحركات السياسية الهدامة التي ظهرت في بلاد فارس أنها كانت تعتمد جميعاً عل دعوى «الولاية الروحية» ونيابة الإمام المهدي المنتظر متخذةً من هذه المبادىء أساساً لبرامجها وخططها الباطنية من أجل السيطرة على السلطة، ثم الانخراط في مسلك جمعي يستهدفُ العروبة والإسلام معاً، مع ما تسوغ هذه «الأفكار الغيبية» لأصحابها من دعوى النبوة والولاية، وأنها فيض دائم وباقٍ ومستمر، وأن دائرتها لم ولن تغلق مما هيّأ لكل طموحٍ ومعتوه ودجالٍ ومشعوذٍ أن يدعي النبوةَ والرسالة، ونسخ ما شاء من أحكام الإسلام كما شاء وأراد. وما تفرض على أتباعها وأنصارها من استسلام وانقياد وطواعية يتحوّلون معها إلى أدوات صماء جامدة بأيدي مؤسسي هذه الحركات يحرّكونهم كما شاؤوا ورغبوا.

وتبلُغ هٰذه التبعية الصارمة لمدعي الولاية صورةً منحرفة لا يُقِرُّها عقل، أو شرع حتى زعم أتباعُ هذه البرامج القائمة على «التوقير الوثني» أن المتابع لهم ينبغي له أن يكونَ كالميت بين يدي الغاسل، وأن يكون كالبعير في قدرته على تحمل المشاق، وكالحمار في صبره، وكالخنزير الذي يسير ورأسه إلى أسفل، وعندئذ يبلغ هٰذا في عرفهم مرتبة الكمال!!

ولأن هٰذا التصور «للحاكم المتألّه» يُشَكِّلُ قاعدة الارتكاز لفلسفة الدستور الإيراني، ولأنه مبدأ مفارق غيبي (Extar Rational Empirical)، يقوم خارجَ نطاق التاريخ، ويتجاوز الواقعَ وشروطه، فقد طغت عليه: «وجهة نظر تفاؤلية Naive Optimisim في التاريخ البشري غايةً في السذاجة والبدائية»، تَدَّعي لنفسها تغييرَ ما هو كائن فعلاً، إلى ما ينبغي أن يكون بضربة لازب، كذلك انتهت إلى صور من «التناقض والتدابر والاختلاف» وذلك بسبب الهُوَّةِ الواسعة السحيقة التي تفصل بينَ «النظرة المثالية المجردة» التي تحكمت في صياغة الدستور «والصورة الواقعية ـ التطبيقيه له» في العالم الراهن القائم.

ولهذا انتهى الأمر بالحكومة والدولة إلى حالات من «الفوضوية» التي شملت الساحة الإيرانية برمتها، إذ المستفاد من التاريخ العام للإنسانية والمستقرأ من سيرة المذاهب الفلسفية الكبرى: أن «النزعات الطوبائية» التي تتنكر لشروط الواقع ومعطياته تسوق في الأغلب الأعم من الحالات إلى السقوط في دائرة «العدمية» (Nihilism) «والفوضوية» (Rnarchicism) التي تستبيحُ لنفسها هتك الحرماتِ، واغتيال الإنسان، والتجاوز على مقدرات الأفراد، ومصادرة حقوق الأمة، كل ذلك في ظِلٍّ من التظاهر الخادع بالإنسانية وتمجيدها، وفي تناقضٍ صارخ «للتجريدات الصورية» للتشريعات التي جاءت مقرونة في الدستور بروح مثالية مطلقة (المواد: ٢٠/٢٣/٣٢/٣٣/٣٩).

وفي مثل هذا الجو مِن التناقض الكلي بين النظرية والمثال تزدحمُ الساحة السياسية بألوان من الإرهاب والقتل والتشريد فيما يصدق عليها قولُ الحق تبارك وتعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ في الحياةِ الدُّنيا ويُشْهِدُ اللهَ على مَا في قَلْبِهِ وهُوَ أَلَدُّ الخِصَامِ. وإذا تَوَلَّى سَعَى في الأَرْضِ لِيُفسِدَ فيها ويُهْلِكَ الحَرْثَ والنَّسْلَ واللهُ لا يُحِبُّ الفَسَاد. وإذا قيلَ لَهُ اتَّقِ اللهَ أَخَذَتْهُ العِزَّةُ بالإثم فَحَسْبُهُ جَهنَّمُ ولبِئْسَ المِهَادُ﴾ [البقرة: ٢٠٦].

ذلك أن الفهم الذي سماه الدستور افتراء بـ «الحكومة الإسلامية» بجانب ما عرف في تاريخ التشريع الإسلامي من أن الاجتهادات الفقهية عامة إنما تصدر عن بشرٍ ـ مهما اتَّصفوا بالدِّقة والعلم، والكفاءة في الاستنباط ـ تدورُ في فلك «الإمكان والاحتمال والترجيح»، وتتحكم فيها وفيهم ما عُرِفَ عن البشر من عجزٍ وقصور عن إدراك «الحق المحض المنزه عن الخطأ»، ولهذا اتخذت اجتهاداتُ الفقهاء عامة: صيغة «محاولات إنسانية علمية جادَّة ومخلصة» تستهدفُ دفع الواقع المشوب بالنقص والتغيير من حال إلى حال باتجاه «المثال المطلق» قدر الوُسع والفهم الإنسانيين دونَ الوقوع في دعوى «إمكان المطابقة» بينهما، إذ أن أية دعوى من هٰذا القبيل لا تنتهي إلا إلى تجريد الإسلام من واقعيته التي كانت سِمةً مميزة له في كل عهود تطوره، ولا تسوق إلا إلى «جمود التاريخ» وتوقف حركته، وانتهاء دور الإنسان الذي جاء الإسلام إعلاناً عالمياً لحقوقه ومسؤولياته الذاتية في أن يصنع بنفسه مصيره ووجوده في ضوء الهدي الإلٰهي ﴿وكُلَّ إنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَه في عُنُقِهِ ونُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ كتاباً يَلْقَاهُ مَنْشُوراً. اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسكَ اليومَ عَلَيْكَ حسيباً﴾ [الإسراء: ١٤].

إن نظرية ولاية الفقيه وسلطته المطلقة ومشيئته التي تنحسر إزاءها إرادةُ الإنسان الفرد وحريته في الاجتهاد والتفكير تقومُ على فرضية ميتافيزيقية

غيبية المضمون والمسار (Metaphysical Proposition) مفادُها: أن العالم بكل ما فيه من شرور ومآسٍ وآلام يُمكن أن يخلق من خلال صياغة فنية مجردة لمواد الدستور ـ خلقاً جديداً تزولُ فيه النقائض والشرور، مما يُشكِّلُ رَدَّ فعل عاطفي ومبتسر للأوضاع السائدة في إيران، فما استطاع المشرع أن يرقى إلى مستوى «التقويم المنطقي» العملي لأحكام الشريعة في ضوء الواقع ومعطياته، فهو محاولة «إسقاط سيكولوجية صرفة»، وهو في الوقت نفسه عملية تعويض تتوهم إمكان تجاوز وطأة الإحساس بمشكلات الواقع عن طريق التجريد والتنظير.

وهكذا انتهى هذا التصورُ الذي تحكَّم في صياغة قسرية لمواد الدستور إلى: «فكر رجعي طائفي» و «جمود عقائدي» ونزعة وثوقية صرفة ـ (Dogmatism) وحكم سلطوي فردي غاشم ـ (Trianism Totali)، يقوم بحكم خصائصه وطبيعته على مصادرة حقِّ الفرد في النقد والمراجعة، وإسقاط تدبيره لشؤونه على هدي العقل، وفي ضوء الواقع، وإلى إلغاء وجوده الإنساني، ومسخ بشريته، على الرغم من وجود مواد في هذا الدستور تدعي قدسية حقوق الإنسان ولزوم ضمانها، ومنع هتك حرماته، ووجوب صيانتها، فذلك من قبيل التناقض الذي أشرنا إليه من قبل، والذي يشكل سِمةً عامة ومشتركة للبرامج والإيديولوجيات الفردية.

إن الوقائع التي تتكشف، وتتأكد كُلَّ يومٍ، والتي تنقلها الإذاعات الأجنبية، ومحررو الأخبار، ووكالات الأنباء، إنما تُشير في محصِّلتها النهائية إلى حقيقة صارخة ومؤلمة، تلك هي: اغتيالُ الإنسان واغتيالُ وجوده باسم «الإسلام» و «الثورية» و «الطائفية المتزمتة».

إن التظاهر الخادع بالإسلام، والاحتماء القشري بتعاليمه لم يُخفِ حقيقة «النزعة الطائفية» التي هيمنت على صياغة مواد الدستور التي جاءت تكريساً

« للمذهبية الضيقة » و « النظرة الأحادية » في أكثر من مادة من مواده، فهو يُعلن عن استغراقه في المذهبية الدينية التي جرَّت على العرب والمسلمين، في ماضيها وحاضرها سلسلة طويلة من المحن والفتن (المادة الثانية عشر) التي أساءت إلى الإسلام ورسالته في الحياة والتي تمثل إحدى « الدعائم والمرتكزات الأساسية » في مخططات الاستعمار العالمي لشق الصفوف، وإغراق المنطقة بموجات الدَّمار والهلاك، وإعادة روح التجزئة والتقسيم واختلاق « دول الطوائف » على أسس من « الانتماءات المذهبية ».

إن مما ينبغي ألا ينطلي على جماهير المسلمين في أن الطموح الفارسي في الهيمنة والسيطرة، وضرب « السيادة العربية » وتمزيق « الجماعة الإسلامية » قد اتَّخذ في التاريخ، وفي مختلف مراحله وأدواره، صورة « الولاية الروحية » التي تجسد الأطماع الفارسية في الانتشار والقهر السياسي في « شخصية فائقة » لها « صفات روحية ». فحركات الزنادقة والشعوبية من أمثال: الأبامسلمية والمُقَنَّعِيَّة والخُرَّمِيَّة والصَّفوية، شاهد تاريخي حاسم على صدق هذه الرؤية، فمن يقرأ بإمعان ووعي ومسؤولية تاريخية برامج هذه الحركات بتمعن من مسلمة أساسية مفادُها: أن هذه الحركات جميعاً إنما اتخذت من الدين الحنيف « وادعاء النسب العلوي » والتظاهر « بالولاية الروحية » على السذج والبسطاء، كأدوات ووسائل لتحقيق مآربها الحاقدة في « قلب الدول » و « ضرب السيادة العربية » و « إنهاء الخلافة » و « تكريس المذهبية « وإثارة النعرات الطائفية » و « النزعات الشعوبية » التي تسْخَرُ من العرب، وتستهزىء بهم وبدورهم المسؤول في حمل العقيدة والرسالة، والتي تتخذ من « الاغتيال » و « القتل الجماعي » و « الإرهاب الشامل » برامج في التخطيط والعمل.

إن هذا الدستور ليس في الغاية والنهاية إلا محاولة جديدة تتبع خطى أسلاف الخمينيين من مؤسسي « الحركات الهدامة » و « البرامج الباطنية » التي

استهدفت صياغة نظريات سياسية ـ دينية «تقوم على فكر طائفي» يكرس المذهبية التجزيئية في إطار مصطنع وموهوم من الادعاء الكاذب بالإسلام والتقدمية والثورية!!!

المبحث الثاني

« الدستور الإيراني في الميزان الإسلامي »

كل من يقرأ مقدمة « الدستور الإسلامي لجمهورية إيران الإسلامية » التي جاء فيها « ان دستور جمهورية إيران الإسلامية يعكس البنية الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الإيراني القائم على أساس المبادىء والقواعد الإسلامية، والذي يعكس المطلب القلبي للأمة الإسلامية » يتوقع أن يجد دستوراً إسلامياً لدولة إسلامية تشمل جميع المسلمين، تكون مواده مستمدةً من كتاب الله وما صح من سنة رسوله ﷺ، أو مما أرشدا إليه. ولكن ما إن يستمر القارىء في قراءة فصول الدستور ومواده حتى يُدركَ بأن واضع الدستور الإيراني لم يكن متصوراً أنه يضع دستوراً لدولة إسلامية، وإنما لدولة عنصرية، هي الدولة الإيرانية، ولذلك جاءت المواد في الدستور تنصُّ على أنه دستور « للجمهورية الإيرانية »، وأن رئيسها ووزراءها، وأعضاء مجالسها يجب أن يكونوا « إيرانيين »، وقد حرَصَ واضع الدستور على أن يُبرز الصفة الإيرانية في كل فصل من فصول الدستور، وفي أغلب مواده تقريباً، وجعل عَلَمَ الدولة إيرانياً، ولغتها الرسمية في الكتابة والمراسلات والنصوص الرسمية هي « اللغة الفارسية »، مما يَدُلُّ على أن الدستور إنما هو دستور لدولة « قومية »، وليس لدولة « إسلامية ».

وهٰذه قراءة لبعض مواد الدستور تثبت أنه ليس دستوراً لدولة إسلامية كما ادَّعى المشرع، وأنه ساقط الاعتبار في ميزان الإسلام.

نصت المادة الثانية عشرة على أن: « الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثنى عشري .. »

إن النص على أن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام هو بعينه النص الموجود في دساتير أغلب الدول الإسلامية ومنها الدول العربية، ومع ذلك لم تدع دولة لنفسها تطبيق نصوص الشريعة الإسلامية جملةً وتفصيلاً، نصاً وروحاً، وتحكيمها في أمورها العامة ونشاطاتها المختلفة، ولا هي ادعت أن «الدستور إسلامي» بقدر ما اتخذت من تعاليم الإسلام وتشريعاته وأحكامه مثالاً مطلقاً تُحاول الاهتداء به، والسير على نهجه والاقتداء به قدر الممكن والمستطاع، فأيَّةُ فضيلة تبقى إذن للدستور الإيراني ومشرعيه قياساً بغيره حتى يدَّعي لنفسه مالا يدَّعيه الآخرون!! إلا أن يكون تظاهراً كاذباً وادعاءاً صورياً ليس إلا، وحملاً للأوزار، تسويغاً للوقائع الفاسدة التي لا يُقرها الشرع والعقل مما يجري في إيران اليوم تحت «دعوى الشريعة».

ولهذا فإن جميع فصول الدستور مأخوذة من الدساتير والقوانين الغربية، وليست مأخوذة من الشريعة الإسلامية، ولو كان واضع الدستور يهدف إلى جعله دستوراً إسلامياً لدولة إسلامية، لنَصَّ صراحة على أن العقيدة والشريعة في الإسلام هما أساسُ الدولة وأساس الدستور وسائر القوانين فيها.

أما النصُّ على أن المذهب الجعفري هو المذهب الرسمي في إيران، فإن وضعه يوحي بأن الدولة دولة تنحو منحى مذهبياً طائفياً، بمعنى أنها ليست دولة إسلامية لجميع المسلمين. والواجب هو أن تقوم الدولة الإسلامية على الإسلام، دون ذكر المذهب، وحين يتبنى رئيسُ الدولة حكماً من هذا المذهب، أو ذاك، فإنما يتبناه بناءً على قوة الدليل، وليس بناء على الوراثة، أو التعصب للمذهب. وهذا هو الذي يُوحد الأمة، ويصهرها في بوتقة الإسلام، وينقذها من التعصب المذهبي.

وأما النَّصُّ في المادة نفسها على أن «المذاهب الإسلامية الأخرى تتمتع

برسمية في التعليم، والتربية الدينية، والأحوال الشخصية، والدعاوى المرتبطة بالمحاكم..» فإنه من المفارقات التي لا تخطُرُ على بالِ مؤمن مسلم حريص على وحدة الأمة، ذلك أن من شأن هذا التمييز أن يفرق المسلمين ولا يجمعهم، والمسلمون أمة واحدة من دون الناس، وما يتبناه رئيسُ الدولة الإسلامية «الخليفة أو الإمام» يجب على جميع المسلمين الأخذُ به، لذلك يجب أن يكونَ تشريعهم وتعليمهم، وتربيتهم واحدة حتى ينصهروا في بوتقة واحدة، تجعل منهم وحدة متماسكة غيرَ متنافرة.

ونصت المادة الخامسة عشرة على أن «اللغة والخط الرسميان للشعب الإيراني هي الفارسية، ويجب أن تكون الوثائق والمكاتباتُ والمتونُ الرسمية والكتب الدراسية بهٰذه اللغة والخط..»

واضح أن هٰذا النص، والتأكيد عليه يُبرهن على أن الدستور الإيراني وُضِعَ أصلاً لدولة قومية، وليس لدولة إسلامية، لأن للإسلام لغةً واحدة، هي اللغةُ العربية، لا باعتبارها لغةً للعرب بل لأنها لغة القرآن الذي أنزله الله بها، ولغة السنة المطهرة التي هي بيان للقرآن، ولغة التراث الفقهي الإسلامي على مدى العصور، ولأن دين الله لا يُمكن أن يفهم بغير لغته ولا يُمكن الاجتهاد، واستنباطُ الأحكام الشرعية للحوادث الجديدة إلا باللغة العربية.

والدولة الإسلامية في أيام الرسول والخلفاء والأئمة لم تستعمل غيرَ اللغة العربية لغة لها. حتى إنَّ جميع من أسلم من الأقوام غير العربية كانوا يتعلمون العربية، وكانت جميعُ تآليفهم باللغة العربية، ولم يُتقن هؤلاء اللغة العربية ويُؤلفوا بها، لأنها لغة العرب، بل على أساس أنها لغة الإسلام، ولا يجوز أن تنفصل عن الإسلام مطلقاً، فالإسلام واللغة العربية متلازمان، ولا يجوزُ الفصلُ بينهما. ولذلك كان يجبُ أن تكونَ لغةُ الدولة هي اللغة العربية، وأن

تبقى اللغة الفارسية وغيرُها لغاتٍ محلية كما كان الأمر في العهود الإسلامية قبل تفشي النزعات العنصرية والشعوبية التي بشرت بها الدولة الصفوية، فجعلتها سياسةً ثابتة، ونهجاً متَّبعاً لها، وتبعتها في ذلك بعضُ الدول الإسلامية التي شاءت الظروفُ التاريخية لها في وقت من الأوقات أن تبتعد عن الإسلام والعروبة معاً تحت تأثيرات العلمانية الغربية المتطرفة.

وتضمنت المادة السابعةُ والستون صيغةَ القسم الذي يؤديه أعضاء المجالس النيابية، وقد ورد فيها ضرورة قسم النائب بالله القادِر المتعال، وبالقرآن الكريم، وبشرفه الإنساني، ومعروف أن القسم في الإسلام يجب أن يكون بالله، وأنه لا يجوز الحلفُ بغيره تعالى، لما ثبت عنه ﷺ «مَنْ كان حالفاً فليحلف باللهِ أو ليَذرْ» كما ورد في الصيغة عبارة: «**بأن أكون حارساً لمكاسب الثورة الإسلامية للشعب الإيراني..**» وكان ينبغي أن تكون حارساً للإسلام، لأن المسلم واجب عليه حراسةُ الإسلام، لقول الرسول الكريم: «أنتَ على ثغرة من ثُغور الإسلام، فلا يُؤتين من قبلك»

ونصت المادة الثانية والسبعون على أنه: «**لا يستطيع (مجلس الشورى الوطني) أن يسن القوانين المغايرة لقواعد وأحكام المذهب الرسمي للدولة..**».

وقد علمنا من نص المادة الثانية عشرة أن المذهب الرسمي للدولة هو «المذهب الجعفري» وهذه المادة تُلْزِمُ مجلس الشورى بالتقيد التام بقواعد هذا المذهب وأحكامه عند سن القوانين، ولا تُجيز له سنَّ أي قانونٍ وفقاً لقواعدِ أيٍّ من المذاهب الإسلامية الأخرى وأحكامه. وهذا بلا ريب تعصُّب ما بعده تعصب، إذ قد يكون الحكم مرجوحاً في المذهب الجعفري، وراجحاً في غيره، فكيف يُلزم الدستورُ المجلسَ بترك الحكم الراجح، ويأمره بالأخذ

بالحكم المرجوح، والمسلم مكلَّف بأن يتبع الدليلَ الأقوى والحكم الأرجح، إلا أن يتساوى الإسلام والمذهب في المفهوم والمعنى عند مشرعي الدستور، وهو مالم يُصرح به أحد من الأئمة في أي عصر من العصور!!

والمشرع الإيراني يعلم علم اليقين أن الشعوب الإيرانية بحكم تنوُّع قومياتها ومذاهبها الدينية لا تتبع مذهباً واحداً بعينه، فإلزام الجميع بمذهب رسمي للدولة لا يعني إلا الإكراه الذي لا يجيزه الإسلام في دائرة الاعتقاد مع أهل الأديان الأخرى، فكيف به يُفرض جبراً وقسراً باسم المذهبية والطائفية على الشعوب الإيرانية؟!

واشترطت المادة الخامسة عشرة بعد المائة في رئيس الجمهورية «**أن يكون إيراني الأصل، ويحمل الجنسية الإيرانية.. مؤمناً ومعتقداً بمبادىء الجمهورية الإسلامية والمذهب الرسمي للدولة**» وهذا ما يؤكد ما سبق من أن واضع الدستور الإيراني، إنما كان متصوراً أنه يضعه لدولة قومية، وليس لدولة إسلامية، لأن الدولة الإسلامية لا تشترط في رئيسها إلا أن يكون مسلماً، عاقلاً، عدلاً، وهذه أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في كل من ينتخب رئيساً لدولة الإسلام، ولا يجوز أن يفقد أي شرط منها، كما لا يجوز أن يخصص بكونه من قومية معينة، عربية كانت أم كردية أم تركية، ولذلك فالنصُّ على وجوب أن يكون رئيس الجمهورية إيراني الأصل، يتناقض مع أحكام الإسلام، ومع أحكام الدولة الإسلامية.

خاتمة

من كل ما تقدم، يتبين أن الدستور الإيراني ليس دستوراً إسلامياً، وأنه لم ينبثق عن العقيدة والشريعة في الإسلام، ولم يستمد مواده من كتاب الله وسنة رسوله، أو مما أرشدا إليه.

إن المستقرىء لهذا الدستور يدرك من غير شك أنّه إنما وضع ليلائم شخصية إيرانية فارسية تتخذ من الدين ستاراً، ويحافظ في الوقت نفسه، على النزعة العنصرية والمثل الإيرانية المتأصلة في نفوس واضعيه، انتظاراً منهم ليوم يحلمون فيه بالهيمنة على مقدرات الشعوب المجاورة باسم الدين، إذ كيف يستقيم إقامة الدستور في أصله على نظرية لا تشترط سوى توافر شرطي العدل والعلم فيمن يتولى ولاية المسلمين، ثم يأتي الدستور، فينقض كل ذلك جملة وتفصيلاً حينما ينص على إيرانية رئيس الدولة وانتمائه إلى مذهب بعينه، إلا أن يكون هذا استمراراً لبرامج الباطنية ممن اتخذوا من الولاية الروحية متكأً لهم في ضرب السيادة العربية الإسلامية.

المبحث الثالث

الدستور الإيراني
بين النظرية والتطبيق

أكّدَ الدستور الذي أعدته لجنة الخبراء بإشراف الخميني شخصياً على وصاية « الفقيه العادل » لشؤون الدولة ومراقبته، وأعطى سلطة مطلقة للخميني نفسه.. فهو المصدر الأعلى للسلطات الثلاث: التشريعية ـ والقضائية ـ والتنفيذية. وبموجب نصوص المواد التي تتعلق بولاية الفقيه، فإنه القائد الأعلى للجيش، ومسؤول أوحد عن تعيين الضباط وعزلهم، وهو وحده الذي يملك حق ـ وبناء على قراره « الشخصي » ـ إعلان الحرب، وهو القادر على إلغاء السلطة وتغيير كل قرار قضائي، وهو القادر وحده دون سواه على الموافقة على ترشيح رئيس الجمهورية أو إقالته، أو تقديمه للمحاكمة، باعتبار أن الأحكام تابعة له، وليس هو تابعاً لها فهو فوق الأحكام والقانون.

وبموجب الدستور أيضاً، فقد تم استبعادُ أي أثرٍ لِدور الشعب، أو صوت الرأي العام، إذ من الصعب اكتشاف فقرة، أو بند، أو مادة تعطي الأمة حقاً في السيادة باستثناء بعض المواد التي تمت صياغتُها ـ بطريقة محدودة، تجعل الخميني في النهاية هو السيد الأوحد المطاع، وصاحب الأمر الأول والأخير في أيِّ موقف، أو قرار، أو رأي، وعلى مختلف الأصعدة: السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فهو إمام الزمان، وإمام الدين معاً.. تنتهي بين يديه كُلُّ الحدود، وتبدأ بقرار منه كل الإجراءات.. ونتيجة لهذه السلطة التي لا حدودَ لها ولا نهاية، أخضعت الشعوب الإيرانية مرة أخرى لنير دكتاتورية جديدة بصورة عمياء، في لبوسٍ ظاهرهُ إسلامي، وحقيقته العودةُ إلى ما

عُرفَ في تاريخ فارس من توقير وثني للسلطة السياسية الحاكمة المتألهة بلا قيد.

وغفل الدستور أو تغافل عن الحرية النقابية، وأهمل الدور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة على نحو خطير، لم يسبق له مثيل.

وعلى الرغم مما اعتورَ الدستور من نقائص في معالجته لكثير من القضايا الجوهرية، وتناقضات بين مواده، ومخالفات صريحة لروح الإسلام مما أضعف هيكله القانوني والإنساني والديني، فقد وصفه الخميني بأنه واجبُ الرعاية كأحكام الشرع الإسلامي سواء بسواء، فيما كان الخميني نفسه قد دشّن اختراق الدستور، وسحق الكثيرَ من مواده، وأعطى الحق لِكل مريديه وأصحابه[1] في السلطة والحرس أن يُوقدوا النيران فيما تبقى من بنوده أو فقراته.

فالدستور لم ينص على تعذيب الناس، ولم تقض مواده بمحاكمة الأفراد في محاكم سرية حيث لا دفاع أو قاض عادل. لكن ما يجري في إيران خميني تحت دعوى العودة إلى الإسلام وتعاليمه الأخلاقية كشف عن تحريفه لمواد الدستور، ولأصول الشريعة الإسلامية، وأصَرَّ خميني على هدم عناصر الدين الأساسية عبر منطق الجمود العقائدي والنظرة الأحادية والسلطة الفردية وألوان التعصب مما لا يتفق مع تعاليم القرآن، ويناهض قيم رسالة الإسلام التي جاءت بالسماحة والمحبة والتعاون، وأكدت منزلة العقل وحرية الإنسان.

ومثل هذا التناقض بين عقيدة خميني ومواد الدستور يُعبر عنه منطق السلطة الحاكمة في طهران الذي اتَّخذ من «الإرهاب» منهجاً تقليدياً لحركته عن

---

(١) لمناسبة الاقتراع على الثقة بحكومة رئيس الوزراء الحالي مير حسين موسوي، قال أحد أعضاء المجلس من المعارضين (إذا كانت إيران محكومة على عهد الشاه من قبل ألف عائلة، فإنها اليوم تحكم بقسر وقوة من قبل مائة شخص فحسب!!) وكالات الأنباء ـ تاريخ ١٩٨٤/٨/٦.

طريق فرض آراء الفقيه على مسلمي إيران بالقوة المسلحة (وباستخدام السلاح العسكري المنظم ضد العراق، وتهديداته المستمرة للخليج العربي، والأقطار الإسلامية عامة).

لقد ابتدع الخميني والآيات الإيرانيون المفَردات اللغوية الخاصة بالعُنف، حيث تروج المؤسسةُ الحاكمة تأويلاتها التحريفية التي تجعل «القتل بغير حق» واجباً دينياً.. ففي المادة الثانية من الدستور تؤكد الفقرة السادسة «الكرامة والقيمة الرفيعة للإنسان وحريته..» في حين كانت النتيجة المحضة: أن الخميني يُهيب بأنصاره ويذكرهم، «بأن الواجب الرئيسي للمؤمنين الحقيقيين هو القتل وسفك الدماء..» وقد أدى هذا التنظير الدموي إلى مئات من أعمال القتل الجماعي، والإعدامات.. التي ترتكب باسم الدين، وباسم الإسلام، وبزعم تنفيذ مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو ذات الزعم الذي دعا الخميني إلى مواصلة الدعوة إلى الإرهاب، وحمامات الدم، وأعمال القتل..

فثمة قائمة بالأشخاص الذين يحل لأتباع خميني سفك دمهم حسب مفاهيم الخميني وتصوراته بعد توفر شاهدين ذكرين يُثبتان التهم وهم:

أ . محارب الله.
ب . مفسد في الأرض.
جـ . ملحد.
د . مرتد.
هـ . منافق.

وهكذا اتخذ النظام الإيراني من اسم الجلالة «الله» وسيلة لتحقيق أهدافه، فقتل، أو حضَّ على قتل من لا يرغب فيه النظامُ بتهمة «محاربة الله»، فيما حوَّل حرسُ خميني الجامعات إلى حماماتِ دمٍ، وألقوا القنابل الحارقة على

الأطفال الأبرياء، وأعدموا المعارضة بتهمة التهريب وتعاطي المخدرات..

ويُواصل الخمينيون تحذيراتِهم العلنية من أنهم سيفتحون النارَ الحامية على الجموع المتظاهرة التي تُطالب بحرياتها، بلا رحمة.. وهكذا خرجت إيران من بؤر الفساد الامبراطوري لتسقط في بؤرٍ أكثر عمقاً وفساداً بعد أن أصبح كثير من الأحكام والقوانين غيرِ الإسلامية في جوهرها تُطبق باسم الإسلام[٢].

موازنة بين حقوق الإنسان في الإسلام، وفي الدستور الإيراني:

حق الحياة:

إيماناً بأن حياة الإنسان مكرمة ومصونة لا يجوز أن يُعتدى عليها ﴿ومَنْ قَتَلَ نَفَساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أو فَسَادٍ في الأرضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً﴾ [المائدة: ٣٢] ولا تُسلب هذه القدسية إلا بسلطان الشريعة، وبالإجراءات التي تُقرها[٣] وهو المعنى الذي أقرته المادة العشرون من الدستور الإيراني على وجه الإطلاق[٤]. فيما عد هذا «الحق» مستلباً في ظل النظام الإيراني حيث لم يتردد الخميني في عد «قتل المخالفين» في الرأي واجباً دينياً، بل صرح بأنه لا ضرورة لإجراء المحاكمة للمتهمين، وينبغي إعدامهم على الفور، من غير أن تأخذه الرأفةُ بالإنسان، ورفض عملية التكريم في التعامل مع جثمان المخالف.

حق الحرية:

وضع الإسلام حرية الإنسان في الاعتبار الأول، وأن الحرية مساوية

(٢) الموسوي، الإرهاب المقدس، مجلة المختار، عدد آذار ١٩٨٢. نقلت وكالات الأنباء عن الدكتور فاطمي لمناسبة احراق الطائرة الفرنسية المختطفة إلى ايران قوله «تجاوز عدد المهجرين إلى الولايات المتحدة من الايرانيين المليون شخص!! هذا إلى عشرات الآلاف الذين ازدحمت بهم عواصمُ الدول الغربية وبخاصة مدريد ـ باريس ـ لندن ـ وألمانيا الغربية.

(٣) البيان العالمي عن حقوق الإنسان في الإسلام سنة ١٩٨١.

(٤) راجع الدستور ص ٢٤.

للحياة، وهي الصفة التي بها يُولد الإنسان «ما من مولود إلا ويُولد على الفطرة[٥]..» وهي مستصحبة ومستمرة، وليس لأحد أن يعتدي عليها «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» الأمر الذي يوجب توفير الضمانات الكافية لحماية حرية الأفراد، ولا يجوز تقييدُها، أو الحدُّ منها.. إلا بمنطق الإسلام وسلطان الشريعة، وبالإجراءات التي تقرها.

ومثل هذه المعاني الكريمة حفل بها الدستورُ في معظم بنوده[٦]. وعدها خميني من أكثر الموضوعات الأثيرة لديه، حقاً مضموناً للفرد والمجتمع إذ قال في نظريته عن ولاية الفقيه ما نصه: «إن الحكومة التي ندعو إليها حكومة الجمهورية الإسلامية قائمة على الديمقراطية والحرية العدالة»[٧] وان المجتمع الذي نبشر به سيكون مجتمعاً متحرراً، وسيتم إنهاء كل أنواع الكبت والقمع والاختناق[٨]..

هذه هي صورة الحرية التي وعد الإيرانيين بجنانها التي تتحول فيها الإضرابات والفوضى إلى هدوء واستقرار، ويتحول النظام الامبراطوري الدكتاتوري إلى نظام ديمقراطي يكون سبباً في استقرار المنطقة[٩].. وهي ذات المعاني التي استغرقتها موادُ الدستور، وأكدت عليها بنوده.

... ولكن لم تمض الأشهرُ الستة الأولى على قيام حكومة خميني، حتى بدت وعود مرشد إيران تأخذ طريقها إلى التطبيق على النقيض من ذلك تماماً، وفي اتجاه مضاد للديمقراطية التي بشر بها، ودعا الناس إليها في دستوره.. فقد فتح النارَ على الصحف، وعلى جميع التيارات، والأحزاب

(٥) رواه الشيخان (البخاري ومسلم).
(٦) راجع المواد: الثالثة والمادة العشرين
(٧) من حديث الخميني مع المراسلين والصحفيين الأجانب في نوفل لوشاتو في ١٩٧٨/١١/٧.
(٨) من حديث خميني مع مجلة شبيغل الالمانية في ١٩٧٨/١١/٧.
(٩) من حديث خميني مع التلفزيون السويسري في ١٩٧٨/١٦.

السياسية والاجتماعية فقال « إن الذين يعتقدون بأنهم مثقفون والذين يُصدرون الصحف، ويُقيمون الجبهات السياسية عليهم أن يتركوا هذه الأعمال، لأننا لا نستطيع أن نُعطيهم الحرية التي سبق أن منحناها لهم، ولا نستطيع أن نجعل هذه الأحزاب تُواصل نشاطاتها.. فلن نُمهِلَهم، ولا نسمح بعدَ اليوم لأيّةِ نشرة لهؤلاء بأن تُوَزَّعَ، وسوف نقضي على جميع مطبوعاتهم »[10].

لقد كانت حريةُ التعبير وحريةُ الكلمة إحدى المطالب الرئيسية في العهد الشاهنشاهي، وكان الخُميني قد تعهد منذ عودته بإطلاق حرية الصحافة، فيما أصبح المنع في عهد ولايته ظاهرة شاملةً لكافة المطبوعات التي لا تصدر عن السلطة أو حزبها الحاكم[*].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الإعلان الصريح بمصادرة حرية الرأي، وحرية الفكر، بل أعطيت بموجب هذا الإعلان حرية إعلان آخر هو الإيعاز إلى حرس الثورة بتنفيذ وصايا خميني، إزاءَ ذلك اختفت مِن الوجود ما يُقارب خمسين صحيفة، وأصبحت الجرائد الباقية مجردَ أبواق دعاية تحت تهديد غلقها من جانب حزب الخميني، أو لأنها فرضت على نفسها الرقابة الذاتية[11].

وما حدث للصحف حدث للأحزاب أيضاً، فقد آثر الخميني أن يطوي كل أوراقه الأولى الخاصة بالديمقراطية، وبتنوع الآراء والمنابر، ونسي أو تناسى قوله المشهور: « في إيران الإسلامية ستكون جميع الأحزاب حرة »[12]. تخطَّى ذلك.. وكشف عن ميوله الدكتاتورية، ومنهجه الأحادي، فأقصى عن ساحة العمل كُلَّ الأحزاب والمنظمات الوطنية باستثناء حزبه الجمهوري، وخاطب القوى الوطنية محذراً إياها من النشاط السياسي بقوله: « عليكم جميعاً

(١٠) من حديث خميني في قم بتاريخ ١٨/٨/١٩٧٩.
(*) ادوارد سوبليه، ايران مستودع البارود ص ١٨٨..
(١١) ادوارد سوبليه، ايران مستودع البارود ص ١٨٨ سنة ١٩٨١.
(١٢) من حديثه مع صحيفة الغارديان البريطانية في ١/١١/١٩٧٨.

أن تسيروا خلف ولاية الفقيه وإلا سوف تُمحون من الوجود[١٣] ».

وبعد مصادرة حرية الصحافة، وحظر نشاط الأحزاب، فقد وسع الخميني من دائرة إرهابه لتشمل الانتخابات، وبذا قضى على جوهر الديمقراطية، يقول: « إن الذين لم يُصوتوا للجمهورية الإسلامية سنعاملهم كمنافقين ونقضي عليهم[١٤]..».

وتتوالى فتاوى الخميني وقراراته بشأن المعارضة التي يخرجهم بموجبها من الإسلام، ويدخلهم برغبته الذاتية في أهل النفاق فيتوعّدهم بالويل والثبور وعظائم الأمور: « إنني أُوصيكم أيها المعارضون بأن لا تعقدوا الاجتماعات، ولا تُثرثروا، ولا تُوزعوا المنشورات، هلا تجرأتم وأخرجتم رؤوسكم.. سأصفعكم على وجوهكم »[١٥]. وهذا يشير بصراحة ووضوح إلى أن الخميني قد تخطى ما بشّر به من حقوق في حرية التفكير والاعتقاد والرأي الذي جاء في دستوره، ذلك الخرق الذي يعد مخالفة صريحة للشريعة الإسلامية؛ التي ضمنت:

أ ـ لكل شخص أن يفكر ويجتهد، ويعبر عن فكره واجتهاده وآرائه بلا تدخل أو مصادرة من أحد، ما دام يلتزم الحدود العامة التي أقرتها أحكام الشريعة الإسلامية.

ب ـ التفكير الحر ـ بحثاً عن الحق ـ ليس مجرد حق، بل هو واجب كذلك.

جـ ـ من حق كل فرد، ومن واجبه، أن يعلن رفضه للظلم، وإنكاره له، وأن يُقاومه بلا تهيب من مواجهة سلطة متعسفة، أو حاكم جائر، أو نظام طاغ، وهذا أفضلُ أنواع الجهاد فقد سئل رسول الله ﷺ أي الجهاد

(١٣) من خطاب خميني لدى استقباله ضباط القوة الجوية في أصفهان بتاريخ ١٩٧٩/٩/١٩.
(١٤) من حديث الخميني في قم بتاريخ ١٩٧٩/٨/٢٤.
(١٥) حديث الخميني في قم بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٢.

أفضل؟ قال: «كلمة حق عند سلطان جائر»[١٦].

التربية والتعليم:

نصت المادة الثلاثون: «الحكومة مسؤولة عن توفير وسائل التربية والتعليم.. وعن توسيع وسائل التعليم العالي..».

إزاء هذا الوعد الذي قطعه واضع الدستور على عاتق الحكومة الإيرانية، فإن الخميني وجه في خطابه يوم ١٨/١٢/١٩٨٠ نقداً شديداً للجامعة، لأنها أصبحت مأوى للجهلة، ولذلك تم إغلاقها بحجة أن الجامعات كانت في خدمة الدول العظمى.. ولذلك فهي أخطر من القنابل، بسبب أهميتها الحيوية.. وليس ثمة خير يُرجى من الجامعات التي جسدت العلم المحض، فأصبحت مظهراً للفساد فقط[١٧].

من هنا كان قرار الخميني: «يجب أن تعتقد الجامعات بأنها ستفتح ثانية في ذلك اليوم الذي توضع فيه خطة في اتجاه ولاية الفقيه»..

وبدلاً من تطبيق مادة الدستور التي تلزم الخميني وحكومته بتوفير وسائل التربية والتعليم، لجأ الخميني إلى غلق الجامعات والمدارس وأرسل طلبتها إلى جبهات الحرب أسراباً تُواجه الموت المحقق بلا رحمة أو وازع أخلاقي أو شعور بالذنب!

المرأة:

تنص المادة العشرون على تمتع جميع الأفراد سواء المرأة أو الرجل ـ بحماية القانون بصورة متساوية، كما يتمتعون بكافة الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. وعززت هذه المعاني: المادة الحادية

---

(١٦) رواه الترمذي والنسائي بسند حسن.

(١٧) السياسة الكويتية، العدد ٤٤٨١ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٠.

والعشرون «الحكومة مسؤولة عن توفير حقوق المرأة في كافة المجالات..»

بينما كان التطبيق الفعلي لهذه المادة يتحقق عن طريق طرد آلاف النسوة من أعمالهن في الدوائر الرسمية والمصانع منذ تسلم الخميني للسلطة، ذلك لأن القوانين الجديدة لا تسمح للمرأة بممارسة حقها الطبيعي في المجتمع ولو كانت تتوفر فيها الضوابط والقيود التي وضعها الإسلام لها، فقد نصَّت قوانين خميني على عدم قبول شهادة المرأة في المحاكم، وحرمانها من الدفاع عن نفسها في حالة الطلاق، كما لا يجوز للمرأة ممارسة مهنة المحاماة وغيرها من الأعمال التي لا تتنافى مع كليات الشريعة الإسلامية السمحة فضلاً عن قيام الجامعات بطردِ الكثير من النسوة، ومنعهن من ممارسة التدريس بناء على توجيهات الخميني.. كما نصت تعليماته وأنظمته في الجامعات الايرانية على عدم توجيه الأسئلة للأساتذة من قبل الطالبات والاكتفاء بكتابة الاستفسار على ورقة لادعائهم بأن سماع صوت المرأة من قبل الرجل محرّم[١٨].

حق الحماية من التعذيب:

كرَّم الإسلامُ بنص القرآن الانسان تكريماً مطلقاً، فقال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإنْسَانَ في أَحْسَن تَقْوِيمٍ﴾ ﴿ولَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ ولم يجوّز تعذيبَ المتهم فقد ذكر عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «إنَّ الله يُعذب الذين يُعذبون الناس في الدنيا»[١٩]. كما لا يجوز حملُ الشخص على الاعتراف بجريمة لم يرتكبها، وكُلُّ ما يُنتزع بوسائل الإكراه باطل إذ أن ذلك أصل إسلامي متفق عليه بين المسلمين وهو أصل من أصول الشريعة ودليله قوله ﷺ: «إنَّ الله وَضَع عن أمتي الخطأَ والنسيانَ وما استُكرهوا عليه»[٢٠].

(١٨) جريدة الرأي العام الكويتية العدد ٥٩٨٨ بتاريخ ٩/٧/١٩٨٠.
(١٩) رواه الخمسة.
(٢٠) رواه ابن ماجة وهو حديث صحيح.

وعلى النقيض من هذه التعاليم الإسلامية النبيلة فقد اعترف حسيني رئيس الشعبة السياسية لسجن وكيل أباد صراحة في اجتماع عام بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٥ بأن التعذيب يُمارس داخلَ السجون، وقال: « إننا نجلد المساجين، انْعَتْ ذلك كما تَشاء، إننا نكيل لهم الضربَ، أما إذا أَدْلَوْا بالمعلومات، فلن يحدث بعد ذلك شيء. وإلا فإننا نضربهم إلى أن ينطقوا بالمعلومات ». ولم ينته الاعترافُ عند هذا الحد، بل أضاف حسيني قائلا: « إذا كان هذا الأمرُ يُعد انتهاكاً لمادة من مواد الدستور فإننا في الوقت نفسه نكون قد حافظنا على بقية المواد »[٢١].

حقوق الأقليات:

تعهدت المادة الثالثة عشرة بحماية الأقليات الدينية « الزرداشت، واليهود، والمسيحيين » وكفلت لها حرية ممارسة طقوسها الدينية، والعمل وفق مبادئها في الأحوال الشخصية، والتعاليم الدينية. وبكلمة واحدةٍ ألغى الخميني هذه المادة قبل أن تخرج إلى حيز التنفيذ والتطبيق، وبقيت مجرد شعار لا حقيقة له ولا مضمون.. فقد عدَّ كل من لا يُؤمن بولاية الفقيه « كافراً » ومنهم أصحاب المذاهب الإسلامية المتبعة ولم يستثن أحداً من أبناء الاقليات الدينية التي سبق للدستور أن تكفل بحماية معتقداتها، وهو أمر لا يقف عند حدود مخالفة قاطعة لدستور وضعي فقط، بل هو في رأي الإسلام تخريب لتعاليمه الصريحة التي تميزت بخصائصها الإنسانية، وبنظريتها الأخلاقية الرحيمة للأقليات الدينية التي يحكمها المبدأ القرآني العام « لا إكراه في الدين » [البقرة: ٢٥٦].

وبموجب تعميم رسمي[٢٢] أصدرته وزارة المعارف الايرانية بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٥ مذيلاً بتوقيع وزير المعارف « حسيني » ألزم جميع مدارس

---

(٢١) ايران الحرة عدد ١٩٨٤/٢/٢٤.

(٢٢) راجع ايران الحرة العدد ٦٢ في ١٩٨٤/١/٦.

الأقليات الدينية والقومية بما يأتي:

١ . التعليم الديني في مدارس الأقليات يجب أن يكون باللغة الفارسية.
٢ . يخصص كتاب واحد لا غير لتعليم الديانة، وهو كتاب أعدته السلطة خصيصاً لهذا الغرض.
٣ . يحظر على الدارس القيام بأية طقوس دينية.
٤ . تخفيض حصص اللغات القومية في البلاد من عشر ساعات إلى ساعتين فقط في الأسبوع.

وهذا يعني اعتماد المنهج العنصري الذي يفرض الفارسية لغة للشعوب الإيرانية بهدف استلاب هويتها القومية وسحق تراثها القومي عن طريق تعليم عرقي يحقق غايات النظام البعيدة، وبذات الاتجاه، فإنه يضمن توطيد اتجاه تربوي يُلغي الخصوصية القومية للشعوب الإيرانية ويسحق حرية معتقداتها الدينية عبر تفسير مغاير لطبيعة معتقداتها وتراثها، فضلاً عن الطابع الجبري الذي تتسم به عملية «غسل الدماغ» الإرهابي التي يمارسها نظام خميني سواء على صعيد التربية وهو أمر يُصادر دعاوى خميني المضللة، ويكشف زيف معتقده، إذ كانت الحرية الدينية إحدى أبرز تطبيقات التجربة الإسلامية، وإحدى تقاليد الحضارة العربية الإسلامية الثابتة، فلقد عدت حرية المعتقدات للأقليات الدينية وحقوق أصحابها في المقام الأول دلالة واضحة على إيمان العرب المسلمين بالحرية، وعلى عقليتهم المتفتحة، وتوثيقاً واقعياً للخطاب القرآني «لا إكراه في الدين» مما هيأ لفكرنا العربي الإسلامي تنوعاً كان السبب الأكثر دفعاً إلى غنى حضارتنا العربية الإسلامية بألوان من الثقافات المحلية التي احتفظت بطابعها الوطني والقومي والديني في ظل سماحة الإسلام وعدالته.

وليس هذا فقط بل إن احترام مشاعر المخالفين في الدين من خلق المسلم،

فلا يجوز لأحد أن يسخر من معتقدات غيره، ولا أن يستعدي المجتمع عليه ﴿ولا تَسُبُّوا الذَّينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ فَيَسُبُّوا اللهَ عَدْواً بِغَيْرِ علم كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُم ثُمَّ إلى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُم فَيُنَبِّئُهم بِمَا كَانُوا يَعْمَلونَ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

وليس ثمة من يعتقد بأن حماية تجربة شخصية مثل تجربة «ولاية الفقيه» تجيز منع حرية التعبير عن المعتقدات الدينية والقومية الأخرى، فالإسلام لا ولاية الفقيه يتعزز بقوة واحدة فقط هي «العلم» ومنح حرية الفكر للآراء المعارضة ومواجهتها بالمنطق العقلاني، والفهم الصحيح للشريعة وقواعدها الأساسية، ولو كان المسلمون في صدر الإسلام يقتلون كل مخالف لهم لما كان لغيرهم وجود بين المسلمين.

الفصل الثاني

ضلالات الخميني

وانحرافاته عن المنهج الاسلامي

المبحث الأول

الخميني وضلالاته:

إنَّ للخُميني بدعاً وضلالات كثيرة، كما أُحيطت شخصيتهُ بدعاوى ومظاهر لا صلةَ لها بالإسلام، وليسَ في المُستطاع فضح كُلّ هذه البِدع في هٰذه الدراسة، ويكفي أن نشير إلى تلك المفتريات التي تجعل الخمينية بمثابة دين باطل جديد مثلها مثل البهائية والقاديانية والفرق الخارجةِ عن الإسلام بإجماع المذاهب الإسلامية، ونختار منها أمرين هما أساسان في فكر خميني وجمهوريته ولعبا دوراً خطيراً في مسار ثورتهم.

أولهما: ادعاؤه بأنَّ الأنبياء والرُّسل لم يكملوا رسالات السماء.

ثانيهما: ولاية الفقيه.

تطاول خميني على الأنبياء والرُّسل:

إنَّ المُتابعَ لفكر خُميني وتصريحاتهِ وخُطبه يُدرك بسهولة أبعاد نواياه الباطنية، ويلمس دونَ شك أغراضه التي تتلخص في تكوين هالة من القداسة الكَهَنوتية المزعومة حول شخصه. وهو مقتنع بأنَّ ما قامَ به يبلغُ مستوى الرسالات السماوية وأنّه يعدُّ العُدَّة لاستقبال المهدي المُنتظر، ثم هو موقن في داخل نفسه أنَّه هو المهدي أو نائبه الذي له ما للمهدي من منزلة وقداسة.

ونشير هنا إلى جانب من خُطَبه المُسجّلة والتي سمعها العالم وحفظتها الصحف العالمية كما يأتي: ـ

أ ـ ألقى خميني خطاباً بمناسبة ذكرى مولد الإمام المهدي في الخامس عشر من شهر شعبان ١٤٠٠ هـ ضمنه أفكاراً تدل على أنَّ خميني لا يؤمن باكتمال

الرسالة الإسلامية بالقرآن العظيم، وبالرسول العظيم خاتم الأنبياء والرُّسل (ﷺ). ونحيل القارىء إلى فقرات من خطابه:

قال لارحم الله فيه مغرز إبرة:

«لقد جاء الأنبياءُ جميعاً من أجل إرساء قواعد العدالة في العالم، لكنهم لم ينجحوا، حتى النبي محمد خاتم الأنبياء الذي جاءَ لإصلاح البشرية، وتنفيذ العدالة، وتربية البشر لم ينجح في ذلك. وأنَّ الشخص الذي سينجح في ذلك ويُرسي قواعد العداله في جميع أنحاء العالم في جميع مراتب إنسانية الإنسان وتقويم الانحرافات هو المهدي المنتظر..

فالإمام المهدي الذي أبقاه اللهُ سبحانه وتعالى ذُخراً من أجل البشرية سيعمل على نشر العدالةَ في جميع أنحاء العالم وسينجح فيما أخفق في تحقيقه الأنبياء..

إنَّ السبب الذي أطال ـ سبحانه وتعالى ـ من أجله عمر المهدي عليه السلام وهو أنه لم يكن بين البشر من يستطيع القيَام بمثل هذا العمل الكبير حتى الأنبياء وأجداد الإمام المهدي عليه السلام لم ينجحوا في تحقيق ما جاؤوا من أجله..»

وقال أيضاً:

«ولو كان الإمام المهدي عليه السلام قد التحق إلى جوار ربه، لما كان هناك أحد بين البشر لإرساء العدالة وتنفيذها في العالم..

فالإمام المهدي المنتظر عليه السلام قد أُبقي ذُخراً لمثل هذا الأمر، ولذلك فإنَّ عيد ميلاده ـ أرواحنا فداه ـ أكبر أعياد المسلمين وأكبر عيد لأبناء البشرية، لأنّه سيملأ الأرض عدلاً وقسطاً.. ولذلك يجب أن نقول: إنَّ عيد ميلاد الإمام المهدي عليه السلام هو أكبر عيد للبشرية

بأجمعها.. عند ظهوره فإنّه سيُخرج البشرية من الانحطاط، ويهدي الجميع إلى الصراط المستقيم ويملأ الأرض عدلاً بعدما مُلِئت جُوراً. إنَّ ميلاد الإمام المهدي عيد كبير بالنسبة للمسلمين يعتبر أكبر من عيد ميلاد النبي محمد، ولذلك علينا أن نعد أنفسنا من أجل مجيء الإمام المهدي عليه السلام..

إنّني لا أتمكن من تسميته بالزعيم، لأنّه أكبر وأرفع من ذلك، ولا أتمكن من تسميته بالرَّجل الأَول، لأنّه لا يوجد أحد بعده وليس له ثان، ولذلك لا أستطيع وصفه بأيِّ كلام سوى المهدي المنتظر الموعود، وهو الذي أبقاه اللهُ سبحانه وتعالى ذُخراً للبشرية، وعلينا أن نهيء أنفسنا لرؤياه في حالة توفيقنا بهذا الأَمر، ونكون مرفوعي الرأس..

على جميع الأجهزة في بلادنا.. ونأمل أن تتوسع في سائر الدول، أن تهيء نفسها من أجل ظهور الإمام المهدي عليه السلام وتستعد لزيارته..».

وقد أثارت تصريحات خُميني موجة غضب واستنكار في صفوف المسلمين وأوساطهم، وأعلنوا أنّها تصريحات غريبة ومناقضة لأصل العقيدة الإسلامية ولروح الإسلام والسنة النبوية الشريفة. وقالت هذه الأوساط عَبْر فتاوي وبيانات أصدرتها: إنَّ ما جاءَ في أقوال خُميني، يُعَدُّ خَرْقاً فظيعاً لمبادىء الإسلام وطَعْناً في شخص الرسول الكريم محمد ﷺ الذي جاءَ مُصْلِحاً وهادياً للبشرية ومنقذاً لها.

وقد أكدت هذه الأوساط أنّ ما قاله خُميني يُعدُّ خُروجاً على كلِّ ما قررته العقيدة الإسلامية وأجمع عليه المسلمون في شخص الرسول الكريم محمد ﷺ الذي جاء فيه قوله تعالى ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾.

وقد أبدى المسلمون في كل مكان المزيد من الاستغراب والدهشة بسبب عدم صدور أي تكذيب أو نفيٍ لتلك التصريحات المهووسة.

وفيما يأتي فقرات من برقيات وفتاوى الاحتجاج والاستنكار لتصريحات خميني الغريبة الشريرة ودحض مضمونها الخارج على الإسلام، والمتنكر لرسوله العظيم محمد ﷺ..

ففي مكة المكرمة استنكرت «رابطة العالم الإسلامي» بشدة تصريحات خُميني حول ما أسماه بظهور المهدي المنتظر لتحقيق ما عجز عنه الأنبياء.

وقال بيان أصدرته الرابطة بهٰذا الشأن نشر في جريدة أخبار العالم الإسلامي بتاريخ ٩ رمضان ١٤٠٠هـ: إنَّ العبارات التي وردت في كلمة وجهها خميني يوم ١٥ شعبان الماضي وأذاعها راديو طهران تعارضُ معارضةً صريحة العقيدةَ الإسلامية ومبادىءَ الدين الإسلامي الحنيف، وتحوي مناقضة صريحة للإسلام وما جاء به القرآن الكريم، والسُّنة النبوية المطهرة، وما أجمعت عليه أمّة المسلمين وعلماؤها.

وذكرت الرابطة أنَّ تكذيباً أو نفياً لهذه التصريحات لم يصدر من طهران على الرغم مما تحويه من إنكار لتعاليم الكتاب والسنة وإجماع الأُمّة على أنّ نبينا ﷺ هو خاتم الأنبياء والمُرسلين، وهو المُصلح الأعظم للبشرية جمعاء، حيث أُرسِلَ بأكمل الرِّسالات وأتَمِّها، كما قال تعالى ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم وأَتممتُ عليكُم نِعْمَتِي ورَضِيتُ لَكُمُ الإسلامَ دِينا﴾ وقال تعالى مخاطِباً نبيه الكريم ﴿ومَا أَرْسَلْنَاكَ إلاّ رحمةً للعالمين﴾ وقال عليه الصلاة والسلام: «تركتُ فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبداً: كتاب الله وسنتي» وقال عليه الصلاة والسلام: «تركتكم على المَحَجّة البيضاء ليلُها كنهارها لا يَزِيغُ عنها إلاّ هالك».

واختتمت الرابطة بيانها داعيةً اللهَ تعالى أن يجنِّب المسلمين مزالق الفِتنَ ما

ظهر وما بطن، ويلهمهم سبيل الرشد وأن لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وفي المملكة المغربية: أصدر عُلماء المغرب فتوى دينية ردّاً على تصريحات خُميني نُشِرت في العدد الرابع من مجلة (دعوى الحق) الصادرة في شعبان ـ رمضان ١٤٠٠ هـ (تموز يوليو ١٩٨٠) عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المملكة المغربية. وقد جاءت هذه الفتوى معبرة عن إجماع أعضاء المجالس العلمية في أنحاء المملكة المغربية كافة على إدانة الخُميني استناداً إلى الكتاب والسنة..

وأعلنت الفتوى: إنَّ أقوال خُميني أقوال شنيعة ومزاعم باطلة فظيعة.. تؤدي إلى الإشراك بالله عز وجل..

وأوضحت الفتوى: أنَّ هٰذه الأقوال قد أحدثت ضجة كُبرى في الأوساط، حيث توجه الناس بسؤال عن موقف العُلماء من هذه الأقوال النابية والمزاعم الباطلة التي تناقض أُصول العقيدة الإسلامية..

وأكدت الفتوى رداً على تساؤلات الجمهور المغربي المسلم: إنَّ ما قاله خُميني تطاولٌ على مَقام الملائكة والأنبياء والمُرسلين حيثُ جعل مكانة المهدي المُنتظر في نظره فوقَ مكانة الجميع، وزعمَ أنْ لا ملكاً مقرباً ولا نبياً مُرسلاً أفضلَ منه..

وقال علماء المغرب في فتواهم: إنَّ من أخطر ما زَعَمه خُميني «إنّ خلافة المهدي المنتظر خلافة تكوينية تخضع لها جميعُ ذرات الكون» ومقتضى ذلك أنَّ خميني يعد المهدي المنتظر شريكاً للخالق عز وجل في الرُّبوبية والتكوين..

وهذا كلام مناقض لعقيدة التَّوحيد يستنكره كل مُسلم ولا يقبله، ولا يقره أي مذهب من المذاهب الإسلامية، لا يُبَرَّأ قائِلهُ من الشِّرك والكفر

بالله، قال الله تعالى ﴿وما قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قدره والأَرْضُ جميعاً قبضتهُ يومَ القِيامةِ والسمٰواتُ مَطْوِيَّاتٌ بيمينه سُبحانَه وتَعَالَى عمَّا يُشْركُونَ﴾ [الزمر ٦٧] صدق الله العظيم..

وأهابَ علماء المغرب في فتواهم هذه ببقية العُلماء في العالم الإسلامي الوقوف وقفةَ رجل واحد بوجه هذا التيار الهَدّام، فيردوا كُلَّ شُبهة عن عقيدة الإسلام..

وفي تونس: أدان الشيخ الحبيب بلخوجة مفتي الجُمهورية تصريحات خميني التي تطاول فيها على مقام النبي محمد ﷺ وادَّعى فيها أنَّ الرسول العربي الكريم لم يؤد رسالته على الوجه الأكمل..

وقال الشيخ بلخوجة في كُليَّة الزيتونة: إنَّ هذه التصريحات تشكِّل مَساساً بالدِّين، وتتناقَضُ تماماً مع مبادىء القُرآن الكريم..

وقال مفتي تونس: إنَّ الذي يتجاهل السنة، ويُناقض القرآن الكريم يَكْذِبُ إذا ادَّعى أنه ينتمي إلى الإسلام أو أن يكون حاملاً لرايته..

وفي العراق: أصدرت رابطة العلماء في القطر بياناً حذَّروا فيه المسلمين من هذا الانحراف الخطير والخروج على أصل العقيدة الإسلامية، والتطاول على المقدسات وندرج أدناه نص البيان الذي أصدرته رابطة علماء العراق:

بيان رابطة العُلماء في القُطر العراقي

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿هٰذا بَيَانٌ للنَّاسِ وهُدَىً ومَوْعِظَةٌ للمتَّقِين﴾

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين وبعد، فقد تناقلت الإذاعات والصُّحف ومنها صحيفة (الرأي العام) الكويتية في عددها الصادر بتاريخ ٢١/٦/١٩٨٠ حديثاً للخميني يزعم فيه أنَّ (الأنبياء جميعاً) جاؤوا من أجل إرساء قواعد العدالة في العالم، لكنهم لم ينجحوا حتى إنّ النبي محمداً خاتم الأنبياء الذي جاء لإصلاح البشرية وتطبيق العدالة لم ينجح في عهده وأنَّ الشخص الذي سينجح في ذلك ويُرسي قواعد العدالة في العالم، ويقوِّم الانحرافات هو الإمام المنتظر (المهدي).

وحيث إنّ هذا الزَّعم يُشَكِّلُ انحرافاً عن جوهر الشريعة الإسلامية، وردَّةً عن تعاليم الدِّين الحنيف، ومخالفةً صريحة لقوله تعالى ﴿اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم وأَتْمَمْتُ عَلَيْهُم نِعْمَتِي ورَضِيتُ لَكُمْ الإسْلاَمَ دِيناً﴾، ودَسّاً خطيراً يبتغي به زاعِمهُ ـ لأغراض في نفسه ـ تحويلَ أنظار المسلمين عن النبي العربي الكريم صاحب الخلق العظيم الذي بعثه الله رحمه للعالمين ومنقذاً للبشرية من الظلمات إلى النور.

وبما أنَّ من واجب علماء الدين بيانَ الحقيقة والمعروف والتنديد بالأفكار والتيارات الفاسدة المشبوهة التي تحاول النيل من الإسلام وجوهره، فقد تدارست جمعية رابطة العلماء في العراق خطورة هذه الأَقوال الفاسدة وأثرها في تسميم الفكر، وتضليل الرأي في المجتمعات الإسلامية وانعكاساتها السلبية في نشر الإسلام في المجتمعات غير الإسلامية.

وقررت بالإجماع إصدار هذا البيان تعبيراً عن استنكار علماء الدين في العراق لِهذا الزَّعْم الذي أطلقه خُميني وتأكيداً على أن مثل هذه التصريحات المُضَلّلة مما يُثير الفتنة والشكوك في العالم الإسلامي، ولا ينبغي بحال من الأحوال أن يصدر عن أي مسلم من المسلمين، والله من وراء القصد.

ب ـ أكد خُميني ما يعتقده من أن الرسول ﷺ لم ينجح في إقامة نظام حُكم بسبب ما يدعيه من غلبة المُنافقين ومن أنَّ الإمام علياً عليه السلام لم يوفق في كَشْف الحقائق، وذلك في خطاب له بمناسبة مولد الإمام الرضا عليه السلام في ٩/ آب /١٩٨٤.

وقد نشرت مجلة ايشيا الاسبوعية (التي تصدر في مدينة لاهور عن الجماعة الإسلامية المعروفة بجماعة المودودي في عددها الصادر في ٢٩ ذي الحجة ١٤٠٤هـ الموافق ٢٣/ أيلول /١٩٨٤) نص الخطاب مع تعليق لاذع تحت عنوان «هذا نفي للإسلام، وتاريخ الإسلام، وأمر لا يحتمله حتى الأصدقاء» نقلاً عن مجلة (امپاكت انتر ناشنل ـ الصادرة في لندن بتاريخ ٢٤/٨/١٩٨٤، وهي من مجلات الجماعة الإسلامية أيضاً).

ولأهمية هذه المجلة ولوثوقها عند الجماعات الإسلامية التي كانت متعاطفة في بداية الأمر مع نظام خميني نشير إلى أهم الفقرات من التعليق والخطاب المشار إليهما ليكون حجة دامغة على كل من لا يزال يرى بصيصاً من الدين في خميني وزُمرته.

تقول المجلة:

«إنَّ السيد الخُميني وجد احتفال مولد الإمام الرضا فُرصة ليظهر ما في ضميره، وإنَّ الأَفكار التي أوردها لا تنفي الإسلام فحسب، بل تنفي تاريخ الإسلام أيضاً إذ قال خُميني:

«إني متاسف لأمرين؛ أحدهما أنّ نظام الحُكم الإسلامي لم ينجح منذ فجر الإسلام إلى يومنا هذا... وحتى في عهد رسول الإسلام صلى الله عليه وآله لم يستقم نظام الحكم كما ينبغي».

وكان خميني (كما يقول التعليق) يرى أن هدف النبوة الوحيد هو إقامة نظام الحكم كما يريده الإسلام وأن النبي ﷺ لم ينجح في ذلك، ولكن الفرضين غير صحيحين؛ إذ أنَّ هدف النبوة ليس إقامة نظام الحكم فقط فضلاً عن أن النبي ﷺ نجح في إرساء نظام حكم يكون أسوة للمسلمين في مستقبل حياتهم. ولم يصدق خميني في إطلاق القضيتين.

وقال خميني في خطابه آنف الذكر: ووقع في العصر العلوي نفس الشيء أي لم يحصل النجاح في إقامة الحُكم الإسلامي وبقي هذا النقص في عصور بقية الأئمة أيضاً، فنجد عصر سيدنا علي عليه السلام مليئاً بالحُروب والجدال والاضطرابات الداخلية ومؤتمرات المُنافقين لذلك لم ينجح علي عليه السلام في إقامة نظام الحُكم الذي كان يقصده.

وجاء في نص خطابه كما ورد في المجلة الإسلامية: إنَّ علياً عليه السَّلام لم تُتَح له الفُرصة لكشف علم الحقيقة، وعلم الحقيقة هذا هو الذي أخبر النبي علياً في أُذنه وقال علي بنفسه: إنَّ العلم الذي أخبر به النبي في أُذني يشمل آلاف الأبواب من العلم. والأمر المؤسف هو عدم إتاحة الفرصة للإمام علي وخلفائه من الأئمة من بعده لإظهار هذا العلم، ولم يجدوا شخصاً يكون أهلاً لتحمل هذا العلم ولبيان المعنى الحقيقي للتعليمات القرآنية، وهكذا ذهب الإمام ومعه علم الحقيقة).

وتعلق المجلة على هذه الفقرة فتقول:

أليس القرآن الكريم هو منبع العلم؟

ألم يوضح العلم الذي كان ضرورياً عن طريق القرآن؟ يجيب عنه خميني بقوله في خطابه: «**إنَّ القُرآن اليوم مستورٌ ومَلْفُوف، وإنَّ العلماء والمفكرين قد شرحوا القرآن إلى حد ما، ومع ذلك لم يكن ما كان ينبغي أن يكون، وتفاسير القرآن الموجودة من البداية إلى وقتنا هٰذا ليست تفاسير، بل هي تراجم نجد فيها لَمْساً للقرآن، ولكنها لا تستحق أن تُعتبر تفسيراً كاملاً للقرآن**».

ثم أضاف خميني قائلاً ومتاسفاً:

«**الذي لم نجده إلى الآن هو الإنصاف الإلهي، والذي لم يحصل عليه إلى يومنا هذا. والآن وقد وهبنا الله النجاح بفضله وكرمه نرى بأُم أَعيننا أن الحكومة الإيرانية الإلهية كيف تُحاك المؤامرات ضدَّها؟**

وخلاصة هذا الخطاب كما تقول المجلة الناطقة باسم الجماعة الإسلامية السياسية المعروفة في القارة الهندية ـ «إن النبي ﷺ والأئمة المعصومين كلهم قصَّروا في إقامة نظام الحكم، وأنّهم لم يستطيعوا أن يوصلوا علم القرآن الحقيقي إلى أهل الإيمان ولذلك بقي القرآن اليوم مستوراً وملفوفاً».

سبحانك هذا بهتان عظيم.

لقد صدقت الجماعة الإسلامية حين قالت: إن هذا الخطاب يعني نفيَ الإسلام وتاريخه، فالإسلام هو ما جاء به القرآن الكريم. وإذا كان القرآن مستوراً فالإسلام مستور وملفوف، وتاريخ الإسلام في صدره الأول هو سيرة النبي وأصحابه الكرام وآله الأطهار، فإذا لم يكن للنبي سيرة، ولا لأصحابه تاريخ مشرق، ولا لآل بيته تراث يُستند إليه من الحُكم، فعلى أي أساس يُبْنَى الحُكم الإسلامي؟

لقد وعد الخالق سبحانه نبيه في محكم كتابه ﴿ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ

فَتَرْضَى﴾ فهل خالف الباري وعدَه؟

سبحانك!! إنَّ الله لا يخلف وعْدَهُ رسلَهُ، فقد أعطاه حتى رضي، وهل يرضى رسولُ الله ﷺ بدون قرآن محفوظ ومفهوم؟
﴿إنَّا نَحْنُ نَزَّلنَا الذِّكرَ وإنَّا لَهُ لَحَافِظُون﴾.

إنَّ مثل هٰذه الأَباطيل التي تتناقض مع الحقائق المعلومة من الإسلام بالضرورة لا تصدر عن فكر ملتزم بالإسلام وقيمه، بل هو الدجل بعينه.

ثانياً: ولاية الفقيه

تولَّى خُميني بنفسه توضيح نظريته المعروفة المسماة بولاية الفقيه في المحاضرات التي كَرّسها لهذا الغرض أثناء إقامته في النجف تحت رعاية الحكومة العراقية الحالية.

وتعد هذه الفكرة تنظيراً أساسياً لأفكاره الخاصة بالحُكم والسياسة.

ومع أنَّها تستند في بعض الجوانب على بعض المسلمات المذهبية، فإنها في جُملتها بِدعة لا تمت إلى آراء من سبقه من المجتهدين في المذهب الإمامي بصلة.

يقول أحد العلماء المعاصرين: «إنَّ فكرة ولاية الفقيه بدعة ابتدعها خميني وضلال أضلَّ به المجتمع، وإنه والله لا يُؤمن هو بها ولا زمرتُه، بل اتخذها ذريعة للسلطة على رقاب المسلمين ظُلماً وعدواناً، وإنَّ الله ورسوله بريئان منه ومن كُل من يحكم بالباطل، ويتخذ الظالمين إماماً وهادياً».

لا نريد هنا أن نُفَصِّلَ الآثار السيِّئة والخطيرة فكرياً ودينياً واجتماعياً، والمترتبة على فكرة ولاية الفقيه، فهي ـ كما يقول الدكتور موسى الموسوي:

« إنها تقضي على كل القيم الإنسانية التي رَسَّخها الإسلام والعقل البشري في مسيرة العلاقات الاجتماعية والدولية كالعدالة واحترام الرأي والشورى »[1] وهي تمثل ردة خطيرة للعقل البشري، وللوعي الاجتماعي. وهي مجافية لكل قيم الشريعة الإسلامية.

ونود أنْ نشير هنا إلى مسألة مهمة جداً تتعلق بأساس هٰذه الفكرة، وأصلها عند خميني، إذ عندما يسقط الأساس ينهار البناء كله.

إنَّنا عندما نتعمق في دراسة خطورة هذه الفكرة نتصور باديء ذي بدء أنَّ الرجل ـ ونقصد به خميني ـ لا بد من أنَّه يملك حجة معقولةً نوعاً ما أو أساسا يمكن أن يُعتمد عليه منطقياً في طرح مثل هذه النظرية.. فهو قد دَرَسَ الفلسفةَ ودَرَّسها، وتخرج في مدرسة ابن سينا، ودَرَسَ المنطق والكلام وفلسفةَ المعتزلة والشيعة والأشاعرة، فهل يمكن أن يبتدع فكرة بلا أساس منطقي؟.

في الحقيقة انه يتبين لدى القراءة الفاحصة لمحاضراته المكرسة لبيان إثبات ولاية الفقيه ما يأتي: ـ

أولاً: لم يجد في الكتاب الكريم ما يسعف به حاجته أو يتوسل به لتوضيح ما هو في فكره السياسي، لا ما هو في الشريعة الإسلامية، لتحديد ما يرمي إليه.

ثانياً: إنَّ ما جاء به من الناحية العقلية يصلح دليلاً لضرورة الحكومة والشريعة والقانون، ولا علاقة له بولاية الفقيه.

ثالثاً: يبدو أنَّ خميني صاغَ فكرته (ولاية الفقيه) قبل أن يبحث عن دليل. ومن المعلوم أن بالإمكان ـ في ظل التأويل والمغالطة المنطقية والتنطع ـ إثارة

(١) الثورة البائسة: ١٨٠

الشبهة في أي موضوع يكون مثاراً للجدل.

وهكذا فعل خميني بالنسبة لولاية الفقيه:

إن سنده الرئيس هو حديث يرويه يقول:

« قال صلى الله عليه وآله: اللّهم ارحَمْ خلفائي ثلاث مرات، قيل: مَن خلفاؤك؟ قال: الذين يأتونَ من بعدي ويروون أحاديثي وسنتي **فيعلمونها** الناسَ من بعدي ».

لا شك في أنَّ معنى الحديث على تقدير قطعيته واضح لا غموض فيه. يفهم منه أنَّ الرسولَ العظيم ﷺ يدعو ربه أن يرحم الناس الذين يُواصلون دعوة الإسلام ويعلِّمون الناسَ مبادئه: فقد بعث محمداً ﷺ معلماً وهادياً، فطوبى للمعلمين الذين يبينون للناس مبادىء الإسلام الحقيقي.

أما خميني، فقد وقف وقفة طويلة عند هذا الحديث واعتقد أنه وجد ضالته في كلمتين من الحديث هما (خلفائي)، (ويعلمونها الناس) فانتزع منهما ما هو في فكره السياسي بالمغالطة والتنطع، والسفسطة، وأوهم القارىء والمستمع معاً أن المقدمات التي انتزعها من الحديث المذكور تنتج المطلوب.

والحقيقة أن المقدمات غير صحيحة، وعلى فرض صحتها فهي غير قطعية، وعلى فرض قطعيتها، فهي غير منتجة.

ولتوضيح هذه الحقيقة ندعو المفكرين والمنطقيين إلى ما يمليه خميني نفسه في ولاية الفقيه ليتبينوا مدى زيف الرابط المنطقي بين فكرته وسندها.

خلاصة ما يقوله ـ في كتابه الجمهورية الإسلامية أو ولاية الفقيه ص ٤٢ :-

« الحديث الآنف الذكر يشمل أولٰئك الذين يبثون أحكام الله بين خلقه ويرشدونهم إلى معالم الدين الحنيف، ويربونهم تربية صحيحة إسلامية،

فيقومون بنفس العمل الذي قام به رسول الله ﷺ وخلفاؤه الأئمة الهُداة المهديون صلوات الله عليهم أجمعين، فيشكلون حوزات تدريسية عامة يشترك فيها ألوف من طلبة العلوم الدينية تمهيداً لبث الدعوة الإسلامية بين الملأ على أساس علمي رصين يعلمونها الناس».

لا ندري كيف تحولت كلمة الخليفة التي لم تكن تعني في عصر الرسول ﷺ سوى من يخلف في عمل، أو في دور، أو في قيادة، أو في توجيه، إلى الأئمة المهديين الذين يشكلون حوزات تدريسية؟ وقد يكون هؤلاء بعضَ المقصود، ولكنهم ليسوا كله بلا شك. ومن المعلوم أيضاً أنَّ (خلفاء) جمع مضاف، وهذا النوع يفيد العموم والاستغراق، فكيف خص بالأئمة المجتهدين؟.

وكيف تحولت القضية الكلية الى القضية الجزئية.

وهذا الخلل كاف لزعزعة الأساس المنطقي لحجة خميني من الناحية الشكلية أو الموضوعية ذلك أن الدليل يسقط في حالة الإحتمال.

ومع ذلك نتابع مناقشة نظريته في ضوء المنطق والعقل والبيان السليم، فلكي تتكامل حجة خميني في ضوء فهمه للحديث المذكور لا بد من انتزاع فكرة الاجتهاد منه، لأنَّ ولاية الفقيه تقتضي مرتبة الاجتهاد المطلق، فأين يجدها؟.

ندعوكم مرة ثانية إلى وقفة متأملة عند المعنى الذي يتخيله خميني للحديث المذكور لتكتشفوا المغالطة المنطقية والتحريف اللغوي بأنفسكم.

ومفاد ما يقول: ما دام هؤلاء الخلفاء يُعَلِّمون الناس كما أخبر عنهم الرسول ﷺ فلا بد من أنهم مجتهدون.

نسأله كيف؟

يقول بأسلوبه السفسطي:

« إنَّ المحدث الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد، ويقتصر على رواية الحديث لا يعرف شيئاً عن ذلك مما هو ضروري لفهم الأحكام، واستنباط الفروع من الأصول، فلا يميز السُّنّة الصحيحة كي يعرفها للناس ويرشدهم إليها، فهو ساقط في نظر النبي. ولاشك أنَّ شخصاً كهذا لم يكن محط نظره (ص) لمجرد أن يقول: قال رسول الله (ص) هذا فحسب، سواء كان صدقاً أو كذباً، فيروجه بين المسلمين بل إن مقصوده (ص) هو نشر سنته الصحيحة وبث أحكام الله الواقعية» ص ٤٣-٤٤.

مرة أخرى يؤكد خميني هنا حقيقة في تصوره وهي قضية وهمية في نفس الأمر - مفادها أن الرسول ﷺ أراد بالمُحَدِّثين الذين يروون السنة، ويعلمونها: المجتهدين المتبحرين، ذلك أنهم وحدهم أهل لذلك، وأما الذين يقف علمهم عند «قال رسول الله» أي عند نقل الخبر فهم ساقطون في نظر النبي بزعمه.

ونحن نقول: لا شك في أنَّ من يعنيهم خميني يدخلون ضمن ما صدق الحديث ومدلوله، وأن الذين لا يفهمون ولا يفقهون شيئاً من معنى الحديث يخرجون عن دائرة المقصود. ولكن هنالك مسافة واسعة بين الفئة التي يقف علمها عند النقل الحرفي دون أدنى فهم لمعنى الحديث، وبين الفئة المتبحرة والمتمكنة من درجة الاجتهاد المُطلق. بل الجماعة الواسعة من الفقهاء والمحدثين والوعاظ هي من الفئة الوسط.

وإن خميني يستخف هنا بعقول العقلاء، وفقه الفقهاء حين يردم هذه المسافة بجرة قلم، ويسقط أناساً بنظره عن نظر الرسول ﷺ فأنَّى له ذلك؟.

وبعد سلسلةٍ من المطالعات الفقهية والمنطقية، والقضايا القابلة للطعن والرد والمنع والنقض والمعارضة يتوصل خميني الى نظريته القائلة بأن «للفقيه العادل

حق الحكم». يقول (ص ٥٣-٥٤):

«وبعد كل هذا فإنَّ القائم بنشر سنة رسول الله (ص) هم الفقهاء العدول. والخلافة في ظاهرها اللغوي ومن معناها المتعارف هي الحكومة، وإطلاق كلمة خلفائي يدل على أن للفقيه العادل كل ما كان للرسول الأكرم فيما يرجع إلى ولاية المسلمين العامة إلا ما خرج بالنص الخاص».

إنَّ نظرةً تحليلية منطقية إلى هذه العبارة التي تفيد خلاصة النتائج التي توصل إليها خميني تؤكد مدى الخبط والخلط في أطروحته السياسية الفقهية فلنحلل أقواله تلك:

قال: (إن القائمَ بنشر سنة رسول الله (ص) هم الفقهاء العدول) ويعني بهم المجتهدين.

هذا ليس بصحيح، وليس بواقعي، فكثيرون قاموا بنشر سنته، ولم يكونوا مجتهدين أو فقهاء عدولاً، بل كانوا دعاة طيبين ومدركين.

وقد بقيت ثغرة في الهيكل الفكري لنظرية خميني وهي الولاية العامة للفقيه من أين وجدها؟ وجدها في كلمة خلفائي.

يقول خميني: «الخلافة - في الحديث اللهم ارحم خلفائي - في ظاهرها اللغوي ومن معناها المتعارف هي الحكومة».

لو أردنا أن ندخل في ميدان المناقشة اللفظية مع عباراته، لكشفنا العجب، فلندخل هنا قليلاً في هذا الميدان ولنأت بالآتي:

١ . إذا كانت الخلافة تعني الحكومة هنا، فيكون معنى الحديث النبوي اللهم ارحم خلفائي اللهم ارحم حكوماتي. أهذا هو دعاء الرسول ﷺ؟
٢ . ماذا يقصد بالمعنى المتعارف للخلافة؟

أهو المعنى المتعارف في عصر الرسول ﷺ؟

أم هو المعنى المتعارف في عصر خميني؟

ولكلٍّ عرفٍ شأنه.

يقول بعد ذلك ليتم نقشه على عرش لم يثبته:

« وإطلاق كلمة خلفائي يدل على أن للفقيه العادل كل ما كان للرسول الأكرم فيما يرجع إلى ولاية أمور المسلمين العامة إلا ما خرج بالنص الخاص ».

نقول: إن من البديهي أن عبارة نص الحديث سيقت لغرض وهدف غير إثبات الولاية للفقيه.

سيقت العبارة للدعاء لهؤلاء: اللهم ارحمهم، وإن صاحب النظرية يدرك ذلك بلا شك، ولذلك تشبث بالمعنى الإشاري للنص (دلالة الإشارة) وان الالتواء خير وسيلة في هذا المجال. الخلافة هي الحكومة وخلفائي يعني في نظر خميني الذين يخلفون الرسول ﷺ في الحكم. وقد وردت لفظة « الخليفة » بشكل مطلق أي: يخلفه في كل شيء. ولما كان الخلفاء هم الفقهاء المجتهدون، فإنَّ للفقيه العادل كل ما كان لمن يخلفه، أي للرسول ﷺ.

إن نظرة دقيقة أخرى إلى مسألة الإطلاق هنا تكشف مغالطة علمية أخرى.

إذ من طبيعة الدعاء بالرحمة الشمول والإطلاق، ونحن هنا في معرض الدعاء، ولسنا في معرض إطلاق حكم أو تقييده « اللهم ارحم خلفائي ».

ومع ذلك هل يعقل أن يبين الرسول لأمته ﷺ حُكماً خطيراً كهذا برمز الإطلاق وبدلالة الإشارة إن صح ذلك؟

ألم يكن الرسول ﷺ حريصاً على بيان الأحكام الشرعية بأسلوب مفهوم؟!

ألم يقل كَلِّم الناسَ على قدر عقولهم؟

ألم يكن هو المقصود بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ من أنْفُسِكُمْ عَزيزٌ عَلَيهِ ما عَنتُّم حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بالمؤمِنِينَ رؤوف رَحيمٌ﴾

نخلص إلى القول بأن في نظرية خميني هٰذه تناقضات منطقية ولغوية وفقهية واسعة إذا وزنت بقواعد المنطق والأصول واللغة والفقه، ويكفي ما أوردناه لهدم استنتاجاته.

وبعد أن تأكد أن متن الحديث ظني الدلالة نعود إلى سند المتن، لا لمتابعة الرواة، فليس لنا دخل هنا، ولكننا نشير فقط إلى أن خميني نفسه تكلم كثيراً في سند رواية الحديث، وأورد اختلافات روايته. ونعطي هنا المجال للمحدثين علماء الفن.

المبحث الثاني

الخميني ومواقفه المتناقضة: ـ

أَصدر الخميني الكثير من الفتاوى والتصريحات قبل ركوبه موجة ثورة الشعوب الإيرانية وبعدها، تتناقض أحياناً فيما بينها، وتتناقض كثيراً مع الإسلام الذي يدعي الانتماء إليه والعمل بتعاليمه، والحرص على نشره، وسنكتفي هنا بذكر نماذج من تناقضات خميني وتقلباته في مجالات الفكر والسلوك والفتاوى والتصريحات.

١ . الملالي والحكم:ـ

كان خميني طوال السنوات التي قضاها خارج إيران يقول: ـ

على رجل الدين أن لا يقوم بأي عمل غير نشر التوحيد، والتقوى والتعاليم السماوية وتهذيب الأخلاق[١]، وأن رجال الدين الشيعة لا يريدون أن يحكموا إيران[٢]، إذ سينحصر عمل رجال الدين في إرشاد ومراقبة أعمال وأفعال الحكام[٣]، وأنا لا أريد أن أكون زعيماً للجمهورية الإسلامية، ولا أريد تولي السلطة، بل أبقى فقط لإرشاد الناس[٤].

إلا أنّ خميني وقُبيل عودته إلى إيران بعد طرد الشاه، قال في كلمة موجهة إلى الشعوب الإيرانية: اعلموا أنّه من غير الممكن أن تكون هناك حكومة دون ملالي، فبدون رجال الدين لا تقوم لكم قائمة، وإذا كنتم تريدون إصلاح البلد، فذلك سيتعذر عليكم دون رجال الدين[٥]، وبعد

---

(١) كشف الأسرار لخميني ص ٢٠٨.

(٢) من حديث لخميني مع وكالة الأنباء الفرنسية في ١٩٧٨/١٠/٢٥.

(٣) من حديث لخميني لمجلة ايوكا الايطالية ملحق كتاب الحكومة الإسلامية ص ١٨٧ مطابع صوت الخليج، الكويت.

(٤) من حديث لخميني مع صحيفة الغارديان البريطانية في ١٩٧٨/١/١.

(٥) من تصريحاته في فرنسا بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٤.

رجوعه إلى إيران حرص ورجاله على حصر المراكز الحساسة في النظام في قبضة رجال الدين الموالين له، والسائرين في فلكه.

٢ . الحريات: ـ

كان الخميني وطوال السنوات التي قضاها في المنفى يطالب بقوة بحرية الفكر والرأي والعقيدة، وكان يعلن عن تأييده وحرصه على حقوق الإنسان، ويتباكى لضياعها في إيران الشاه ومن أقواله في ذلك:

- في إيران الإسلامية ستكون جميع الأحزاب حُرّة.. إنَّ مجتمعنا القادم سيكون مجتمعاً متحرراً، وسيتم إنهاء كل أنواع الكَبْت والقمع والاختناق[١].
- إنَّ حكومة جمهورية إيران الإسلامية حكومة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي يستطيع كل شخص في ظلها التعبير عن رأيه[٢].
- إن الحكومة التي ندعو إليها حكومة لجمهورية إسلامية قائمة على الديمقراطية والحرية والعدالة، وعندما نقيم هذه الحكومة سيشهد العالم ما هي[٣].

نعم لقد قامت تلك الحكومة المزعومة وشهد العالم، ولكن ماذا شهد غير كبت الحريات، وتكميم الأفواه، وإهدار حقوق الإنسان، وقتل الأبرياء، ونهب الممتلكات، وحل الأحزاب ومطاردة عناصرها وتصفية قياداتها.. نعم لقد شهد العالم حقاً، والخميني نفسه خير شاهد، استمع إليه يقول: ـ

إن الذين يعتقدون أنهم مثقفون، والذين يصدرون الصحف ويقيمون

(١) من حديث له مع مجلة ديراشبيغل الألمانية في ١٩٧٨/١١/٧.
(٢) من حديث له مع المراسلين الأجانب في فرنسا بتاريخ ١٩٧٨/١١/٩.
(٣) نفسه.

لجبهات السياسية عليهم أن يتركوا هٰذه الأعمال، لأننا لا نستطيع أن نعطيهم الحرية، ولا نستطيع أن نمهلهم ولا نسمح به اليوم أبداً لأية نشرة لهؤلاء بأن توزع، وسوف نقضي على جميع مطبوعاتهم[1].

إنني أوصيكم أيها المعارضون بأن لا تعقدوا الاجتماعات ولا تثرثروا، ولا تـوزعـوا المنشـورات إن تجرأتم، وأخـــرجتم رؤوسكـــم ســـأصفعكـــم على وجوهكم[2].

ونحن بدورنا لا يسعنا إلا أن نهنىء الشعوب الإيرانية على هذه الحرية التي مَتّعهم بها خميني في ظل حكومته الديمقراطية جداً، ونتساءل في الوقت ذاته: لم استبدل خميني الصفع على الوجه بالصفع على القفا، وبالتعليق على أعمدة الكهرباء؟

٣ . المجلس التشريعي: ـ

عارض الخميني في كتابه «الحكومة الإسلامية» تشكيل مجلس شورى، ومجلس تشريعي، ودعا إلى تشكيل مجلس تخطيط حيث قال: ـ

«في الحكومة الإسلامية يوجد مجلس التخطيط بدلاً من المجلس التشريعي، الذي يمثل أحد السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية. ومجلس التخطيط يخطط لمختلف الوزارات في ضوء الأحكام الإسلامية».

ولكنه بعد أن تسلَّم السُّلطة في إيران سرعان ما أخذ يدعو إلى تشكيل المجلس التشريعي الذي عارضه من قبل فقال:

«نحن الآن في مرحلة انتخابات مجلس تأسيسي لتشريع دستور إيران، يليه انتخاب المجلس التشريعي».

(١) من تصريحاته في قم بتاريخ ١٨/٧/١٩٧٩.
(٢) من تصريحاته في قم بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٩.

وبعد ذلك بأشهر أشار إلى الدستور الذي ورد فيه بشكل صريح اسم المجلس التشريعي وليس التخطيط الإسلامي.

وحتى المجلس التأسيسي الذي دعا إليه وهيأ «المستضعفين» لانتخاب أعضائه عدلَ عنه، ودعا إلى تشكيل «مجلس الخبراء» من بعض «الآيات والحُجَج» المنقادين له، عندما أدرك أنَّ المجلس التأسيسي قد يضم بعض العناصر غير المُنْصاعة له وحينما علمت المعارضة بذلك، طالبت بالمضي في التهيئة لانتخاب المجلس التأسيسي مما حمل الخميني على تعنيفهم بقوله: ـ

«إنَّ الذين يعتبرون أنفسهم مثقفين، ويُطالبون بمجلس تأسيسي، ويعارضون تشكيل مجلس الخبراء عليهم أن يبتعدوا عن هٰذه الأُمور، ويتجنبوا مثل هذه الأعمال»(١).

٤. المخدرات: ـ

من النماذج الصارخة على تناقضات خميني موقفه من المخدرات، والذين يتعاطونها، فقد عَلّق على أحكام صدرت بحق المتاجرين بالهيروين في عهد الشاه بقوله: ـ

«إنهم يقتلون نفراً من الناس من أجل بضعة غرامات من الهيروين، ويطلقون على ذلك اسم القانون، وهكذا قتلوا قبل أيام عشرة اشخاص، وأخيراً قتلوا أيضاً شخصاً آخر بهذه التهمة. إن هذه القوانين ليست إنسانية وهم يطبقونها باسم محاربة الفساد.. أنا لا أقول ليبيعوا الهيروين، ولكن ليست هذه عقوبتها. العقوبة يجب أن تكون عادلة»(٢).

ولكن الخميني نفسه، وبعد الإطاحة بالنظام السابق ومجيء نظامه أصدر

(١) من تصريحاته في قم بتاريخ ١٨/٨/١٩٧٩.
(٢) الحكومة الإسلامية ص ١٤.

فتوى جاء فيها: «يجب إعدامُ كل من يبيع الهيروين، ويبيع المخدرات على الشباب، ويعمل بالتهريب دون رحمة أو شفقة».

وما إن أصدر خميني فتواه هذه في ١٩٨٠/٥/٢١ حتى قامت «المحكمة الإسلامية» بإعدام واحد وعشرين شخصاً بتهمة نقل وبيع وحيازة الهيروين. ثم أخذ عدد المعدومين بهذه التهمة يزداد حتى بلغ ألف شخص [١] في مدة وجيزة، ولعله بلغ حتى هذا التاريخ بضعة آلاف.

٥ . العدالة: ـ

للعدالة مفهوم خاص ومتميز جداً في جمهورية خميني فهي ذات طابع تنفيذي خاص، ليس له معنى العدالة والقضاء في الإسلام ولا بالمفهوم المعاصر. وأساس هذه العدالة هو أنَّ الدعوى يتم النظر فيها في جلسة واحدة ومن قبل قاضي (شرع) والحكم يتم تنفيذه دون تمييز، أو استئناف [٢]. فإن أخطأ القاضي، فالمتهم هو الذي يتحمل مسؤولية ذلك!

والإسلام يقرر: أنَّ المتهم بريء حتى تثبت إدانته، والرسول ﷺ يقول «إدرؤوا الحدودَ بالشبهات». ولكن يبدو أن حكم الإسلام ببراءة المتهم حتى تثبت إدانته ودرء العقوبة عنه إذا لم يتوفر الدليل القاطع على ارتكابه الجريمة لم يَرُقْ لخميني، لذلك عد جميع المتهمين مجرمين، وأمر بإنزال أقصى العقوبة بحقهم، حتى بلا محاكمة، استمع إليه يقول: ـ

«إنَّ المذنبين المعتقلين ليسوا متهمين، بل مجرمين، ويجب فقط التأكد من هويتهم ثم قتلهم، ونحن نعتقد أن المجرم يجب أن يقتل دون محاكمة [٣].

---

(١) ايران على مفترق طريق المصير ص ٤٢.

(٢) انظر الحكومة الإسلامية ص ١٣، كشف الأسرار ص ٢٩٢، ص ٣٠٧ ورسالة خميني لموسوي كاشف الغطاء ص ١٨ و ص ٥٠.

(٣) رسالة خميني للشعب الإيراني في ١٩٧٩/٤/١.

سألت صحفية ايطالية الخميني فقالت له: ـ

أيها الإمام حتى الآن، وفي ظل عدالتك الإسلامية تم محاكمة مئات من الناس خلال ساعات، ونفذتم حكم الإعدام خلال دقائق، فهل طريقة الإعدام هذه دون وكيل دفاع أو حق اعتراض أو تمييز تعتبر صحيحة.؟

فأجابها قائلاً: ـ

بالطبع تعتبر صحيحة، فأنتم الغرباء لا تفهمون شيئاً عن ذلك، لقد أعطيناهم فرصة الكلام، ولكن حين يصدر الحكمُ بحقهم فلا فائدة ترجى من التمييز والاستئناف، فإن لم نقتلهم نحن سيقتلهم الشعب[١].

وسألته قائلة: ـ

قبل أسابيع تم إعدام امرأة حامل في الثامنة عشرة من عمرها رمياً بالرصاص بتهمة الزنا، فهل هذا ينطبق مع العدل الإسلامي؟

فأجابها الخميني بقوله: ـ

« كذب. مثل هذه الأمور لا تحدث في الإسلام، ولا يمكن إعدام المرأة الحامل. »

الصحفية: ولكن يا سماحة الإمام هذا الأمر نشرته جميع الصحف الصادرة في إيران وأُجريت مقابلة تلفزيونية بشأنه؟!

الخميني: إذن فهذه المرأة تستحق العقوبة؟!

٦ . تنكره للتاريخ الإسلامي: ـ

يتردد على لسان خميني دوماً: إنّ إيران قاست الظلم ومنذ ٢٥٠٠ سنة ويعني ذلك أنّه لا يعترف بالأدوار التاريخية الإسلامية التي عاشتها الشعوب

---

(١) من حديث لخميني مع الصحفية الإيطالية أولايانا لافالاجي، وقد نشر الحوار الصحفي في صحيفة كوديرا ولاسيرا الايطالية في ١٩٧٩/٩/٢٦.

الإيرانية في ظل فتح الصحابة الكرام والحكومات الإسلامية التي تعاقبت عليها.

٧ . تكييف الأحكام الشرعية كما يهواه نظام خميني: ـ

من الثابت في الفقه الإسلامي في مذاهبه المختلفة أنّ للحكم الشرعي مصادر وأصولاً تستند إلى الكتاب والسنة الصحيحة.

ولكن الحكم الشرعي في عُرف نظام خميني هو ما يصدر عن خميني، سواء أكان له أصل أم لم يكن له أصل. لذلك نستطيع القول بأن معنى «الجمهورية الإسلامية» في إيران يتطابق مع «الجمهورية الخمينية» في إيران. ولسنا هنا بمغالين، أو مدعين بغير سند أو دليل، فإن المراقب يجد آلاف الشواهد والبراهين في الحكم الإيراني الخميني.

وكمثال على ذلك نذكر: ـ

أ . يدعي نظام خميني أنَّه حينما يقصف المدن العراقية الآمنة يطبق حُكماً شرعياً مفاده «المقابلة بالمثل المشروعة» لقوله تعالى: ﴿وَمن اعْتَدَى عَلَيْكُم فاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ ما اعْتَدَى عَلَيْكُم﴾ ومن الواضح أن هٰذا الحكم افتراء على الإسلام ذلك أنَّ المقابلة بالمثل هي الاعتداء على المعتدي نفسه، ولا ندري ما وجه الاعتداء على القرى الآمنة.؟

ب . تُرَدِّد أجهزة أعلام خميني في كل ساحة وميدان أنَّ النظام سيستمر في مواصلة الحرب ضد العراق، وأنَّ الجنوح إلى السلام عمل استكباري.

وواضح أن مثل هذه القرار لا يجد له سنداً فقهياً لا في الكتاب ولا في السُّنة، بل إنه يتعارض مع نصوص الكتاب والسُّنّة القاطعة بالأمر بالسلام والصلح بين الطائفتين المتقاتلتين المسلمتين.

فهل هٰذا هو حكم إسلامي ؟

كلا إنه حكم خميني لا يستند إلى دليل، إنه حكم يستند إلى هواه.

ج . الخداع والنفاق والكذب من طبيعة نظام خميني : ـ

يدعي خميني أنه عار عليه أن يجلس على مائدة المفاوضات مع العراقيين، لأنَّهم كفرة في زعمه، ويعد موقفه هٰذا إسلامياً يصفه بالحُكم الإسلامي، ولكنه جلس على مائدة المفاوضات مع الأمريكان (وهم بالنسبة إليه شياطين) في قضية الرهائن المعروفة، فأين مصدر هذا الحكم ومنبع هذا القرار ؟.

ولماذا تفاوض مع الأمريكان ويتفاوض سراً مع الصهاينة لشراء الأسلحة لقتل المسلمين؟ أين الحكم الإسلامي؟ أين مضمونه؟ وما مصدر هذا الحكم؟.

أهو دليل من كتاب أو من سنة، أو من أقوال الأوصياء ؟

بل هو هوى الشياطين يُوحي إليه زخرف القول غروراً .

د . يتهم العراق بالكفر بدعوى أن نظامه قومي عربي بعثي ويتحالف مع النظام السوري الذي يعلن دوماً تمسكه (بزعمه) بالقومية العربية وبالبعث العربي.

لماذا كان النظام السوري مُسلماً، والنظام العراقي كافراً ؟

ألأنَّ النظام السوري ذبح صبراً ألوف المسلمين في حماة وغيرها ؟

هـ . قال خميني في خطاب له عند استقباله أعضاء اللجان الإسلامية في أوربا بتاريخ ١٩٨١/٩/٢٢ : انطلاقاً من واجبي الشرعي أطلب من الشعب مراقبة كل دار فكل دار، عليها بمراقبة الدار الأخرى، إنَّ ما أقوله واجب شرعي، أي أنْ يقوم الناس في جميع أنحاء البلد بمراقبة الدور

المجاورة لهم، ماذا يجري فيها، ومَن يتردد عليها.

أليس هٰذا دليلاً كافياً ومقنعاً لما أكدنا من أن خميني يُكَيِّف الحُكْم الشرعي بما يهواه ويراه، لا بما هو في الشريعة الإسلامية؟.

إن الإسلام يبني علاقة المسلم مع أخيه المسلم على أساس الثقة والأمن والطمأنينة لقوله تعالى ﴿إنَّما المُؤمِنُونَ إخْوَةٌ﴾ ولقوله ﷺ «كُلُّ المسلمِ على المسلم حرامٌ دمُه ومالُه وعِرضُه» وانطلاقاً من هذه الحقيقة نهى الإسلام عن التجسس (ولا تَجَسَّسُوا)، وعن لمز المسلم ﴿أيُحِبُّ أَحَدُكُم أن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيه ميتاً فَكَرِهْتُمُوُه﴾ صدق الله العظيم.

ثم ما وجهُ المروءة الإسلامية في هٰذه النصيحة؟

هذه هي حقيقة إسلام خميني، الإسلام لا يعني إسلام القرآن الكريم، بل ما يتفوه به خميني الدجال.

٨ . تحريف الأهداف الأساسية لرسالات الأنبياء: ـ

لم يقتصر دجل خميني وتحريفه على رسالة الإسلام فحسب بل تطاول على الرسالات السماوية، إذ ادعى في خطاب له في ١٩٨١/٩/٩ «فالتدخُّل بالشؤون السياسية من أهم الأمور التي جاء من أجلها الأنبياء والرسل».

والذي يؤكده القرآن الكريم في معرض قصة كل رسول ونبي أنه أرسل ليبلغ الناس أنه (لا إله إلا الله فاعبدوه وحدَه) وأن القدر المشترك الأعظم في رسالات السماء هو الإيمان بالله الواحد الأحد، وعبادته وحده، والإيمان بملائكته وكتبه ورسله وباليوم الآخر.

﴿ومَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إلا نُوحِي إلَيْهِ أنه لا إلٰهَ إلَّا أنا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وإذا كان من حق خميني أن يكون سياسياً، فليس من حقه أن يحرف الأهداف الأساسية لرسالات الأنبياء. وإذا كان يريد أن يجمع بين الزعامة السياسية، ووظائف النبوة تحت غطاء (نائب الإمام) فإن التاريخ حافل بدجالين، وبأناس ركضوا وراءهم، ولكن الحقيقة تظل ساطعة، وإن حبل الكذب قصير.

٩. تقديس خميني بما لا يجوز لبشر: -

تأسست الجمهورية الخمينية على فكرة تقديس خميني وإضفاء ألقاب عليه لا تجوز لبشر، وهذه متناقضة كلياً مع مبادىء الإسلام الحنيف.

ولهذا يصل بهم الغلو إلى درجة يقول بعضهم حين ينادون خميني، حين ملاقاته «يا أرحمَ الراحمين» وأن شعارهم هو «الله أكبر خميني رهبر» أي: خميني دليل ومرشد وهاد.

ويلاحظ أن مجالس الخمينيين تهتز وتطرب عند ذكر خميني وترتفع أصوات التكبير والتبجيل، أما إذا ذكر اسم النبي الكريم ﷺ فإن هذه المجالس تبقى صامته. والأنكى من ذلك أنه يسمح لأزلامه بذكر اسمه في الأذان، وفي الإقامة مع اسم الله جل جلاله ومع اسم نبيه الكريم محمد ﷺ.

وهذا يعكس التربية السيئة التي تعود جذورها إلى التربية المجوسية أو الفارسية القديمة، وهي لا تمت بصلة إلى تربية الإسلام الحنيف.

الفصل الثالث

العروبة والإسلام

وموقف خميني

« أولاً »

استبدت بدراسات الباحثين المُعاصرين في العروبة نزعتان حَرَفتا جهودهم عن إصابة الحق وحَوَّلت سعيهم إلى تيه وشقاق وضياع، وانتهت كل واحدة منها بأتباعها إلى تفسيرات غريبة للعروبة، معنى ومضموناً، بعيدة عن حقيقتها وجوهرها الاقتصادي مع مدلولاتها التاريخية ومحتواها الإنساني، وما تواضع عليه علماءُ الأمة المُؤتمنون على رسالتها السماوية من أحكام وتقديرات.

(١) فقد فهمها جَمْعٌ من المُعاصرين عن وعي مقصود أو غَفْلة جانحة: نسيجاً مركباً شبيهاً بصورة القومية كما عرفتها أوربا في تاريخها الحديث والمعاصر، مع ما تميزت بها القومية الأوربية من « نزعة علمانية صارمة » تقترب في حدودها ودعواها في الفصل بين الدين والقومية من حدود الإلحاد « ومواقف استعلائية عنصرية » تستند في فلسفتها العامة إلى « نظريات عِرقية » وما نتج عن هذا كله من: نزوع إلى « الهيمنة والسَّيطرة » ودعوة إلى « التفوق والسيادة » التي لا ترى وجودها إلا في إفْناء غيرها.

وهكذا تحولت القومية في فلسفات أوربا إلى صراع دموي رهيب من أجل: قهر الشعوب، والتسلط على مقدراتها، واستغلال مواردها المادية والبشرية، وتنكر لثقافاتها وتراثها، وإلغاء لهويتها الحضارية.

وتأسيساً على هذه الرؤية المستمدة من تطور مفهوم القومية في أوربا ذهب هذا الرَّهط من الباحثين في العروبة ـ تلميحاً وإشارة أو نصاً وتقديراً ـ إلى تحديدٍ لمفهوم « القومية » يناقض في مدلولاته الإسلام: كرسالة وحضارة وتراث، وكَأنَّ الدعوة إلى « العروبة » في فهمهم لا

تستقيم إلا بنقض كل صلة لها مع الإسلام، وقطع كل ارتباط بينهما، فإذا كان الإنبعاث القومي في أوربا قد ارتبط أصلاً بالثورة على الدِّين والسلطة الكَنَسية، فليسَ أمام الانبعاث القومي العربي - في وهمهم وقياسهم - إلاّ أن يسلك الطريق ذاته فيبدأ حركته بالثورة على الإسلام وقطع كل وشيجة له معه!!

(٢) وفريق آخر خالف في سعيه واجتهاده أنصار النزعة السابقة، ففي رأي أتباعه وأنصاره أنّ الإسلام طرف نقيض ومقابل للعروبة، فهما - في زعمهم - ضدان لا يأتلفان، بينهما تفاوت وتدابر وصراع ومخالفة لا يمكن إغفالها أو تجاوزها.

وقد صدر هؤلاء في فهمهم هذا لا عن استقراء دقيق لنشأتها وتطورها مستقىً من قراءة مخلصة لتاريخها وصلة الرحم الأصيلة بينها وبين الإسلام، ولاهم أقاموا رأيهم على أسس موضوعية مستقاة من الخصائص الذاتية الأصيلة للعروبة، وإنما جاءت أحكامهم في صيغة رد فعل عاطفي سطحي ومبتسر اتسم في أكثر حالاته بالتوتر والعصبية ونقض آراء الفريق الأول جملة وتفصيلا.

وهكذا انتهى هذا الجمع الذي ادعى لنفسه التظاهر «بالأممية الإسلامية» إلى تقديرات بلغت في سذاجتها وانحرافها حدود الافتراء المقصود على الحق والذي لا تسنده حجة من عقل أو دليل وشاهد من التاريخ العربي الإسلامي!!

* وإذا كانت النزعة الأُولى قد أسلمت أصحابها إلى مواقف عدائية صارمة للدين تسقط دوره من الاعتبار وتنكر أثر الإسلام في انبعاث العروبة وتكاملها، فإنَّ التوجه الآخر المقابل له قد انتهى بأشياعه واتباعه وأنصاره إلى مواقف فكرية تقترب، بل تلتقي في محصلتها النهائية مع

« الشعوبية » التي تنكرت لأهل العربية فاستخفت بعاداتهم وتقاليدهم وازدرت تراثهم وآدابهم، ووجهت نصال سيوفها السوداء الحاقدة إلى لغتهم ودينهم فجمعت في برامج فلسفتها بين الشعوبية والزندقة.

* لقد مَثَّلَ الموقفُ الأول في أبعاده الفلسفية«صورةً لاغتراب ثقافي عقلي وروحي » استسلم أصحابه طواعية وتقليداً لمقولات الثقافة الغربية المعاصرة، فجاء رأيهم « حصيلة لإسقاط فكري خطير » لا يقرأ التاريخ الإسلامي إلاّ من خلال حركة التاريخ الأوربي وضمن مُعطياته ومراحل تطوره، وفي إطار إصلاحاته ومفاهيمه الكُلّية، مع ما ينتج عن هذا من تأويل مُسْرِف وجانح لأحداث التاريخ العربي الإسلامي وحرف لحقائقه وشواهده،في حين ساق الفهم الثاني أتباعه ـ الذين اصطنعوا المنهج الإسلامي زوراً وافتئاتاً ـ إلى « شعوبية خالصة تصادر دور العرب باسم الإسلام » وتدفع أصحابها إلى مواقف عنصرية ترتبط في جهدها النهائي والأخير مع جملة الحركات التحريفية الهدامة التي تلبست بالإسلام، وتظاهرت به، وأخفت حقائق برامجها الباطنية وراء شعارات « الدعوة إلى التسوية » و « الأممية الإسلامية ». في حين كانت تسعى في السر والخفاء من أجل: ضرب السيادة العربية، وإلغاء الخلافة الإسلامية، وحرف الدين عن مقاصده وغاياته، كل ذلك في جهد خبيث مشترك قُصِدَ به ضرب العروبة والإسلام معاً وبلا تمييز بينهما.

* وهكذا تلتقي النزعتان في المقاصد والغايات القصوى، فهما معاً بلا فصل بينهما تشكلان إساءةً بالغة لماضيها وتهديداً خطيراً لحاضرها ومستقبلها سواء بسواء.

* إن الفهم العلمي والدراسة الجادة التي تؤمن ابتداء بالوجود الذاتي

المستقل للأُمة، والذي يستقرىء مفرداته ومكوناته من حركة التاريخ العربي الإسلامي ذاته بعيداً عن مدارس الفكر المغتـربة ومناهجها، وفي انفصال تام عن مسارات الحركات التحريفية التي تتاجر بالدين وتسخِّره لغير ما أَراده الله، ينتهي لا محالة إلى رؤية تقف في فلسفتها ومعالمها نقيضاً كاملاً لكلا الموقفين السابقين، وتعمل على طردهما من حوزة البَحْث الموضوعي باعتبارهما تمويهاً وتشويهاً لا يمت إلى العلم الحقيقي الذي لا يسترشد في خطواته بالأفكار المسبقة والآراء الشائعة، ولا يهتدي في تحليلاته واستقراءاته إلا بما تمليه النزاهة العلمية والتجرد الكامل عن الهوى والتعصب، ولا يقيم تقديراته إلاّ على الحُجّة العقلية ودليل المنطق وشهادة التاريخ وإجماع علماء الأمة.

إنَّ هذا الفهم العلمي الموضوعي «للعروبة» الذي يُشَيِّد بنيانُه على استفتاء منطق التاريخ ذاته بعيداً عن التحريف والتأويل والتشويه ينتهي إلى القول ـ «بالأصل المشترك الجامع لمفهومي العروبة والإسلام» باعتبارهما وجهين لحقيقة واحدة، ويسوق إلى الاعتقاد بأنَّ «الفصل والمباعدة» بينهما تمزيق لأوصالها جميعاً لأنها بطبيعتها حزمة واحدة في وجود هذه الأُمّة التي حَمَّلها الباري أمانة التبليغ.

وتخلص بنا الدراسة أَيضاً إلى أنَّ تصور أي تناقض بينهما إنْ هو إلاّ من صُنع أولئك الذين أرادوا بالأُمة وتاريخها وتراثها وعقيدتها شراً.

أما المسلم المؤمن بدينه ورسالته، والعربي المخلص لعروبته وتراثه، فسيجد كل منهما نفسه يهتف مع الحق الذي ساقه تعالى على لسان أحد أئمة التراث «ديننا والدولة عربيان وتوأمان».

لقد أرسى السيد القائد صدام حسين ـ حفظه الله تعالى ـ قواعد هذا

لفهم السوي للصلة التاريخية بين العروبة والإسلام فأبانَ ما بينهما من: وحدة عضوية وتجانس في الدلالة والمعنى، وقَطَعَ الطريقَ على الآراء التي لا تصدر عن الشعور بالمسؤولية، ولا تُعَبِّر عن موقف نابع من خصوصية تاريخنا العربي الإسلامي، فكانت توجيهاته السديدة بمنزلة: صيحة نقد بناءة ألغت كل صور التحريف والتشويه التي تسببت في قدر عظيم من سوء الفهم والتقدير والإستنتاج.

وكانت لرؤيته الثورية النابعة عن معاناة مخلصة وأصيلة الأثر الحاسم في إسقاط الدعاوى الباطلة التي أرادت عبر منهج تعسفي وهَدّام، أن تنال من هذه العلاقة الخالدة بين العروبة والإسلام وتمزيقهما معاً، لا سمح الله.

وهذا الفصل بيان وتفصيل للأدلة المستمدة من تراثنا الديني والتاريخي مما يؤيد صدق هذه الرؤية التي انتهينا إليها!!

« ثانياً »

لم يكن الحديث عن العُروبة والإسلام جديداً، لقد تَكَلَّم عليهما القُدماء والمُحْدَثُون، وذهبَ بعضهم إلى أنهما مترابطان؛ لأنَّ الإسلام بزغ بين ظهراني العرب، وهم الذين حملوه، ونشروه في الآفاق.

وقال بعضهم: إن العروبة والإسلام مختلفان وليس بينهما لقاء، لأنَّ الإسلام هدى وبشرى للعالمين جميعاً، والعروبة نزعة عنصرية يمقتها كُلُّ مؤمن بالله وكتبه ورسله. وكاد الجدل يموت بعد الوعي الذي عَمَّ العرب والمسلمين، وبعد أن رأى المسلم في العروبة وجهاً آخر لعقيدته، ووجد في العربي المسلم أخاً يقاسمه السراء والضراء. ولكن أُريد للفتنة أن تعود جذعة حينما ظهر على مسرح الأحداث السياسية شيخ عجوز يدعى « خميني » زعم أنَّ قيادته امتداد (لقيادة الأنبياء جميعاً) وأنه جاء ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، فنادى بالإسلام واتخذه شعاراً يحقق من ورائه مآربه الخبيثة المرسومة مسبقاً.

وقد رأى في الدول العربية ضالته المنشودة وأنّه مُرسل لإنقاذها والوصول بها إلى ساحل النَّجاة بعد أن غرقت في ظلام الجَهْل والضّلالة، فشرعَ يُصَدِّر « ثورته » إلى الأقطار المجاورة، وكان العراق الصخرة القوية التي ارتطمت بها أَحلامه، فتحطمت وتحطمت معها إيران التي كانت في يوم من الأيام دولة بين الدول.

لقد راودت خميني أحلام العظمة، وظن أنّه قادر على أن ينقل فساده إلى العراق، ليقضي على الحكم العربي فيه بحجة أنَّ هذا البلد كافر يُؤمن بالعُروبة، ويرفع شعار وحده الأمة العربية لاشعار وحدة الشعوب الإسلامية، وأن الإسلام في خطر، ولا بد له ولأنصاره من أن يطهّروا العراقَ من رجس

الشيطان، ويعيدوه مسلماً.

قال خميني بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٨٢: «حكومةُ العراق الجائرة التي يُناهضها الشعب العراقي شنت عدواناً على الشعب الإيراني بتهمة المجوسية أو الفرس، بتهمة كونكم فُرساً، هذه جريمة لأنكم فرس. وشنت عدوانها عليكم باسم العروبة وبطل القادسية»[1].

فالصراع بين العراق وإيران ـ كما يفهمه خميني قومي، وهذا منطق عجيب، بل دجل وتزوير، لأن العراق لم يشن الحرب على إيران، لأنه عربي، ولأن إيران فارسية، وإنما الذي بدأها حرباً ضارية خميني نفسه قبلَ بدئها في الرابع من أيلول سنة ١٩٨٠، وما الانفجارات التي حدثت في مدن العراق، وضرب الطلبة في الجامعات، وزرع الفساد، ونشر الفوضى إلا أدلة ناصعة تكذب ادعاءاته وافتراءَ زمرته الضالة، وتؤكد أن الذين بدأوا بالعدوان هم الفرس لا العرب الذين ينظرون إلى إخوانهم المسلمين نظرة تقدير وإكبار، وإن العراق لم يعلن الحرب إلا بعد أن أُري العدوان سافراً على أراضيه.

لقد سيطرت فكرةُ الفصل بين العُروبة والإسلام على عقلية الحاكمين في قُم وطهران قصد استدراج طلائِع الصحوة الإسلامية الفتية، وحَرْفِها عن رسالتها السامية، فشرعوا في تشويه معنى «العروبة» وأظهروها بغير حقيقتها، وشوهوها أعظم تشويه، فأسأوا إلى الإسلام وتنكروا للعرب الذين حملوه هدى ونوراً أربعة عشر قرناً، ولذلك لم تكن «الحرب قائمة دائماً بين الإسلام وأعداء الإسلام»[2] ـ كما يقول خميني ـ وإنما هي حرب بين الخير الذي يبشر به العراق والشر الذي يزرعه النظام الفارسي في طهران.

وقد اختفى هذا النظامُ المشبوه وراءَ الإسلام ليحقق مطامعه في إقامة دولة

---

(١) ينظر المكونات المعرفية والعاطفية والسلوكية لاتجاهات الخميني..
(٢) ينظر العداء الإيراني للعراق ص ١٨.

عالمية يكون خميني قائداً لها ومبشراً ونذيراً. جاء في مقدمة دستور «الجمهورية الإسلامية الإيرانية..» «فإن الدستور يوفِّر أَرضية ديمومة هذه الثورة داخل وخارج الوطن وخاصة في تكثيف العلاقات الدولية، العالمية»[1]. وهي إشارة تسعى إلى إماتة كل صوت غيرَ الصوت الفارسي الذي عاد من جديد يردد مزاعم خميني ويرسم أحلام الامبراطورية الفارسية الكُبرى.

وإذا كان خميني صادقاً في دعواه، ويريد أن يبني «الأُمة العالمية الواحدة» فَلِمَ لا يرجع إلى التاريخ الإسلامي ليرى الدَّولة التي أقامها العرب المسلمون والتي قادت الشعوب وبنت الحضارة وأنارت مسالك الطريق وحررت الإنسان ونزعت عنه أغلال الذل والعبودية؟

إن التاريخ ليشهد أنَّ أَولَى الناس بحمل الرسالة هم العرب؛ لأنَّ الإسلام بزغ بين ظهرانيهم، وكانت الدعوة موجهة إليهم قبل أية أمة من الأمم أو شعب من الشعوب. ولكنه الحقد الذي أعمى بصيرته فعدَّ كل تلك المآثر مظالم ينبغي التخلص من آثارها.

ويزداد الحقد على العرب في دستور جمهورية خميني فيحذف اسم النبي العربي الذي لا يغفل عن ذكره كل من قال: «لا إلٰه إلا الله». فقد جاء في المادة الثانية ما نصه: «الجمهورية الإسلامية نظام يقوم على قاعدة الإيمان:

١ . بالله الأحد «لا إلٰه إلا الله» واختصاص الحاكمية والتشريع به والتسليم له.

٢ . بالوحي الإلٰهي ودوره في بيان القوانين»[2].

وهذا حسن، فالإيمان بالله فوق كل شيء، ولكن أي وحي يريده خميني؟

---

(١) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ص ١١.

(٢) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ص ١٧.

وإلى من يُوحى؟ أليس من الإيمان بالله ورسوله أن يقول: «لا إلٰه إلا الله محمد رسول الله» وأن يقول: «الوحي الإلٰهي الذي أنزل على محمد ـ ﷺ ـ». ولو كان النبي فارسياً أما كان اسمه يتردد على لسان خميني آناء الليل وأطراف النهار ويُكْتَب في كل سطر من سطور كتبه ودستوره ووصاياه؟ وأي حقد على العرب أعظم من خلو الدستور الفارسي من اسم النبي العربي ورسالته الخالدة؟ أم أن القصد من هذه العبارة الغامضة الإيحاء بأن الوحي والنبوة والرسالة دور مستمر ونبض باق ودائرته لم تغلق كما كان يبشر به الغلاة والزنادقة مما هيأ لكل مستفيد ودجال مشعوذ أن يدعي النبوة ويشرع كما شاء، وينسخ من شريعة الإسلام ما أراد!!

ويتفجر خميني تعصباً على العرب وهو الداعي إلى «الأمة العالمية الواحدة» فيُلغي دورهم في الحضارة، وأثرهم في الشعوب التي آمنت برسالتهم وهي رسالة السماء، ويرفض كل شيء لا يمثل النزعة الفارسية، فقد جاء في المادة الخامسة عشرة من الدستور: اللغة والخط الرسميان للشعب الإيراني هما الفارسية ويجب أن تكون الوثائق والمكاتبات والمتون الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة والخط»[1] وفي ذلك تعصب للفرس، وخميني ـ كما يدعي ـ مسلم، ولغة القرآن هي العربية، وخطه هو الحرف العربي فلم التأكيد على الخط الفارسي من بين الخطوط؟ ومتى نصت دولة على نوع خطها في الدستور؟.

وتأتي العباراتُ لتكمل المادة الدستورية: «ولكن يسمح الاستفادة من اللغات المحلية والقومية في الصحافة ووسائل الإعلام العامة، وكذلك تدريس أدبها في المدارس إلى جنب اللغة الفارسية». وهذا حق لكل دولة تتخذ القومية أساساً لها، ولكن أليس هذا مناقضاً للمادة السادسة عشرة التي تقول: «لأن اللغة العربية هي لغة القرآن والعلوم والمعارف الإسلامية، ولأنَّ آداب

(١) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ص ٢٣.

اللغة الفارسية متداخلة معها بشكل كامل، يجب تدريس هذه اللغة بعد المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية في جميع الصفوف وكافة الحقول الدراسية». وإذا كان الأمر كذلك، وهو أن اللغة العربية مرتبطة بالقرآن الكريم، فلم لا تكون عمدة في التعليم كما كانت في عهود الإسلام الزاهرة، إن ما جاء في هذه المادة الدستورية اعتراف بالحقيقة من جهة وإنكار لها من جهة أُخرى، وذلك هو التناقض الكبير في فكر خميني وقيادته للشعوب الإيرانية.

ويزداد التعصب الفارسي كلما جاءت مادة دستورية جديدة، ففي المادة السابعة عشرة: «مبدأ التاريخ في البلاد هو هجرة رسول الإسلام (ص) وان التاريخ الهجري الشمسي والقمري معتمدان كلاهما، ولكن الدوائر الحكومية تعتمد في أعمالها التاريخ الهجري الشمسي، والعطلة الرسمية الاسبوعية هي يوم الجمعة»[1]. وهذا التاريخ الذي تعتمده الدوائر الحكومية في أعمالها فارسي قديم أحياه الشاه المخلوع، وجَدَّده خميني، وهو وإن كان يبدأ بالهجرة غير أن شهوره فارسية تبدأ في نوروز (٢١ آذار) وليس في محرم الحرام. ولو كان الحكم إسلامياً في إيران لألغى كل تاريخ لا يمت إلى الإسلام بصلة، ولتمسك بالتاريخ الذي يبدأ بهجرة رسول الله - ﷺ - إلى المدينة، واتخذ من الشهور الإسلامية حساباً له كما تفعل الدول العربية والإسلامية لكي لا يتناقض مع إقامة «الأمة العالمية الواحدة» ولكي لا يفرض على شعوبها تاريخاً فارسياً.

وتأتي المادة الخامسة عشرة بعد المائة لتؤكد عنصرية نظام خميني وطائفيته، تقول: «يجب أن ينتخب رئيسُ الجمهورية من بين رجالات الدين والسياسة الذين تتوفر فيهم الشروطُ التالية: أن يكون إيرانيَ الأصل، ويحمل الجنسية

(١) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ص ٢٣.

الإيرانية، مديراً مدبراً، ذا ماض مشرق، تتوفر فيه الأمانةُ والتقوى، مؤمناً، ومعتقداً بمبادىء الجمهورية الإسلامية، والمذهب الرسمي للدولة»[1]. وهذا نسف للمبادىء الإسلامية التي لا تفرق بين الأجناس أو المذاهب في تولي الحكم والقيادة. والأصل أن ينص على أن رئيسَ الدولة مسلم ما دامت الجمهورية إسلامية، وأن لا ينظر إلى المذهب الرسمي للدولة، وإنما يُقال: «دين الدولة الرسمي الإسلام» وهو ما نصت عليه كثير من الدساتير العربية والإسلامية. قال محمد عمارة: «أما المذاهبُ الإسلامية الأخرى حنفية وشافعية ومالكية وحنبلية وزيدية، فإنه يقرر لها الحرية في العبادة، والأحوال الشخصية وفق فقهها، مثلها في ذلك مثلُ الأقليات الدينية غير الإسلامية من زرادشت ويهود ومسيحيين. وهكذا نهج الدستورُ النهج الذي حدده الخميني في كتابه «الحكومة الإسلامية» ثم قال: إن الانحياز لم يكن لمذهب بعينه دونَ غيره من المذاهب الإسلامية، وإنما أيضاً للعنصر الفارسي دون الأقليات القومية الإيرانية الأخرى. ويتساءل بعد ذلك: «أهي الثورة الإسلامية في إيران أم أنها الثورة الفارسية في إيران؟»[2].

وليس غريباً أن يأتي دستور خميني حاقداً على العرب، متنكراً لمبادىء الإسلام الأصيلة، فقد ظل آية الله ـ كما يحلو له أن يُسمي نفسه ـ طوالَ حياته يغمز العرب ويطعن فيهم، ولم يسلم منه الهاشميون وهم أشر ف العرب، لأن النبي محمداً ـ ﷺ ـ منهم، فقال وهو يتحدث عن الخمس: «هل نلقي بهذه الثروة الواسعة في البحر، أو ندسها في التراب حتى ظهور الحجة؟ أو نوزعها على خمسين هاشمياً، او خمسمائة هاشمي؟ وإذا دفع هذا المال أليس يذهلهم ويُحيرهم؟ ألا نعلم أن حق الهاشميين في هذا المال إنما هو بمقدار

(١) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ص ٤٨.
(٢) الفكر القائد للثورة الإيرانية ص ٤٣.

مايحتاجون إلى إنفاقه بقصد واعتدال كل ما في الأمر أن الهاشميين يتناولون حاجتهم من الخمس دون سواه »[1].

وطعن في الخلفاء العرب، فقال عن هارون الرشيد: « وها هو التاريخ يحدثنا عن جهال حكموا الناس بغير جدارة ولا لياقة. هارون الرشيد أيّة ثقافة حازها؟ وكذلك من قبله ومَنْ بعده »[2] وأي حقدٍ على العرب أكثر من هٰذا الحقد؟ ألم تزدهر الدولة العربية الإسلامية في عهد الرشيد وأبنائه؟ ألم يستظل العالم بظل هارون الذي كان رشيداً ومدبراً حكيماً؟ وكانت الغيمة أينما نزلت في عهده تسقي أرضاً إسلامية وكان يقول لها.. « انزلي أينما شئِت »، أليس في هٰذا ما يُشير إلى إسقاط شعوري ينبىء بحقده الموروث على العرب عامة وهو الخليفة الذي أوقف مسيرة البرامكة التخريبية الذين أرادوا إلغاء الخلافة، وإعادة أمجاد ماني ومزدك.

واتخذ خميني من الوهابيين سبيلاً للطعن في العرب فقال: « نعرف بأنهم يسيرون وراء وحوش نجد وحُداة البُعران في الرياض ممن يعتبرون من أسوأ المخلوقات البشرية »[3]. وقال:

« حفنة من رعاة الإبل المحرومين من الحضارة، وزمرة من شُذّاذ الآفاق السائرين خلف هؤلاء »[4]. وليس هٰذا من القيم الإسلامية، وقد قال سبحانه وتعالى:

﴿يا أيُّهَا الَّذينَ آمنُوا لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أن يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُم وَلا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ، ولا تَلْمِزُوا أنْفُسَكُمْ ولا تَنَابَزُوا بالألقَابِ، بِئْسَ الاسْمُ الفُسُوقُ بَعْدَ الإيمانِ، ومَنْ لَمْ يَتُب فأولٰئِكَ

(١) الحكومة الإسلامية (ولاية الفقيه) ص ٣٠-٣١.
(٢) الحكومة الإسلامية ص ١٣٣.
(٣) كشف الأسرار ص ٦.
(٤) كشف الأسرار ص ٦٥.

هُمُ الظَّالِمُونَ. يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِن الظَّنِّ إنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إثْمٌ ولا تَجَسَّسُوا ولا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعضاً، أيُحِبُّ أَحَدُكُم أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أخِيهِ ميتاً فَكَرِهْتُمُوهُ، واتَّقُوا الله، إنَّ اللهَ توابٌ رَحِيمٌ﴾[1]

ولا يَصْدُرُ هٰذا الطَّعْنُ مِن مُسْلِمٍ يَحْتَرِمُ العرب الذين حمَلُوا رسالة السماء، ونشروها في الآفاق، وكانوا كما قال الله تعالى: ﴿مِنَ المُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا ما عَاهَدُوا الله عَلَيْهِ، فَمِنْهُم مَنْ قَضَى نَحْبَه وَمِنْهُم مَنْ يَنْتَظِرُ، ومَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً﴾[2].

لم يكن خميني مسلماً حقاً، ولو كان مؤمناً صادقاً في إسلامه، لاحترم العرب والخُلفاء الراشدين، ولكنه سياسي جاء ليكمل دور الشاه المخلوع الذي عمل في الإطارين الديني والقومي على إحياء أمجاد الفرس، وكان يُردد في كل مناسبة إنه يريد أن يكون شعبه إيرانياً قبل كل شيء. وكان يرى أن مبادىء الدين المجوسي كافية لإسعاد البشرية، وليست بأقل من المبادىء التي جاء بها نبي الإسلام»[3]. وقد بعث عادات الساسانيين وتقاليدهم وأعرافهم، وحارب العربَ والأكرادَ والتركمان والبلوش واضطهدهم، وتجلَّى ذلك في الأحواز خاصة، إذ حارب اللغة العربية، وفرض الفارسية على العرب، ونقل العشائر العربية إلى شمال إيران، وأسكن الفرس مكانهم، وأهمل المنطقة، فسادها التخلف والفقر والحرمان، وهي منبعُ النفط، ومورد ثروة البلاد.

لقد حاصر الشاه المخلوع الثقافة العربية لخنقها، والقضاء عليها بعد اغتصاب الأحواز عام ١٩٢٥م إذ «ألغيت اللغة العربية كلغة رسمية، وحلت اللغة الفارسية محلها، وحرّم استخدامها في المعاملات كافة، كما تقرر إلغاء التعليم بها، وأغلقت المدارس العربية الأهلية، بالإضافة إلى مصادرة الكتب

(١) سورة الحجرات، الآيتان ١١، ١٢.
(٢) سورة الأحزاب، الآية ٢٣.
(٣) ينظر كتاب: وجاء دور المجوس ص ٩٥.

العربية الموجودة في المنطقة، سواء ما وجد منها في المكتبات، أو لدى الأشخاص. وعملت السلطاتُ الفارسية بكل الوسائل على تجهيل الأحوازيين العرب، وطمس كل أثر لكيانهم الثقافي، فقامت بتخريب معاهد التعليم في المدن والقرى، ونهب خزائن التراث المتوافرة فيها.

ولم يكن بوسع الفرس تنفيذُ سياستهم هذه، فلجأوا إلى تجريد القبائل العربية من السلاح وتهجيرها إلى مناطق في إيران، واستقدام مستوطنين فُرس بدلهم ليساهموا في عملية التفريس القومي عموماً واللغوي خصوصاً، وذلك ضمن الخطة التي وضعها رضا شاه لإزالة كل أثر عربي في المنطقة وفصم وشائجها التي تشدها إلى الوطن العربي.

وقد دعا التيار الشعوبي في عهده إلى استبعاد الكلمات العربية من اللغة الفارسية، وإحلال مفردات فارسية محلها، وبذلت جهود مكثَّفة في هذا الشأن، وجرى تفريس بعض أسماء مدن الأحواز لطمس المعالم العربية فيه. وتواصلت سياسة التفريس القهري، وأخذت تشمل جوانب أخرى، فقد عمدت سلطاتُ الاحتلال في الأحواز إلى إصدار العديد من الصُّحف باللغة الفارسية ضمن خطتها الرامية إلى جعل وسائل الاتصال الثقافي المباشر فارسية. وعلى صعيد التعليم قامت بتبديل مناهج الدراسة في مدارس الأحواز بمناهج فارسية تُمجد إيران وتاريخها، وتحط من قيمة العرب وقَدْرهم وأمجادهم، يتولّى تدريسها مدرسون فرس لا يعرفون شيئاً من اللغة العربية، فتقلص عددُ الدارسين من الطلبة العرب»[1].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما كانت لغة القرآن الكريم تُرهبهم، ففي مباحثات عام ١٩٦٧م بين العراق وإيران قَدَّم الوفد العراقي هذه

(١) التفريس اللغوي في الأحواز ص ١١-١٢.

الصيغة: «تمسكاً بمبادىء الإسلام يعمل الطرفان على تشجيع استعمال لغة القرآن في بلديهما، وتطوير البحث في ميدان الدراسات الإسلامية». ولم يقبل الوفد الإيراني هذه الصيغة، وطلب أن تكون: «تمسكاً بمبادىء الإسلام يتعاون الطرفان على تطوير البحوث والدراسات الإسلامية في بلديهما». ورفض الجانب العراقي هذه الصيغة وعلقت وزارة التربية العراقية عليها بقولها: «ولا ندري كيف تعقد اتفاقية ثقافية مع حكومة إسلامية تتلكأ في تشجيع لغة القرآن؟ ألا يعني ذلك أنها تعمل أو تريد أن تعمل على عكس ذلك، أي: القضاء على لغة القرآن؟ ألا يَنِمُّ كُلُّ ذلك على نوايا سيئة تَضُرُّ بلغة القرآن؟. فكيف نسوغ أن نتعاون ثقافياً مع من يُريد الكيد للغتنا ومِنْ ثَمَّ القضاء عليها»؟ [1] وتوقفت المباحثات بسبب موقف إيران المتعنت الرامي إلى إبعاد لغة القرآن الكريم.

وجاءَ خميني ليتم ما بدأه الشاه، فَحَقَدَ على العرب، وحَثَّ رجاله على تنفيذ مخططه الإرهابي، والقضاء على العنصر العربي، وقد نقلت صحيفة «مدل إيست» عن الشيخ محمد طاهر الخاقاني الزعيم الديني في إقليم خوزستان أنّه قال: «قال لي الحاكمُ الادميرال أحمد مدني: «إنَّ العرب يُثيرون الشغب». وهدد بتوجيه ضربة قاضية إليهم [2].

وأحمد مدني هذا هو الذي مارس أنواعاً من التهديد، والضغط على الطلبة العرب لترك المدارس العراقية، واستدعى الموظفين، وأوصاهم بعرقلة معاملات العراقيين في الأحواز، ورفض منحهم الإقامة.

وقام عددٌ من حراس خميني بهدم سياج مدرسة الانتفاضة العراقية في المُحَمَّرة، ورفعوا الأعلام السود وصور خميني على جدران المدرستين

(١) التفريس اللغوي في الأحواز ص ٣٢.
(٢) جريدة القبس (العدد الصادر في السابع من أيلول ١٩٧٩) وجاء دور المجوس ص ٤٩٤.

العراقيتين، وأغلقت السُّلطات الإيرانية في كانون الثاني سنة ١٩٨٠م المدارس العراقية في الأَحواز، وقامت بتسفير مدرسيها بعد اعتقالهم ومعاملتهم أسوأ معاملة، شهدها رسل الثقافة والتعليم[١].

إن هٰذا الإرهاب الذي تمارسه السلطة في إيران لا يدل على أن خميني وزمرته يُؤمنون بالله وكتبه ورسله، وأنهم يحملون الإسلام حقاً، وإنما هي العنصرية الفارسية المتأصلة في النفوس، والحقد الشعوبي الممتد عبر القرون، والأطماع الشريرة، تدفعهم إلى ذلك دفعاً، وتحملهم على مهاجمة العراق، والعمل على تخريبه لا لشيء إلا لأنّه عربي مسلم، وأنه يرفض أن يركع للمعتدين، أو ينحني للريح الصفراء القادمة من قُم وطهران.

إنّ الإسلام بريء ممن يُسيء إليه، ويعتدي على المسلمين الأبرياء الآمنين، وإنّه صِنو العروبة التي حملته، ونشرته في الآفاق. ولو كان خميني صادقاً في إسلامه، محباً للنبي العظيم، لاحترم العرب كما يفعل المسلمون الذين يرون في العربي رمز النبوة، وملامح الإسلام الذي أنزله الله سبحانه على صفوة خلقه محمد ﷺ في مكة المكرمة. وهٰؤلاء المسلمون ـ على اختلاف أجناسهم وأقطارهم ـ أصدق إيماناً، وأعظم إسلاماً، لأنهم لا يحقدون على العرب، ولا يفصلون بين العروبة والإسلام هٰذا الفصل الذي يجعلهما متناقضين، وما هما بالمتناقضين، بل هما وجهان لفكرة واحدة آمن بها المسلمون منذ أن نزل كتابهم الخالد على نبيهم الكريم بلسان عربي مبين. قال سبحانه وتعالى: ﴿إنَّا أنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِياً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[٢]، وقال: ﴿وكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرآناً عَرَبِيّاً وصَرَّفْنَا فِيه مِنَ الوَعِيدِ لَعَلَّهُم يَتَّقُونَ أو يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْراً﴾[٣]، وقال: ﴿وإنَّه لَتَنْزِيلُ رَبِّ العَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ، على قَلْبِكَ لِتَكُونَ

(١) ينظر التفريس اللغوي في الأحواز ص ٤٥-٤٦.
(٢) سورة يوسف، الآية ٢.
(٣) سورة طه، الآية ١١٣.

مِن المُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾[١].

وجعله الله تعالى حكماً عربياً، فقال: ﴿وكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْماً عَرَبِياً، وَلَئِن اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَمَا جَاءَكَ مِنَ العِلْمِ مَالَكَ مِنَ اللهِ مِنَ وَلِيٍّ ولا وَاقٍ﴾[٢].

وجاء القرآن لِينذر أهل مكة قبلَ غيرهم، فقال تعالى: ﴿وكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِتُنْذِرَ أُمَّ القُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وتُنْذِرَ يَوْمَ الجمع لا رَيْبَ فيه، فَرِيقٌ فِي الجَنَّةِ وفَرِيقٌ في السَّعِيرِ﴾[٣] وذلك ليكون بلسانهم الذي يفقهونه قال تعالى: ﴿وَمَا أرسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إلا بِلِسَان قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُم فَيُضِلُّ اللهُ مَنْ يَشَاءُ ويَهْدي مَنْ يَشَاءُ وَهُو العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾[٤].

ولحكمة بالغة لم ينزله الله بلسان أعجمي، قال: ﴿ولَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إنَّما يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ، لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْه أَعْجَمِيٌّ وَهٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾[٥]، وقال: ﴿ولَو جَعَلْنَاهُ قُرآناً أعْجَمِياً لَقَالُوا لَوْلاَ فُصِّلَتْ آيَاتُه أَأَعجَمِيٌّ وَعَرِبِيٌّ؟ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدَى وَشِفَاءٌ، والَّذِينَ لا يُؤمِنُونَ في آذانِهِم وَقْرٌ، وهُوَ عَلَيْهِم عَمَى، أولٰئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾[٦].

وتمضي الآيات تتحدث عن القرآن العظيم الذي نزل بلغة عربية، وضرب اللهُ فيه من كل شيء مثلاً، قال: ﴿قُرْآناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾[٧]، وقال: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُه قُرآناً عَرَبِيّاً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[٨]،

---

(١) سورة الشعراء، الآيات ١٩٢-١٩٥.
(٢) سورة الرعد، الآية ٣٧
(٣) سورة الشورى، الآية ٧.
(٤) سورة إبراهيم، الآية ٤.
(٥) سورة النحل، الآية ١٠٣.
(٦) سورة فصلت، الآية ٤٤.
(٧) سورة الزمر، الآية ٢٨.
(٨) فصلت، الآية ٣.

وقال: ﴿إنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِياً لَعَلَّكُم تَعْقِلُونَ﴾[1]، وقال ﴿وهٰذا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِساناً عَرَبِياً لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وبُشْرى لِلمُحْسِنِينَ﴾[2].

وتحدى سبحانه وتعالى الإنس والجن بلغته وأسلوبه العربي المبين فقال: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإنْسُ والجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هٰذا القُرآن، لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ولَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾[3].

فالقرآن الكريم نزل بلغة العرب، وأصبح رسالتِهم الكُبرى التي حملوها إلى شعوب الأرض، وارتفع في الآفاق، فكان يُتلى في كل مكان وصل إليه، وتقام به الصلاة في مشارق الأرض ومغاربها، واعتز به المسلمون على اختلاف أجناسهم، لأنه كتابهم الأعظم، ومنهجهم الأقوم، وباعث نهضتهم وباني مجدهم ولم يطعن به إلا الملحدون والدهريون، ولكنهم زالوا وبقي بلغته العربية يتحدَّى الزمان والمكان.

وما أروعَ ما قاله مسلمان من أقصى الشرق بحق لغة الكتاب العزيز، وهما من أقطاب العلم والعرفان. لقد اعتزا بها اعتزازاً كبيراً، وفضلاها على كل لغة، قال العلامة أبو الريحان البيروني المتوفى سنة (٤٤٠ هـ). في مقدمة كتابه «الصيدنة»: «دِيننا والدولةُ عربيان وتوأمان تُرفرف على أحدهما القوة الإلٰهية، وعلى الآخر اليد السماوية. وكم احتشد طوائفُ من التوابع وخاصة منهم الجبل والديلم في إلباس الدولة جلابيبَ العجمة، فلم ينفق لهم في المراد سوق ما دام الأذان يقرع آذانهم كل يوم خمساً، وتقام الصلواتُ بالقرآن العربي المبين خلف الأئمة صفاً صفاً، ويُخطب به لهم في الجوامع بالإصلاح كانوا لِليدين والفم، وحبلُ الإسلام غيرُ منفصم، وحصنهُ غيرُ منثلم، وإلى لسان العرب نُقِلَتْ العلوم من أقطار العالم، فازدانت، وحلَّت في الأفئدة،

(١) سورة الزخرف، الآية ٣.
(٢) سورة الاحقاف، الآية ١٢.
(٣) سورة الاسراء، الآية ٨٨.

وسرت محاسنُ اللغة منها في الشرايين والأوردة، وان كانت كل أُمة تستحلي لغتها التي أَلِفَتْها واعتادتها، واستعملتها في مآربها مع إلآفها وأشكالها. وأقيسُ هٰذا بنفسي وهي مطبوعة على لغة لوخُلِّدَ بها علم، لاستُغرِبَ استغراب البعير على المِيزاب، والزرافة في العِراب، ثم منتقلة إلى العربية والفارسية، فأنا في كل واحد دخيل، ولها متكلف، والهجو بالعربية أحَبُّ إلي مِن المدح بالفارسية. وسيعرف مصداقَ قولي مَنْ تأمل كتاب علم قد نقل إلى الفارسي كيف ذهب رونقُه، وكسف باله، واسودَّ وجهه، وزال الانتفاعُ به، إذ لا تصلحُ هٰذه اللغة إلا للأخبار الكسروية والأسمار الليلية»[1].

وهذا كلامُ رجل آمن بالله، واتَّخذ من الإسلام ديناً، ومن اللغة العربية سبيلاً إلى العلم والتحصيل والتأليف، وقد وصف لغة القرآن أعذب وصف وأدقه، وأوضح خصائصها وتفوّقها على اللغات في عصره، وبيَّن قدرتها على العطاء، واستيعابها للعلوم، وأبان عن شرفها وعظمتها وجمالها، فقال: «والهجوُ بالعربية أحبُّ إلي من المدح بالفارسية».

وقال العلامة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المتوفى ٥٣٨هـ في مقدمة كتابه «المفصّل»: «اللهُ أحمدُ على أن جعلني من علماء العربية، وَجَبَلَنِي على الغضب للعرب والعصبية، وأبى لي أن أنفَرِد عن صميم أنصارهم وأمتاز، وأنضوي إلى لفيف الشُّعوبية وأنحاز، وعصمني من مذهبهم الذي لم يُجْدِ عليهم إلا الرَّشْقَ بألسنة اللاعنين، والمَشْقَ بألسنةِ الطَّاعنين، وإلى أفضلِ السَّابقين والمُصلين، أوجّهُ أفضلَ صلوات المصلين مُحمد المحفوفِ من بني عدنان بِجماجمها وأرحائِها، النازلِ من قُريش في سُرَّةِ بطائحها، المبعوث إلى الأسودِ والأحمر بالكتاب العربي المُنوَّر، ولآله الطَّيبين أدعو الله بالرضوان لهم وأدعوه على أهل الشقاق لهم والعدوان. ولعلَّ الَّذينَ يَغُضُّونَ من العربية،

---

(١) الصيدنة ص ١٩ـ٢٠

ويَضَعُون من مقدارها، ويُريدون أن يخفضُوا ما رفع الله مِن منارها حيث لم يجعل خيرةَ رُسُلِهِ وخيرَ كُتبه في عَجَم خلقه، ولكن في عَرَبه، لا يبعدون عن الشُّعوبية منابذةً للحق الأبلج، وزيفاً عَنْ سواءِ المنهج. والذي يُقضى منه العَجَبُ حالُ هٰؤلاء في قِلَّةِ إنصافهم، وفرطِ جَورِهم واعتسافهم، وذلك أنهم لا يجدون عِلماً مِن العلومِ الإسلامية فِقهها وكلامها، وعِلمي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقارهُ إلى العربية بَيِّنٌ لا يُدفع، ومكشوف لا يتقنَّع »[٢].

ويمضي جارُ الله الزمخشري في تِبيان فضائل العربية وأهميتها، ويذكر أن المسلمين « ملتبسون بالعربية أيَّةً سلكوا غيرَ منفكين منها أينما وجّهوا، كَلّ عليها حيث سيَّروا ».

وهٰذه شهادة رجل عاش في خوارزم، وتكلم بلغتها، ولكن الله نَوَّرَ قلبه بالقرآن ولغته فأقبل على التأليف فيه، وكان تفسيره « الكشاف » قِمة ما عرفت العربية معنى وأسلوباً، وكانت كتبه في اللغة والنحو صفوةَ البيان.

وهذا شأنُ المؤمنين باللهِ وكتابه العظيم، فهم يعتزون باللغة العربية، ويُفضلونها على لغاتهم التي نشأوا عليها، ويتخذونها لغةً للعلم والأدب والتأليف، فَتَغنى بهم، ويَغْنونَ بها، وما ذلك إلا أنها لغةُ كتابهم الأكبر ونبيهم الأعظم محمد ﷺ ،وكان حُبُّ العرب الذين كانوا طلائع الإسلام عندهم من الإيمان وبغضهم من النفاق، متأسين برسولهم الذي قال: حُبُّ أبي بكر وعمر من الإيمان، وبُغْضُهما من الكفر، وحبُّ العرب من الإيمان وبغضهم من الكفر » وقال: « مَنْ غَشَّ العربَ، لم يدخل في شفاعتي ولم تنله مودتي »، وقال: أحبوا العربَ لثلاث: لأني عربي، والقرآن عربي، ولسان أهل الجنة عربي »، وقال « لا يُبْغِض العربَ إلا منافق »[١].

(١) المفصل ص ٢-٣

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ص ١٥٦-١٥٨

وفي هٰذا دلالة على أن العرب مادة الإسلام، وأنهم عماده، وأن المسلم المؤمن من أحبهم وأخلص لهم، وهو عربي، لأنه كما قال النبي ﷺ: «من دخل في هٰذا الدين فهو عربي»[1]، وقال عن العربية: «هي لسان فمن تكلم بالعربية فهو عربي»[2] وكان القدماء قد سألوا: «من العربي؟» فقال بعضهم: إنه «من ولد في الإسلام» لأن من ولد في الإسلام، فقد ولد في دار العرب، واعتاد خطابها. وقال بعضهم: إن «من تكلم بالعربية، فهو عربي، ومن أدرك له أبوان في الإسلام، فهو عربي»[3].

فالمسلم عربي دون أدنى ريب، لأنه نشأ في ظل العربية وقرأ كتاب الله الذي نزل بها، وكانت أداته في الكتابة والتعبير.

قال ابنُ تيمية: «اللسانُ العربي شعارُ الإسلام وأهله، واللغاتُ من أعظم شعائر الأمم التي بها يتميزون، ولهذا كان كثيرٌ من الفقهاء أو أكثرهم يكرهون في الأدعية التي في الصلاة والذكر أن يُدعى الله أو يُذكرَ بغير العربية»[4] ولذلك لم يُجوزوا قراءة القرآن بغير العربية التي نزل بها، قال ابن حزم: «من قرأ أمَّ القرآن أو شيئاً منها، أو شيئاً من القرآن في صلاته مترجماً بغير العربية، أو بألفاظ عربية غير الألفاظ التي أنزل الله تعالى عامداً لذلك، أو قدم كلمة أو أخرها عامداً لذلك، بطلت صلاتهُ وهو فاسق، لأن الله تعالى قال: ﴿قُرآناً عَربياً﴾ وغير العربي ليس عربياً، فليس قرآناً، وإحالة رتبة القرآن تحريف كلام الله تعالى، وقد ذَمَّ الله تعالى قوماً فعلوا ذلك، فقال: ﴿يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ﴾[5]. وقال: «ومن أحال القرآن متعمداً، فقد كفر، وهذا مما لا خلاف فيه. ومن كانت لغته غيرَ العربية،

(١) العروبة عند ابن تيمية ـ كتاب اسبوع الفقه الإسلامي ص ٧٤٤
(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ص ١٦٩.
(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ص ١٦٨
(٤) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٢٠٣
(٥) المحلى ج٣ ص ٢٥٤

جاز له أن يدعو بها في صلاته، ولا يجوز له أن يقرأ بها، ومن قرأ بغير العربية، فلا صلاة له».

ثم قال: «قال علي، قال رسول الله ﷺ: «لا صلاةَ لمن لم يقرأ القرآن». وقال الله تعالى ﴿قُرآناً عَربياً﴾، وقال تعالى: ﴿ومَا أرْسَلنا مِنْ رَسُولٍ إلاَّ بِلسَانِ قومهِ لِيُبَيِّنَ لَهُم﴾ فصحَّ أن غيرَ العربية لم يرسل به الله تعالى محمداً عليه السلام، ولا أنزل به عليه القرآن، بل لعب بصلاته، فلا صلاة له إذا لم يصل كما أمر»[1].

وقال ابن تيمية: «فأما القرآن، فلا يقرؤه بغيرِ العربية سواء قدر عليها، أو لم يقدر عند الجمهور وهو الصواب الذي لا ريب فيه، بل قد قال غيرُ واحد أنه يمتنع أن يترجم سورة أو ما يقوم به الإعجاز»[2] وسموا ترجمة القرآن تفسيراً، ولذلك لم يجوز كثير من الفقهاء الصلاة بها، وذلك من قبيل تقديس النص الشريف الذي نزل بلسان عربي مبين، وخشية أن يصيب كتاب الله تحريف أو إنحراف عن معناه الذي أراده الله في آياته وكلماته وحروفه.

ومنع رسول الله ﷺ التكلم بغير العربية لغير ضرورة فقال: «مَنْ يُحسن أن يتكلم بالعربية، فلا يتكلم بالعجمية، فإنه يورثَ النفاق»[3]. ومنع الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ التكلم بغيرِ العربية لمن يعرفها، فقال فيما رواه السِّلفي: «سمى الله الطالبين من فضله بالشراء والبيع تجاراً، ولم تزل العرب تُسميهم التجار، ثم سماهم رسول الله ﷺ مما سمى الله به من التجارة بلسان العرب والسماسرة إسم من أسماء العجم، فلا نحب أن يُسمَّى رجل يعرف العربية إلا تاجراً، ولا ينطق بالعربية، فيسمي شيئاً بالأعجمية، وذلك أن اللسان الذي اختاره اللهُ عزَّ وجَلَّ لسان العرب، فأنزل به كتابه العزيز، وجعله لسان خاتم

---

(١) المحلى ج٤ ص ١٥٩.
(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٢٠٣
(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٢٠٥

أنبيائه محمد ﷺ ولهذا نقول: « ينبغي لكل واحد يقدرُ على تعلم العربية أن يتعلمها، لأنها اللسان الأولى بأن يكون مرغوباً فيه من غير أن يحرم أحد أن ينطق بالعجمية »[1].

وقال الإمام الشافعي أيضاً: « وأولى الناس بالفضلِ في اللسان مَنْ لِسانهُ لسانُ النبي، ولا يجوز ـ والله أعلم ـ أن يكون أهل لسانه أتباعاً لأهل لسان غير لسانه في حرف واحد، بل كل لسان تبع للسانه، وكل أهل دينٍ قبله، فعليهم اتباعُ دينه »[2]. واستدل ـ رحمه الله ـ على قوله بالآيات التي ذكرت أن القرآن الكريم عربي، ثم قال: « فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهد به أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله، ويَنطِقَ بالذكر فيما افتُرِضَ عليه من التكبير، وأُمِرَ به مِن التسبيح والتشهدِ وغير ذلك.

وما ازداد من العلم باللسان الذي جعله الله لسانَ مَنْ خَتَمَ به نُبُوَّتَهُ، وأنزل به آخر كتبه كَانَ خيراً له، كما عليه أن يتعلَّم الصلاةَ والذكر فيها، ويأتي البيت، وما أُمِرَ بإتيانه ويتوجه لما وُجِّهَ له، ويكون تبعاً فيما افتُرِضَ عليه، ونُدِبَ إليه لا متبوعاً »[3]

وما هذا الاهتمام باللغة العربية إلا لأن القرآن الكريم نزل بها، وأن فهم الإسلام لا يتم إلا بمعرفتها، وهذه المعرفة واجبة على كل مسلم، لأن « نفس اللغة العربية من الدين ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولن يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب »[4].

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٢٠٤
(٢) الرسالة ص ٤٦
(٣) الرسالة ص ٤٨-٤٩
(٤) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٢٠٧

وقد كتب عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ إلى أبي موسى الأشعري: «أما بعد، فتفقهوا في السنة، وتفقهوا في العربية، وأعربوا القرآن، فإنه عربي» وفي رواية أخرى أنه قال: «تعلّموا العربيةَ، فإنها من دينكم، وتعلّموا الفرائض، فإنها من دينكم».

قال ابن تيمية: «وهٰذا الذي أمر به عمر ـ رضي الله عنه ـ من فقه العربية، وفقه الشريعة يجمع ما يحتاج إليه، لأن الدين فيه فقه وأقوال وأعمال، ففقه العربية هو الطريق إلى فقه أقواله، وفقه السنة هو الطريق إلى فقه أعماله»[1].

وقال: «فإن الله لما أنزل كتابه باللسان العربي، وجعل رسوله مبلغاً عنه الكتابَ والحكمةَ بلسانه العربي، وجعل السابقين إلى هٰذا الدين متكلمين به، لم يكن سبيلٌ إلى ضبط الدين ومعرفته إلا بضبط هٰذا اللسان، وصارت معرفته من الدين، وصار اعتياد التكلم به أسهل على أهل الدين في معرفة دين الله، وأقرب إلى إقامة شعائر الدين، وأقرب إلى مشابهتهم للسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار في جميع أمورهم»[2]

وكان العرب بعد ظهور الإسلام قد اهتموا بلغتهم اهتماماً كبيراً، لأنها السبيل إلى فهم القرآن، وسنة الرسول عليه السلام، ولذلك وضعت الكتبُ من أجل ضبطها وتعليمها لمن دخل الإسلام من الشعوب الأخرى، ولولا هذا الفرضُ الديني ما كانت العناية العظيمة بجمع كلام العرب وتدوينه، ووضع المؤلفات التي تهدف إلى إتقان اللغة وتذوقها، وفهم كتاب الله تعالى. فلغةُ القرآن الكريم جعلت المسلم مرتبطاً بالعربية ارتباطاً وثيقاً، وجعلته يحترم العربَ، لأن كتاب الله نزل بلغتهم، ولأنهم حملوا الرسالة إلى العالمين، ولذلك

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٢٠٧
(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ص ١٦٣

كان الفصل بينَ العروبة والإسلام فصلاً مفتعلاً قد تختفي وراءه أهداف لا تخدم هذا الدين الحنيف.

هذه مسألة، ومسألة أخرى أن الإسلام ظهر في بيئة عربية وكانت مكة أول أرض تتلقى الوحي من السماء، لأنها كانت مهيأة لمثل ذلك، فقبل مولد النبي محمد ﷺ بقرون كانت هٰذه البلدة أول بيت وضع للناس، فقد جاء إبراهيم - عليه السلام - وأودع زوجته وابنَها فيه، قال تعالى على لسانه: ﴿رَبَّنا إنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوادٍ غَيرِ ذي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ المُحَرَّمِ، رَبَّنا لِيُقيمُوا الصَّلاةَ، فَاجعَل أفْئِدَةً مِنْ النَّاسِ تَهْوي إِلَيْهِمْ وارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُم يَشْكُرونَ﴾[1]. ونشأت الحنيفية في العرب، وكان دعاء المسلم حينما يتوجه إلى ربه في صلاته: ﴿إنِّي وَجَّهْتُ وَجْهي للَّذِي فَطَرَ السَّمَاواتِ والأرضَ حَنيفاً وما أنَا مِنَ المُشْرِكِينَ﴾[2].

فالإسلام استجابة لدعوة إبراهيم وإسماعيل - عليهما السلام - قال تعالى: ﴿وإذْ يَرْفَعُ إبْرَاهيمُ القَوَاعِدَ من البَيْتِ وإسْمَاعيلُ، رَبَّنا تَقبَّلْ مِنَّا إنَّكَ أنْتَ السَّميعُ العَليمُ، رَبَّنا واجْعَلْنَا مُسْلِمين لَكَ وأرِنَا مَنَاسِكَنَا وتُبْ عَلَينَا إنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحيمُ، رَبَّنَا وَابعَثْ فِيهِمْ رسولاً مِنْهُم يَتْلُو عَلَيهِم آيَاتِكَ ويُعَلِّمُهُمُ الكِتَابَ والحِكْمَةَ ويُزَكِّيهِمْ إنَّكَ أَنتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾[3]. وفي هٰذا الوادي الذي أودع إبراهيم ذريته فيه ظهر الإسلام، وبعث ابنُ عبدالله يبشر بهذا الدين الذي كان عزاً للعرب، وخيراً للعالمين. وأول قوم بشرهم بالإسلام هم قومهُ، لأنه ظهر من بينهم عادياً، قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزيزٌ عَلَيهِ مَا عَنِتُّمْ حَريصٌ عَلَيْكُم بالمؤمنينَ رؤوفٌ رَحيمٌ﴾[4].

---

(١) سورة ابراهيم، الآية ٣٧
(٢) سورة الأنعام، الآية ٧٩
(٣) سورة البقرة، الآيات ١٢٧-١٢٩.
(٤) سورة التوبة، الآية ١٢٨

وقال: ﴿وإنَّه لَذِكْرٌ لَكَ ولِقَومِكَ﴾[1]، فخص قومه بالذكر معه بكتابه. وقال: ﴿وأَنْذِرْ عَشيرَتَكَ الأقْرَبينَ﴾[2]، وقال: ﴿لِتُنْذِرَ أُمَّ القُرى وَمَنْ حَوْلَها﴾[3].

قال الإمام الشافعي: « وأم القرى مكة وهي بلدُه، وبلدُ قومه، فجعلهم في كتابه خاصة، وأدخلهم مع المنذرين عامة، وقضى أن يُنْذُروا بلسانهم العربي لسان قومه منهم خاصةً »[4].

ولم يكن الدين الجديد بعيداً عن روح الحياة العربية، ولم يكن العرب قبل ظهوره أمة جاهلة، وإنما كانت ذاتَ حضارةٍ عريقة ازدهرت في كثير من بقاعها كاليمن وأرض الرافدين والشام ومصر والحجاز التي كانت ملتقى التجارة، ومجمع الحجاج، ومهبط رسالة السماء. وكانت فيها آداب ناضجة، ولغة راقية، وهذا هو الذي أهَّلَها لحمل الرسالة الإسلامية، وهيأها لإنقاذ البشرية. أي: أنها كانت أرضاً صالحة لأن تنمو فيها فكرة التوحيد، وأن تثمر بذورها خير الثمار، وقد شرفها الله سبحانه وتعالى بالقرآن.

يقول عبد الحميد بن باديس: « فَمِنَ الطبيعة العربية الخالصة أنها لا تخضع للأجنبي في شيء لا في لغتها ولا في شيء من مقوماتها، ولذلك نرى القرآن يذكرها بالشرف... ويذكرها بالذكر وهو في لسانها الشهرة الطائرة. والثناء المستفيض. يقول تعالى لنبيه وهو يعني القرآن:

﴿فَاسْتَمسِكْ بِالَّذي أوحيَ إليكَ إنَّك على صِراطٍ مُستَقيمٍ، وإنَّه لَذِكرٌ لكَ ولِقَومِكَ﴾.. يعني أنه شرف لكم، وقومه هُمُ العربُ لا محالة ».

---

(١) سورة الزخرف، الآية ٤٤
(٢) سورة الشعراء، الآية ٢١٤
(٣) سورة الشورى، الآية ٧
(٤) الرسالة ص ٤٨

ثم يقول: « إن عناية القرآن بإحياء الشرف في نفوس العرب ضرورية لإعدادهم لما هُيئوا له من سياسة البشر، وبهذا نستعين على فهم السِّرِّ والحكمة في اختيار الله للعرب للنهوض بهذه الرسالة الإسلامية العالمية واصطفائه إياهم لإنقاذ العالم مما كان فيه من شر وباطل. وهٰذا السِّرُّ هو ما كانوا عليه من شرف النفس وعزتها، والاعتداد بها هو الذي هيأهم لذلك ولو كانوا أذِلاء لما تهيأوا لذلك العمل العظيم »[1].

وهذا ما ذكره ابن تيمية وحده بقوله وهو يتحدث عن أسباب تفضيل العرب: « وأما العمل، فإن مبناه على الأخلاق وهي الغرائز المخلوقة في النفس، وغرائزهم أطوع للخير من غيرهم، فهم أقرب للسخاء والحلم والشجاعة والوفاء وغير ذلك من الأخلاق المحمودة، لكن كانوا قبل الإسلام طبيعةً قابلةً للخير، معطلةً عن فعله.. فلما بعث الله محمداً ﷺ بالهدى الذي ما جعل الله في الأرض، ولا يجعل منه أعظم قدراً، وتلقَّوه عنه بعد مجاهدته الشديدة لهم ومعالجتهم عن نقلهم عن تلك العادات الجاهلية، والظلمات الكفرية التي كانت قد أحالت قلوبهم عن فطرتها، فلما تلقَّوا عنه ذلك الهُدى العظيم، زالت تلك الرَّيون عن قلوبهم، واستنارت بهدى الله الذي أنزل على عبده ورسوله، فأخذوا هذا الهدى العظيم بتلك الفطرة الجيدة، فاجتمع لهم الكمالُ بالقوة المخلوقة لهم »[2].

فالأمة العربية كانت مهيأة لحمل الرسالة، وإن كانت الطاقة فيها كامنة، وقد فجر الإسلام تلك الطاقة، فإذا بها كما قال سبحانه وتعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخرِجَتْ لِلناسِ تَأمُرونَ بِالمَعْروفِ وتَنهَونَ عَنِ المُنْكَرِ وتُؤمِنُونَ باللهِ﴾[3]. وظلت كثير من القيم العربية أساساً للقيم الجديدة أي: أن الله

(١) تفسير ابن باديس ص ٦٦٠-٦٦١

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ص ١٦٠-١٦١

(٣) سورة آل عمران، الآية ١١

سبحانه وتعالى لم ينسخ كل ما كان عليه العرب، وإنما أقر بعضه، ومن ذلك الحج الذي كان منذ عهد إبراهيم ـ عليه السلام ـ قال تعالى: ﴿وإذْ بَوَّأنَا لإبرَاهيمَ مَكَانَ البَيتِ أَنْ لا تُشْرِك بي شَيئاً وَطَهِّرْ بَيتي للطَّائِفينَ والقَائِمينَ والرُّكَّعِ السُّجُودِ، وأذّنْ في النَّاس بِالحَجِّ يأتُوكَ رِجالاً وعَلَى كُلِّ ضَامرٍ يَأْتينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَميقٍ، لِيشْهَدوا مَنَافِعَ لَهُم وَيذكُروا اسمَ اللهِ في أيّامٍ مَعلُوماتٍ عَلَى ما رَزَقَهُم مِنْ بَهيمَة الأنعامِ فَكُلُوا مِنْها وأَطعِمُوا البَائسَ الفَقيرَ، ثُم ليقْضُوا تفثهم وليُوفُوا نُذُورَهُم وليطَّوَّفُوا بِالبيْتِ العَتيقِ﴾[1].

وقال: ﴿إنَّ أوّلَ بيتٍ وُضِعَ لِلناسِ لَلَّذي بِبَكةَ مُبارَكاً وَهُدىً لِلعالمينَ، فيه آياتٌ بَيِّناتٌ مَقَامُ إبرَاهِيمَ ومَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً، ولله على النَّاسِ حَجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إليْهِ سبيلاً، ومن كَفَرَ فَإنَّ اللهَ غَنيٌّ عَنِ العَالَمينَ﴾[2]. وقال: ﴿وإذْ جَعَلنَا البَيْتَ مَثَابَةً لِلناسِ وأمناً واتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إبْرَاهيمَ مُصَلّى، وعَهِدْنَا إلى إبرْاهيمَ وإسمَاعيلَ أنْ طَهِّرا بَيتي لِلطائفينَ والعَاكِفِينَ والرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾[3].

هذه الآيات وغيرها تدل على أن الحجَّ فرض على العرب منذ عهد بعيد، وأنه أصبح بعد ظهور الإسلام ركناً من أركانه الخمسة بعد أن تجرَّد من الأصنام التي كان يتقرب أهل مكة في عهد الرسول بها الى الله زلفى، وأصبح اتصال المسلم بالله من غير وسيط.

وظلت عادات أخرى منها صومُ يوم عاشوراء، فقد ثبت أن رسول الله ﷺ كان يصومه، وعن عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن «أهل الجاهلية كانوا يصومون عاشوراء وأن رسول الله ﷺ صامه وصامه المسلمون

(١) سورة الحج، الآيات ٢٦-٢٩
(٢) سورة آل عمران، الآيتان ٩٦، ٩٧
(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ص ١٧٣

قبل أن يُفرض رمضان، فلما فرض رمضان قال رسول الله ﷺ «إن عاشوراء يوم من أيام الله فمن شاء صامه ومن شاء تركه»[1].

وأقر الإسلامُ الشهور العربية، ولا تزال عمدةَ العرب والمسلمين في مواقيتهم الدينية، كصوم رمضان، والحج، والزكاة وغيرها مما يتصل بشعائر الإسلام وواجبات المسلم. قال تعالى: ﴿إنَّ عِدَّةَ الشُّهورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً في كِتابِ اللهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ مِنْها أربَعَةٌ حُرُمٌ، ذلكَ الدِّينُ القَيِّمُ فَلا تَظْلِموا فيهنَّ أنفُسَكُم وقاتِلوا المُشْرِكينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلونَكُمْ كَافَّةً واعْلَمَوا أنَّ اللهَ مَعَ المُتَّقينَ، إنَّما النَّسيءُ زِيَادةٌ في الكُفْرِ يُضَلُّ بهِ الَّذينَ كَفَروا يُحِلُّونَه عَاماً ويُحَرِمُونَهُ عَاماً لِيواطِئوا عِدَّةَ ما حَرَّمَ اللهُ فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللهُ، زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أعمْالِهِم واللهُ لا يَهدي القَوْمَ الكَافرينَ﴾[2].

ولم يتنكر الإسلامُ لكثير من القيم العربية، وإنما أقرها، وأصبحت من سماته التي أرادها الله، ومن ذلك الأخلاق الحميدة كالشرف والكرم، والشجاعة والنجدة، ورعاية الجار. وكانت دعوة النبيُ العربي إكمالاً لهذه الأخلاق الحميدة قال ـ عليه السلام ـ «إنَّما بُعِثتُ لأُتَمِّمَ مَكَارِمِ الأخلاق» أي: أن العرب كانوا على خلق، وأنهم لم يكونوا بغاةً لا يردعهم وازع، ولا يجمعهم نظام، وإنما كانوا خياراً كما كانوا بعد الإسلام. سئل رسول الله ﷺ: أيُّ الناس أكرم؟ فقال: «فعن معادِنِ العرب تسألونني؟» قالوا: نعم، قال: «النَّاسُ معادن خيارُهم في الجاهلية خيارُهم في الإسلام إذا فقهوا»[3] أي: إن الإسلام «حل بعروبته كاملة من غير أن ينْقُصَ منها شيئاً، فالصلاةُ تؤدَّى بالعربية، والقبلة التي يتوجه إليها المصلي هي الكعبة ـ بيت الله القائم

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص ١٧٣
(٢) سورة التوبة، الآيتان ٣٦، ٣٧
(٣) صحيح البخاري ج٤ ص ٢١٧

بمكة ـ وهي أرض عربية، والحج يؤدى في البُلدان العربية الإسلامية في الأزمنة المحددة بالأشهر العربية، وحيث يكون الطوافُ في أرضٍ عربية، والسعي بين الصفا والمروة في أرض عربية، والوقوف بعرفة في أرض عربية وهكذا. والصيامُ كذلك موقوت بالأشهر العربية ويتعرف على وقته بالأهلّةِ ـ أي التقويم العربي ـ ومقادير الزكاة هي المقادير العربية، والنبي الذي يُؤمنون برسالته نبي عربي»[١].

فالعروبة والإسلام مرتبطان، لأن الإسلام امتداد لملة إبراهيم عليه السلام وإقرار للقيم العربية النبيلة الفاضلة. فكيف بعد ذلك يجوز لمسلم مؤمن أن يطعن في العرب، ويسعى إلى إذلالهم أو حربهم، وهم حملة رسالة السماء، وبناة حضارة، أخرجت الناس من الظلمات إلى النور؟ وقد كان المسلمون الأوائل يُجلون العربَ ولا يبخسونهم أشياءهم، ويُفضلونهم على أنفسهم، قال قوم من العرب لسلمان الفارسي صاحب رسول الله: «صل بنا يا أبا عبدالله، أنت أحقنا». فقال: «لا، أنتم بنو إسماعيل العرب الأئمة ونحن الوزراء». وقال: «نُفَضِّلُكُم يا معاشرَ العرب لتفضيل رسول الله ﷺ إياكم»[٢].

وأي شهادة أعظمُ من هذه الشهادة التي تأتي من فارسي شرب الإسلامَ من راحتي النبي العظيم، فكان وفياً في الصحبة، صادقاً في القول والعمل.

قال الكرماني «نعرف للعرب حقها وفَضلها وسابقتها، ونحبُّهم لحديث رسول الله ﷺ: «حُبُّ العرب إيمان وبغضهم نفاق» وقال: «ولا نقول بقول الشعوبية، وأراذل الموالي الذين يُحبون العرب، ولا يُقرون بفضلهم، فإن قولهم بدعة وخلاف». وقال: «وهذا مذهب أئمة العلم وأهل الأثر وأهل السنة المعروفين بها، المقتدى بهم فيها»[٣]

---

(١) العروبة والإسلام ص ٦٤

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ص ١٥٨

(٣) العروبة عند ابن تيمية ـ كتاب اسبوع الفقه الإسلامي ص ٧٤٦

لقد اندمج العرب بغيرهم مِن المسلمين، وأصبحوا أمةً واحدة، ولم ينظر القدماء إلى النسب كما نظروا إلى وحدة العقيدة والهدف واللسان، وقد عدد ابنُ تيمية العرب في ثلاثة أصناف:

الأول: أن لسانهم باللغة العربية.

الثاني: أنهم كانوا مِن أولاد العرب.

الثالث: أن مساكنهم كانت أرض العرب وهي الجزيرة العربية[١].

فالعربي: من تكلم بالعربية، أو من انتسب إلى العرب، أو كان مسكنه أرض العرب، والعربي بعد ذلك من كان مسلماً، سواء سكن في أرض العرب أو لم يسكن.

وهذا ما يشعر به المسلمون في كثير من بقاع الأرض إلا الفرس الذين حملوا العداوة والبغضاء للعرب منذ عهود سحيقة، ووقفوا من الإسلام موقف الحاقد، فقد مزق كسرى بن هرمز كتابَ رسول الله ﷺ الذي دعاه فيه إلى الإسلام.

ورفض يزدجرد الإسلامَ عندما أرسل إليه سعد بنُ أبي وقاص ـ رضي الله عنه ـ طائفةً من أصحابه، وتآمروا على الإسلام.

واغتال أبو لؤلؤة المجوسي عُمَرَ بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ.

وشقُّوا صفوفَ المسلمين، وزرعوا الفتنة بينهم، ونشروا العقائد الفاسدة، والآراء الزائفة، وركزوا السلطة الدينية، وخرجوا بها عما يُقره الإسلام، وأحالوها كسروية، وأشاعوا الشعوبية ونشروها.

وحاربوا كُلَّ حكم عربي وما العصر العباسي ببعيد عن الأذهان، فقد

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص ١٦٦

تسلّلوا فيه إلى السلطة تسللاً رهيباً، وسعوا إلى نزع الملك من العرب لولا أن الرشيد شعر بالمؤامرة، فنكل بالبرامكة أعظم تنكيل، وأبعد الفرس عن السلطة، ومزقهم شر تمزيق.

وها هم الفرسُ يعودون اليوم بما حملوه في القرون الأولى، ويُنادون بالفصل التام بين العُروبة والإسلام، ويدعون إلى دولة واحدة، وإلى «الأمة العالمية الواحدة منددين بالحكم العربي الإسلامي في العراق وكأنَّ هناك تعارضاً بين العروبة والإسلام، وأنه لا يجوز قيامُ دولة عربية مسلمة إلى جانب الدولة الإسلامية. وقد نسي الفرسُ أن الوحدة العربية هي منطلق الوحدة الإسلامية، وأن الدولة الإسلامية الكبرى لن تقوم قبل أن يتوحد العرب، ويبنوا دولتهم كما بناها أجدادهم في المدينة المنورة، ثم انطلقت إلى العراق والشام ومصر وكثير من بلاد المعمورة، «وقامت الدولة العربية الإسلامية» في بغداد فاستظلت بظلها الشعوبُ، واطمأنت إلى عدلها الأمم والأقوام، وبذلك لم تنفصل العروبة عن الإسلام في عز حكم العرب المسلمين الذين كان تاريخهم وحضارتهم واحدة، والمسلم الحق هو مَنْ وضع أمامه هذه الحقيقة، واحترم العرب مادةَ الإسلام.

قال عبد الحميد بن باديس «حق على كل من يدين بالإسلام، ويهتدي بهدي القرآن أن يعتني بتاريخ العرب ومدنيتهم، وما كان لهم من دولهم وخصائصهم قبل الإسلام، وذلك لارتباط تاريخهم بتاريخ الإسلام، ولعناية القرآن بهم، ولاختيار الله لهم لتبليغ دين الإسلام وما فيه من آداب وحكم وفضائل إلى أمم الأرض»[1]

وقال: إن العرب مظلومون تاريخياً، وإن الناس يعتقدون أنهم كانوا همجاً

---

(١) تفسير ابن باديس ص ٦٥٨

لا يصلحون لدنيا ولا لدين، ولكن « القرآن وحده هو الذي أنصف العرب. والناسُ بعدَ نزول القرآن قصَّروا في نظرتهم التاريخية إلى العرب، فنشأ ذلك التخيل الجائر عن القصد، والتاريخ يجب أن لا ينظر من وجهة واحدة، بل ينظر من جهات متعددة وفي العرب نواحٍ تجتبى، ونواحٍ تجتنب، وجهات تذم وتقبح، وجهات يُثنى عليها وتمدح.

وهذه هي طريقة القرآن معها، فهو يعيب على العرب رذائلهم النفسية، كالوثنية، ونقائضهم الفعلية كالقسوة والقتل، ويُنوِّهُ بصفاتهم الإنسانية التي شادوا بها مدنياتهم السالفة، واستحقوا بها النهوضَ بمدنية المدنيات »[1]

وهذا هو المنهج الصحيح، ولكن أعداء العروبة تنكروا للجوانب المشرقة في العرب الذين هم مادة الإسلام، وأبرزوا النقائص التي لا يخلو منها مجتمع، أو أمة من الأمم.

وكان الفرسُ من أكثر الناسِ إنكاراً لفضل العرب، وبين ظهرانيهم نشأت الشعوبية الحاقدة، ولا تزال ممتدة حتى هذه الأيام في قُم وطهران يؤججها نظام حاقد، ويحملها جهلةٌ أدعياء. وكأن العرب لم يحملوا رسالة السماء وينشروها، وكانوا لها حافظين.

وقد صوَّر أبو عثمان الجاحظ حقدَ الشعوبية أبرع تصوير، فقال: إنك لم تر قوماً قطُّ أشقى من هؤلاء الشعوبية، ولا أعدى على دينه، ولا أشدَّ استهلاكاً لعرضه، ولا أطولَ نصباً، ولا أقلَ غُنُماً من أهل هذه النِّحْلَةِ. وقد شفى الصدور منهم طولُ جثومِ الحسدِ على أكبادهم، وتوقدُ نارِ الشَّنآنِ في قلوبهم، وغليانُ تلك المراجل الفائرة، وتَسَعُّرُ تلك النيران المضطرمة. ولو عرفوا أخلاقَ أهلِ كُلِّ ملة وزي أهل كل لغة وعللهم على اختلاف شاراتهم

---

(١) تفسير ابن باديس ص ٦٦٧.

وآلاتهم، وشمائلهم وهيئاتهم، وما عِلَّةُ كل شيءٍ من ذلك، ولم اجتلبوه، ولِمَ تكلَّفوه، لأراحوا أنفسهم، ولخفت مؤونتهم على مَنْ خالطهم»[1]

وبعد فكيف تتناقض العروبة والإسلام وقد نزل القرآن على نبيٍ عربي بلسان عربي في بيئة عربية. وكان الإسلام امتداداً لدين إبراهيم الحنيف، وشعائره تخليداً للقيم العربية الفاضلة؟ وكان أهل مكة أول من أنذر بهذا القرآن، ثم جاءت المدينة طائعة، ودخلت في دين الله، وأقام فيها الرسول الأعظم أول حكم عربي إسلامي، وأقبلت القبائل عليها تنهل من نور النبوة واليقين، وتحمل الراية لتحرر العراق والشام ومصر، وتنشر الإسلام في العالم عن بصيرة وهدى، فإذا بالدين القيم في كل قلب، وإذا باللغة العربية على كل لسان، وإذا بالخليفة في بغداد يهز الدنيا، وينشر الخير بين الشعوب.

إن الإسلامَ وإن كان رسالة لبني البشر كافة إلا أن الله سبحانه بحكمته قد خصَّ العرب بفضيلة لم يجعلها في غيرهم بأن جعل معدن الرسالة فيهم وكلفهم مؤونة تبليغها، وحَمْلِهَا إلى العالم، وقد قاموا بذلك خير قيام، فحملوا الرسالة، وأدوا الأمانة، وكان لهم الفضل في هداية الناس إلى هذا الدين الحنيف، وهذه الخصوصية إنما مُنِحُوها لما كانوا يتحلَّون به من عقل درَّاك، ولسانٍ مُبين، وأخلاق محمودة، ونفوس أبية.

وعليه فإن الوحدة الإسلامية ينبغي أن تمر من خلال الوحدة العربية[2]، كما حدث في عهد النبي محمد ﷺ وخلفائه الراشدين، وكما كان في عهد بني

---

(١) البيان والتبيين ج٣ ص ٢٩-٣٠

(٢) قال الأستاذ حسن البنا رحمه الله في رسالة وجهها إلى المؤتمر الخامس... ثم إن هذا الإسلام الحنيف نشأ عربياً، ووصل إلى الأمم عن طريق العرب، وجاء كتابه الكريم بلسان عربي مبين، وتوحدت الأمم باسمه على هذا اللسان يوم كان المسلمون مسلمين، وقد جاء في الأثر: «إذا ذل العرب ذل الإسلام» وقد تحقق هذا المعنى حين دال سلطان العرب السياسي، وانتقل الأمر من أيديهم إلى غيرهم من الأعاجم والديلم ومن إليهم، فالعرب هم عصبة الإسلام وحراسه... ومن هنا كانت وحدة العرب أمراً لا بُدَّ منه لإعادة مجد الإسلام وإقامة دولته وإعزاز سلطانه.

أمية والعباسيين. وعلى الرغم من ظهور بعض الدويلات والأمارات التي كانت شبه مستقلة، فإنها كانت ترتبط بالخليفة القائم في بغداد، وكان المسلمون يدعون على المنابر باسمه، وكانت الجيوشُ تَصُدُّ الغزاة باسمه أو بقيادته في كثير من الأحيان. وشاء الله أن تعود إلى العرب والمسلمين نهضتهم في هذا القرن وأن ينتبهوا إلى ما يُحاك لهم في السر والعَلَن، وأن يقفوا موقفاً حازماً بوجه ما يُحاك للعروبة والإسلام من تشويه لرسالة السماء أو اعتداء على القيم، أو غزو للبلاد، أو قتل للعباد. وكانت اعتداءات خميني وزمرته على العراق العربي المسلم لوناً من التخريب الذي يشهده هذا القرن، وردة إلى الجاهلية الأولى، وإلى عبادة النار. ولو وعى هذا الرجل حقيقةَ الإسلام ما كَفَّر شعباً عربياً يقول: «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، ولا دفع بجنوده يزرعون الخرابَ ويدمِّرونَ الحرث والنسل في بلد آمنٍ كان له فضلٌ عظيم على إيران وغيرها من بلدان العالم، وكان مشكاة أضاءت سبل الناس وهدتهم إلى الإيمان، فحملت الشعوب كل حبٍّ للعراق، واعتزت بكل عربي، لأنه رمز الإسلام وسليل أولئك الأبطال الميامين الذين حملوا الرسالةَ الإسلامية، ونشروها وكانوا أحرصَ الناس على الدين الحنيف، فلم يغتروا، ويتصوروا أنهم فوق الأمم التي يحكمونها، وكان حكمهم نوراً وسلاماً، وكانت التقوى، والعمل الصالح، والقول الصادق أساسَ نظرتهم إلى الناس، لأنهم يتأسون بقوله تعالى: ﴿يا أيُّها النَّاسُ إنَّا خَلَقْنَاكُم مِن ذَكرٍ وأُنْثَى وجَعَلنَاكُم شُعُوباً وقَبَائِلَ لِتَعارَفُوا إنَّ أكْرَمُكُمْ عِندَ اللهِ أتْقَاكم، إنَّ اللهَ عَليمٌ خَبيرٌ﴾[1] وليس في هذه الآية دعوة إلى شعوبية كما يفسرها أعداء العرب، لأن معناها «أن الحكمة التي من أجلها رتبكم على شعوب وقبائل هي أن يعرف بعضكم نسب بعض، فلا ينتسب إلى غير آبائه، لا أن تتفاخروا بالآباء والأجداد، وتدعوا

---

(١) سورة الحجرات، الآية ١٣

التفاوت والتفاضل في الأنساب »(1) وكان سبب نزول هذه الآية غضب الحارث بن هشام وعتاب بن أسيد حين أذَّن بلال يوم فتح مكة على الكعبة. وعن ابن عباس أن سببها قولُ ثابت بن قيس لرجل لم يفسح له عند النبي ﷺ: « يا ابن فلانة » فوبَّخَهُ النبي ﷺ وقال له: إنك لا تفضل أحداً إلا في الدين والتقوى »(2)، وبذلك تسقط حجةُ الحاقدين على العروبة، ويبقى العرب مادة الإسلام، وحملة رسالته، وحراس دعواته، وتبقى العروبة والإسلام عضوين لا انفصام بينهما على مدى الزمان..

---

(1) الكشاف ج٤ ص ٢٩٧

(2) البحر المحيط ج ٨ ص ١١٦، وينظر العروبة عند ابن تيمية - كتاب أسبوع الفقه الإسلامي ص ٧٥٠ والعروبة والإسلام ص ٩٠

(المصادر)

. اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم. ابن تيمية تحقيق محمد حامد الفقي. الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م.
٢ . البحر المحيط. أبو حيان الأندلسي. القاهرة.
٣ . البيان والتبيين (ج ٣) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. تحقيق عبد السلام محمد هارون. الطبعة الثانية القاهرة ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م.
٤ . التفريس اللغوي في الأحواز، الدكتور علاء موسى كاظم نورس والدكتور عماد عبد السلام رؤوف. بغداد ١٩٨٢م.
٥ . تفسير ابن باديس. جمعه ورتبه الدكتور توفيق شاهين ومحمد الصالح رمضان. الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
٦ . الحكومةُ الإسلامية (ولاية الفقيه). روح الله الخميني، إعداد الدكتور حسن حنفي. القاهرة ١٩٧٩م.
٧ . دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية. طهران.
٨ . الرسالة، الإمام محمد بن إدريس الشافعي. تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة ١٣٥٨هـ ـ ١٩٤٠م.
٩ . صحيح البخاري. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري. دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
١٠ .الصيدنة. أبو الريحان محمد بن أحمد البيروني. مخطوطة مكتبة الدراسات العليا بكلية الآداب ـ جامعة بغداد.
١١ .العداء الإيراني للعراق ـ متابعة لأقوال الخميني وأعوانه، وزارة الثقافة والاعلام ـ الطبعة الثانية ـ بغداد ١٩٨٣م.

١٢ .العروبة عند ابن تيمية. محمد المنتصر الكتاني. نشر في كتاب أسبوع الفقه الإسلامي ومهرجان الإمام ابن تيمية. القاهرة ١٣٨٢هـ.
١٣ .العروبة والإسلام. الدكتور محمد أحمد خلف الله، الكويت ١٩٨٢م.
١٤ .الفكر القائد للثورة الإيرانية. الدكتور محمد عمارة، القاهرة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
١٥ .الكشاف. محمود بن عمر الزمخشري. الطبعة الثانية - القاهرة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م.
١٦ .كشف الأسرار. روح الله خميني - طهران ١٩٤١م (الترجمة العربية في مركز البحوث والمعلومات) بغداد ١٩٨٣م
١٧ .المحلى. أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم. بيروت
١٨ .المفصل في علم العربية. محمود الزمخشري. الطبعة الثانية - بيروت.
١٩ .المكونات المعرفية والطائفية والسلوكية لاتجاهات الإمام روح الله الخميني الظاهرة في خطبه وأحاديثه في فترة الحرب العراقية الإيرانية. الدكتور هادي نعمان الهيتي. مركز البحوث والمعلومات - بغداد.
٢٠ .وجاء دور المجوس - الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية. الدكتور عبدالله محمد الغريب. الطبعة الثانية - القاهرة ١٤٠٢هـ.

رقم الايداع لدى
مديرية المكتبات والوثائق الوطنية
(١١٨) /٣/١٩٨٥

فهذه دراسة نقدية موضوعية تستهدف وزن مصداقية الشعارات البراقة لنهج خميني بميزان الفكر الإسلامي. ومن أجل ذلك تفحّصتْ الأسس الفكرية لنظامه، وركزت بعض الضوء على صور واقعية لآثاره، وتطبيقاته.

وهي دراسة لا تمسّ جوهر الثورة الإيرانية، وتطلعات إخوتنا الإيرانيين المسلمين المشروعة إلى حياةٍ عزيزة كريمة مستقلة، بل تُقدِّر غاية التقدير النضال الصعب الذي خاضته الشعوبُ الإيرانية ضدَّ حكم الشاه، وقدَّمت في سبيله، أغلى التضحيات.

إن هذه الدراسة محاولة جادة لفحص عينات فكرية وتطبيقية تكون كافية لحكم كلي، وتقويم شامل لفلسفة خميني في ميزان الفكر الإسلامي:

ومن المعلوم أن المفكرين الإسلاميين انقسموا حول نهج خميني إلى ثلاثة فرقاء:

فريق استبشر به وبشعاراته، وطغت عواطفه ومشاعرهُ على عقله وفكره لا سيما في أول عهده.

وفريق تشاءم لما حمله معه من السّم الطائفي، والإرهاب الدموي.

وفريق تفرج أو تردد.

ولم يلبث أن تحول نهجه الذي ألبسوه لبوس الإسلام الحنيف زورا إلى رصاص يمزق الصدور، وإلى خلق جامد كالصخر لا يعرف الرحمة. وإلى مشانق لأحرار إيران، وإلى عبادات ليست لله سبحانه بل للسياسة ليس إلا. وإلى شعارات عقدية هي أشبه بالوثنية لا بالتوحيد.

فتساءل الكثيرون، واعتقد المغرضون كما يحلو لهم ذلك أن الإسلام هو هذا، وفي هذا الخطر الأكيد على جوهر الإسلام عقيدة ونظاماً وخلقاً ومعاملة ومستقبلاً، ومن هنا قامت هذه النخبة المفكرة من خيرة الأساتذة المعروفين في الأوساط الإسلامية بالعلم والمعرفة والاعتدال والمنهجية ومعالجة الأمور بحكمة وتعقل بهذه الدارسة التي قطعت الحبل الزائف الذي أرادوا أن يُوهموا أن نهجهم يستمد قوته من حبل الإسلام.

الناشر

جمعية عمال المطابع التعاونية - عمان